

أوشتاين نورينج

السياسات النفطية

في الثمانينات



دراسة

في أنماط التعاون الدولي

إعداد
مركز البحوث والمعلومات

اهداءات ٢٠٠٢

أحد/اسماعيل محمد الفتاح

القاهرة

أوشتاين نورينج

السياسات النفطية

في الثمانينات



دراسة

في أنماط التعاون الدولي

إعداد
مركز البحوث والمعلومات

تمهيد

مشروع الثمانينات

الدراسة التي يضمها هذا الكتاب وتقترب لاطار اتفاقية يتفق عليها كبرى الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط ، تمثل جزءا من سلسلة الدراسات التي ابتدأها مشروع الثمانينات لمجلس العلاقات الخارجية .

وهذه الدراسة ، شأنها شأن غيرها من دراسات مشروع الثمانينات ، تحلل موضوعا ربما أصبح خلال العقد أو العقدين القادمين مثار اهتمام دولي كبير .

والهدف الطموح من وراء مشروع الثمانينات هو بحث المشكلات السياسية والاقتصادية الهامة ليس فقط في حد ذاتها ، بل من حيث علاقة كل منها بالآخرى . وسوف تركز بعض الدراسات أو المؤلفات التي يصدرها المشروع على العلاقة فيما بين تلك القضايا في المقام الأول . أما بالنسبة للدراسات الأخرى الأكثر تركيزا وتخصصا ، فقد حظيت بجهد كبير في كتابتها ومراجعتها ونقدها في اطار النشاط الأشمل للمشروع . ومن ثم فإن كل دراسة من دراسات المشروع يمكن أن تستقل بذاتها ، وهي في نفس الوقت قد تشكلت وتأثرت بالاطار الأعم والأشمل .

وهذا الكتاب عن سياسات البترول ، مثله كمثل معظم الدراسات الأخرى لمشروع الثمانينات ، يحاول تجاوز حدود المناهج المتعلقة بين السياسة والاقتصاد . وكذلك ، فإن تحليل المؤلف على غرار الكتب الأخرى في هذه السلسلة ، في جوهره تحليل معياري وإرشادي . وجوهر القضية التي يطرحها المؤلف

أوستاين نورينج «Oystein Noreng» هو أنه في تنظيم الأسواق النفطية الدولية تكمن علاقة أو رابطة من المصالح بين كبرى الدول المستوردة والدول المصدرة ، سواء فيما يتصل بالسعر النسبي للنفط أم الحاجة لتنظيم عرض النفط على أساس مضمون . ويطرح المؤلف مقترحات قد تمكن الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء للتأكد من أن الرابطة المشتركة في مصالحهم سوف تملو على صراعات المصالح المحتملة فيما بينهم .

والمؤلف ، إذ يطرح توصياته ، يحلل مدى التوافق في الرأي ومدى الخلاف بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ودول الغرب الصناعي . ويضع المؤلف تحليله وتوصياته السياسية في إطار مستديم من تجاربه الذاتية والقومية .

والواقع أن المؤلف « أوستاين نورينج » ، وهو من علماء السياسة المتفرسين ممن تلقى تعليمه في فرنسا ، وأصل بحوثه في الولايات المتحدة ، كما عمل مستولا بوزارة المالية في الحكومة النرويجية وفي شركة النفط الرسمية النرويجية المعروفة باسم ستيت الويل «Statoll» ، وهو يتمتع بحساسية فذة للمنظور الذي ينظر من خلاله المستولون سواء في الدول المستوردة أم الدول المصدرة للنفط . والمؤلف بوصفه من أبناء أوروبا فهو يتصف بحساسية خاصة إزاء الأساليب التي تؤثر من خلالها سياسات الطاقة المحلية الأمريكية ، وحجم الواردات البترولية إلى أمريكا على غيرها من الدول الصناعية . وهو يدرك كل الإدراك إمكانات تحقيق مصالحه بين دول (الأوبك) والدول المستوردة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . والمؤلف أيضا ، بوصفه دارسا للعلوم السياسية ، فهو يدرك الأدوار الخاصة إلى أقصى درجات الخصوصية والتي تضطلع بها الولايات المتحدة في سوق النفط العالمي باعتمادها أكثر مستوردة للبترول في العالم ، وأكثر الدول الصناعية تقدما ، والتي تضطلع بها كذلك العربية السعودية بوصفها أكبر منتج منفرد للبترول في العالم .

والتوصيات المطروحة في هذا الكتاب من أجل تحقيق تسوية بين كبرى الدول المصدرة والمستوردة للنفط في العالم ، تتشابه في نواح كثيرة مع المقترحات المقدمة في مؤتمر التعاون الإقتصادي الدولي أو مؤتمر الشمال والجنوب الذي عقد في باريس من عيام ١٩٧٥ إلى عيام ١٩٧٧ . وقد طالب كثيرون آنه ، ولا زالوا يطالبون الآن بأن الترتيبات التنظيمية الدولية في هذا المجال ليست مستحسنة ، أو صالحة للتطبيق .

وتقوم دراسة « نورينج » على أساس الفكرة القائلة بأن الظروف الخاصة بمقد اتفاقية دولية قد تغيرت تغيرا جوهريا منذ ذلك الوقت ، وأن ازدياد التفاهم أو الفهم لبعض القضايا الكبرى المتصلة بمثل هذا الاتفاق سوف يجعله أسير في التطبيق في السنوات القادمة . وعلى سبيل المثال ، فقد اتسعت المعرفة باحتياجات النفط في العالم ، وبضرورة الطلب على النفط في الولايات المتحدة ، وبقدرة الدول المصدرة للنفط على الاستثيار في الدول الصناعية ، اتساعا هائلا منذ منتصف السبعينات ؛ وفيتلا عن ذلك ؛ فإنه من الجواب الجديرة بالملاحظة في المقترحات المطروحة من قبل المؤلف « أوشتاين نورينج » أنها تنبثق منطقيا عن المنظور أو النظرة الأوروبية للسياسات البترولية العالمية ، ولقد حدث أن رفضت بعض الحكومات الأوروبية مع منظمة (الأوبك) في طريق توصيات مماثلة منذ سنوات قليلة مضت .

ومع أن هذه الدراسة عن السياسات العالمية للبترول قائمة بذاتها نسبيا ، فهي تثير مجموعة كبيرة من القضايا التي تتصل بالأمم والسّات الأخرى الرئيسية للسياسات العالمية في المستقبل . وعلى سبيل المثال ، فإن الجهود المبذولة للتخطيط والإدارة الرشيدة للإمدادات والأسعار النفطية العالمية ولتبديد أثر السياسات المؤلّة - في بعض الأحيان - المرتبطة بها إنما ترمي بالإساليب التي توجب أولا توجيها للتعاامل مع السلع الأخرى ؛ وكذلك فهي ضمن المدور المجوري الذي تلمحه دول (الأوبك) بوصفها من الدول النامية ذات الدخل

العالميا في تخطا القمم والمجانب : فان امكانية الوصول الى اتفاق عالمي للنقط
ثم أسلوب الوصول الى هذا الاتفاق ، سوف تؤثر في مستوى المواجهة أو التسوية
وكذلك علاقات المساواة حول عدد من القضايا مثل التكافؤ في المشاركة في
دخول العالم وموازده والعلاقات التجارية بين الدول الغنية والدول الفقيرة .
وبالمثل فان الفوائض وجوانب العجز في موازين المدفوعات المرتبطة بزيادات
أسعار النفط (٧٣ - ١٩٧٤) قد ألقت بأعباء ثقيلة على النظام المالي الدولي ، كما
غيرت من البهجة العام للنمو والاستثمار العالمي . وقصارى القول ان قضية
البترول ذاته ، واسلوب حل المشكلات المرتبطة به سوف يؤثر تأثيرا مباشرا في
تطوير مصادر جديدة للبترول ومصادر أخرى للطاقة .

ويستمد مشروع الثمانينات أصوله من الادراك العام بان كثيرا من الفروض
والسياسات والأنظمة التي اتسمت بها العلاقات الدولية خلال السنوات الثلاثين
الماضية غير كافية لمواجهة طلبات الحاضر ، والطلبات المنظورة للفترة الواقعة من
الآن وحتى عام ١٩٩٠ أو ما الى ذلك . وخلال العقد القادم ، سوف يتطلب الأمر
تعديلا جوهريا في الأنظمة وفي السلوك لتتجاوب مع الظروف المتغيرة في
الثمانينات وما بعدها . ويسمى المشروع الى تحديد تلك الظروف المقبلة وأنواع
التعديل والملائمة التي قد تتطلبها وليس من أهداف المشروع بلوغ هدف واحد
أو مجموعة محددة من الأهداف . كما ان المشروع لا يركز على السياسة الخارجية
أو المصالح القومية للولايات المتحدة وحدها ، بل على العكس فهو يسعى لتحديد
الأهداف التي تتشعب مع المصالح المتصورة لمعظم الدول ، برغم الاختلافات في
العقائد وفي مستوى التنمية الاقتصادية .

وتهدف النتائج المنشورة للمشروع الى الوصول لأكبر عدد ممكن من القرار
بما في ذلك صفاة السياسة في الحاضر وفي المستقبل وأولئك الذين قد يؤثرون
في عملية صنع السياسة وان لم تحلهم دولة واحدة أو منطقة واحدة بعينها .
ولذلك فقد طلب من مؤلفي دراسات المشروع ان يظلوا واعين بالمصالح الأشمل

التي تتجاوز مصالح تجمع بذاته وأن يأخذوا في اعتبارهم الحقائق المتعلقة
للسياسات الداخلية في المجتمعات الرئيسية المعنية .

كما أن أولئك الذين عملوا في المشروع ، حرصوا ألا يقعوا أسرى بصورة
الأمر الواقع أو الوضع الراهن ، فقد سمعوا إلى التشكك في حتمية أنماط الفكر
والسلوك القائمة والتي تحد من التغير المرغوب ، كما أنهم اتجهوا للبحث عن
الأساليب التي تتغير من خلالها تلك الأنماط بمرور الوقت أو تتعدل نتائجها .

ومشروع الثمانينات هو في نفس الوقت سلسلة من المبادرات المستقلة
التي تقتحم عددا من المشكلات الدولية الملحة في الحاضر أو في المستقبل ، كما
أن المشروع جهد جماعي مشترك ، يتضمن عددا كبيرا من الأفراد في الولايات
المتحدة وخارجها ، ويستهدف تحقيق التأثير المتبادل بين هذه المباحث المستقلة ،
واقترح أنواع الاختيارات والبدائل التي قد تتم فيما بينها .

ويتضمن المشروع أكثر من ثلاثمائة مشترك ، وقد عملت مجموعة محدودة
مركزية من الأفراد ، وجماعة توجيهية للتنسيق لتحديد الأسئلة ولتقييم مدى
انطباق التوجيهات والإرشادات السياسية . والواقع أن حوالي مائة مؤلف من
أكثر من عشر دول ، ظلوا يعملون في دراسات منفصلة . وقد اجتمعت عشرة
جماعات عمل من المتخصصين وغير المتخصصين لفحص دراسات المشروع فحضا
انتقاديا دقيقا والمساعدة في عملية تحديد العلاقات المتبادلة فيما بينها .

إن مشروع الثمانينات هو أكبر مشروع منفرد لأعمال البحوث والدراسات
اضطلع به مجلس العلاقات الخارجية في تاريخه الحديث نسبيا ، وخمس مائة عاما ،
لا مثيل له في الفكرة إلا الدراسة الكبرى التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية
حول دراسات الحرب والسلام التي اضطلع بها المجلس إبان الحرب العالمية
الثانية . ولقد كان الدافع وراء هذا الجهد أثبت ذلك الانفصام والشلل الناتج

عن الضرب العالمى والقنطرة الواضحة والختمية لاعتماد التفكير ولإعادة ترتيب واستكمال كثير من ملامح النظام الدولى الذى كان متاثرا قبيلا الحرب وظواهر الجمود والشلل فى العالم المعاصر اقل وضوحا ، بل وحتى حين تتضح فى بعض الأحيان على نحو ما تجل فى ظاهرة التخلي عن قابلية الذهب للتغيير والتعادل النقدي الثابت ، لا تستثاير الا لما بذاترة اهتمام الرأى العام .

ويتسود ادراك عام بان الأنظمة الجديدة وأنماط جديدة فى الشكوك أصبحت مطلوبة فى كثير من المجالات ، لكن الاحساس بالحاجة اليها اقل الحاحا فالأنظمة والمؤسسات الموجودة لم تفشل أو تنهار فى معظمها فشلا مروعاً . ومن ثم فالاتجاه هو التخلي عن الترتيبات والأنظمة القديمة البالية ثم الابتكار - وليس الاضطلاع - لتحليل انشاسى للمشكلات المطروحة علينا وللمطالب التى سوف تلقينا تلك المشكلات على كافة الدول .

ان مشروع الثمانينات يقوم على أساس الاعتقاد بان الجهد الجاد والنظرة المستقبلية المتكاملة يمكن ان يسهما - فهما متكاملان فعلا - فى التقدم خلال العقد القادم نحو عالم اقرب الى الانسانية والسلام والانتاج والعدالة . كما يعتمد المشروع على الأمل فى أن المشاركين فى مداولاته ، وفى أن قراء مطبوعاته سواء اتفقوا أم لم يتفقوا مع وجهة نظر المؤلف ، قد يجدون ما يساعدهم على التفكير الواعى العلمى فى الامكانيات والاحطار المطروحة علينا وفى النتائج المترتبة على المسالك المحتملة للعمل فى المستقبل .

ولقد حظى تحقيق مشروع الثمانينات بجهات منخبة من مؤسسة فورد ، ومؤسسة ليللى انداومنت ، ومؤسسة اندرو . ويمثلون ، ومؤسسة بروكسلر وصندوق مارتينال الاغاى للولايات المتحدة . ولا يعتبر مجلس العلاقات الخارجية أو أى مؤسسة من تلك المؤسسات منسوبة عن الأرائع

أو الآراء الواردة في مطبوعات مشروع الثمانينات ، فهي المسئولية المطلقة للمؤلفين
الأفراد التي تظهر باسمهم ، وإن كان يسر مجلس العلاقات الخارجية وحيثة مشروع
الثمانينات سرورا بالغا أن تضع هذه المطبوعات أمام عدد كبير وقاعدة عريضة
من القراء سواء في الولايات المتحدة أم خارجها •

كاثارين جوين

ادوارد آل • موسى

ريتشارد هـ • أولمان

العرض العام

لكتاب السياسات النفطية في الثمانينات

دراسة في أنماط التعاون الدولي

يحاول الأستاذ النرويجي بمعهد أوسلو لإدارة الأعمال والمتخصص في البحوث والتخطيط بكبرى شركات النفط النرويجية ، أن يضع في دراسته هذه تصورا لصورة العالم في الثمانينات من حيث اقتصاديات النفط إنتاجا واستهلاكاً ، وذلك في إطار أوسع وهو حالة موارد الطاقة في العالم في العقدين القادمين .

مدى كفايتها ومدى نقصها ، واحتمالات تطوير موارد بديلة للنفط .

ومن خلال تحليل النمو الاقتصادي واتجاهاته في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهي المنظمة التي تضم أمريكا الشمالية ، والولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان بالإضافة إلى استراليا ونيوزلندا ، من خلال تحليل نموها الاقتصادي ، وبالتالي ازدياد طلبها على موارد النفط ، وهي بطبيعتها موارد قابلة للنفاذ ، يتصق الباحث في تحليل رد الفعل أو الاستجابة لهذا الطلب لدى دول منظمة الأوبك ، (الدول المصدرة للنفط) ، من خلال تحديد مستويات الانتاج وسياسة الأسعار وعوائد النفط .

ويخلص الباحث من تحليل اتجاهات الطلب في الدول الصناعية المستهلكة للنفط ، واتجاهات العرض في الدول المنتجة للنفط إلى حقيقة مهمة وهي الاعتماد المتبادل بين هاتين المجموعتين من الدول ، وارتباط مصيرها الاقتصادي والسياسي .

فقدرة اقتصاديات الغرب خير ضمان لتصريف صادرات النفط من الدول المنتجة وأسواق دول النفط المفتوحة وخطط التنمية الاقتصادية خير وعاء لاستقبال صادرات الدول الصناعية ورحس أموالها وتكنولوجيايتها .

ويربط الباحث بين استقرار سوق النفط العالمي وبين الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث وفي دول الشرق الأوسط كما يربط بينها وبين تطورات الصراع العربي الإسرائيلي . ويعتبر موقف السعودية وسياساتها النفطية عاملا محوريا في تحقيق الاستقرار أو عدم الاستقرار في هذه المنطقة من العالم .

إن احتمالات تناقص موزاد النفط ، ثم تأخر الحصول على بدائل رخيصة الثمن للطاقة حتى الآن لا يهدد اقتصاديات العالم العربي فحسب ولكنه يهدد أيضا النظام الاقتصادي العالمي كله ، ومن ثم فإن الكاتب في خلاصته التي انتهى إليها يقترح أنباطا للتعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط من خلال مجموعة متكاملة من الاتفاقيات حول أسعار النفط وإمداداته ، وحول المشاركة في مشروعات الطاقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، وحول استثمار الأموال ونقل التكنولوجيا إلى الدول المنتجة للنفط .

ويقترح صيغة لهذه الأنماط من التعاون وهي إنشاء منظمة تابعة للأمم المتحدة باسم منظمة الأمم المتحدة للطاقة ، ويحدد لها هيكل تنظيمي عام ، وبذلك لا يقتصر الكاتب على طرح المشكلات التي تواجه اقتصاديات النفط أو سياساتها بل ويقترح لها الحلول والإختيارات التي تمثلت في هذه المجموعة المتكاملة من الاتفاقيات التي يجسدها في المنظمة الدولية الجديدة المقترحة التي سوف ترمي بتنفيذ هذه الاتفاقيات وتخرج من علاقات التنافس والصراع بين المنتجين والمستهلكين إلى علاقات التعاون والتكافل بما يحقق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي لكل منهما في عقود الثمانينات والتسعينات وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين .

الفصل الأول

اتفاقية دولية للنفط

مقدمة

جاءت أزمة الطاقة في عقد السبعينات من القرن العشرين لتقع من معظم دول العالم موقع المفاجأة ، ولم تكن دراسات المستقبل التي أجريت خلال عقد الستينات تذكر شيئا عن الطاقة باعتبارها مشكلة محتملة (١) . وفي مطلع السبعينات ، وعلى نحو أقرب الى المفاجأة أضحت الطاقة هماً كبيراً من هموم الاقتصاد العالمي ، ومشكلة أساسية في السياسات الدولية .

ومن المرجح استمرار أهمية مشكلة الطاقة إزاء السلوك غير المتوقع في أسواق الطاقة الدولية خلال السنوات الأخيرة .

وتشمل عناصر هذا السلوك الغريب زيادات سعرية كبيرة تتبعها امكانيات محدودة في العرض ، ثم تغير ملموس طفيف في أنماط الطلب . وهذا يوضح قاعدة الموارد المحدودة للنفط (٢) ، كما يدل على أن العلاقة التاريخية الوثيقة نسبياً بين مستوى استهلاك الطاقة ومستوى النشاط الاقتصادي لا زالت قائمة ولو بأسمار مرتفعة ارتفاعاً كبيراً (٣) .

(١) انظر هيرمان كاهن ، وانتوني ج. وايتز (عام ٢٠٠٠) عن دار نشر ماكملان ، نيويورك ١٩٦٧ ص ٧٥ وما بعدها وهذه الدراسة لا تكاد تذكر النفط أو الطاقة كمشكلة محتملة بل لتفرض وجود وفرة منه في المستقبل القريب .

(٢) انظر : نيكولاس جورجيسكو ووجين ، الطاقة والقرارات الاقتصادية عن المجلة الاقتصادية مجلد ٤١ ، عدد ٣ يناير ١٩٧٥ ص ٣٤٧ - ٣٨١ .

(٣) انظر : نيل ه. جاكوبي ، النفط متعدد اللوميات ، عن دار نشر ماكملان ، نيويورك ١٩٧٤ ، ص ٥١ وما بعدها .

وقى واقع الامر ، فان انخفاض استهلاك الطاقة فى معظم الدول الغربية الصناعية عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، لم يكن مرده الى زيادة السعر بقدر ما كان مرده الى الانحسار الاقتصادى ، وبدرجة أقل ، الى اعتدال فصول الشتاء . وإذا كان قطاع الطاقة لا يمثل الا نسبة مئوية محدودة من مجمل الناتج القومى للدول الصناعية المستهلكة ، فان الطاقة تمثل ضرورة أساسية لعمل أى اقتصاد صناعى (١) . ومن ثم فان مشكلات توافر الطاقة الناتجة عن أوجه النقص المادية أو الأسعار المرتفعة يحتمل أن تؤثر تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادى للدول الصناعية المستهلكة .

وفى ضوء هذه التجربة الحديثة ، يمكن القول بأن عوامل وقوى السوق ولا سيما آلية السعر ، لن تؤثر الا فى تحقيق توازن فى سوق الطاقة خلال فترة طويلة من الزمن ، ربما تصل ما بين ٢٥ الى ٣٠ عاما . وفى نفس الوقت فان العوامل السياسية مثل سياسات وأفضليات بعض الدول الرئيسية قد يكون لها تأثير عميق على الحلول بعيدة المدى التى تتولد عن تفاعل قوى السوق وعوامله .

ان استجابة الطلب على الطاقة لتغيرات السعر يبدو أقل أهمية وأشد بطئا مما كان متوقعا (٢) . كما يبدو أن هذه الاستجابة محدودة نسبيا ، ولا سيما خارج إطار أمريكا الشمالية ، ويرجع هذا جزئيا الى أن معدل اكتشاف النفط قد هبط فى السنوات الأخيرة - كما يرجع جزئيا أيضا الى أن البدائل ، على ما يبدو ، تتطلب رءوس أموال ضخمة وبشكل متزايد .

ان هذه القدرة المحدودة لآلية السوق على تنظيم العرض والطلب على الطاقة تخلق امكانية التغيرات الحادة ولا سيما عدم استقرار الأسعار . ان العامل الحاسم فى السوق المالية للطاقة هو تأثير العوامل التنظيمية والسياسية .

(١) انظر : كونيلى وديويرت يركلن ، سياسات التوبة ، صراعات الموارد فى العلاقات الدولية ، دار نشر جامعة كولومبيا ، لندن ١٩٧٥ ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر : جول مستادر ، وجوى داتكلر ، وجاك التران ، كيف تستخدم المجتمعات الصناعية الطاقة ، تحليل مقارن ، مصادر المستقبل ، واشنطن ، ١٩٧٧ ص ١٨٣ .

ونلمس في هذا القرن (العشرين) ، أن سعر النفط لم يتأثر الا جزئيا بالمعاملات المفتوحة في السوق الحرة (١) .

وفي الحقيقة ، ليس هناك تاريخيا ، علاقة منتظمة بين سعر النفط وتكاليف الانتاج (٢) . ففي الماضي كانت العوامل التنظيمية والسياسية تعمل لصالح الدول الصناعية المستهلكة . ومن حيث أن السيطرة على سوق النفط انتقلت الى الدول المنتجة ، فإن الدول الصناعية المستهلكة تواجه بشكل متزايد خطر الارتفاعات السعرية الجديدة ، بل وتواجه أزمات في توافر النفط . ولتجنب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية على المدى القصير ، ولتيسر تحقيق توازن على المدى البعيد، فمن مصلحة الدول الصناعية المستهلكة أن تجد حلا سياسيا لمشكلة الطاقة في العالم وذلك في شكل اتفاقية دولية بطريق التفاوض . وحتى تعيش مثل هذه الاتفاقية ، يجب أن تكفل المصالح الحيوية للمنتجين .

ان رد الفعل المبدئي لزيادة سعر النفط عام ٧٣ - ٧٤ بنسبة أربعة أمثاله ، هو أن منظمة (الأوبك) منظمة الدول المصدرة للبترول) قد ذهبت الى مدى بعيد وتجاوزت كل حد ، ومن ثم فقد تحولت وفرة هائلة في النفط بالأسواق العالمية ، وسرعان ما يهبط سعر النفط مرة أخرى (٣) وقد انعكس رد الفعل هذا في الرأي القائل بأن الزيادة السعرية كانت بسبب ظهور التكتل الناجح الذي سرعان ما ينهار في النهاية نتيجة الإفراط في الانتاج ، ثم وعلى المدى البعيد اتجاه أسعار النفط الى الاقتراب من تكاليف الانتاج في مناطق الانتاج الرئيسية (٤) .

(١) أنظر : روبرت أنطون ، التضامن النفطي ، دار نشر جامعة شيكاغو عام ١٩٧٧ ص ١٦ .

(٢) أنظر : دوجلاس يوهل ، وميتون داسل ، بطي الآثار الاقتصادية لخصم واردات النفط في الولايات المتحدة ، وفي دراسة رجائي السلاخ ، وكارل ماكجواير عن الولايات المتحدة وموارد النفط العالمي ، الاحتمالات والأوتويات ، ١٩٧٧ ص ١ - ١٩ .

(٣) أنظر : إدوارد آر. فريد ، اتجاهات السوق العالمي وعامل المساواة في دراسة جوزيف ياجر ، واليانور شتاين برج عن الطاقة والسياسة الخارجية الأمريكية ، دار نشر بلاتنجر ، كمبرج ، ماساتشوستس ١٩٧٥ ص ٢٣٦ - ٢٧٥ .

(٤) نفس المصدر .

الا أن هذا الرأي ، حل محله رأى آخر يقول : انه لا يزال هناك احتمال كبير لزيادة سعر النفط حيث أنه مورد قابل للنفاذ ، كما أن تكاليف البدائل تزيد بشكل عام عن المستوى الحالى للسعر . وهناك أيضا وعى متزايد بوجود فوارق فى الانماط المتوقعة للعرض والطلب على الطاقة (١) . وقد تحدث هذه الفوارق أوجه نقص ولا سيما بالنسبة للنفط فى الثمانينات مما قد يؤدي الى زيادات سعرية مفاجئة .

ومع نفاذ المصادر البترولية التقليدية ، فان العالم فى العقود الاخيرة من القرن العشرين ، لن يكون أمامه سوى فترة وجيزة لتنظيم الانتقال من الطاقة منخفضة التكلفة الى الطاقة المرتفعة التكلفة (٢) .

ان الاخفاق فى تنظيم هذا الانتقال تنظيميا سليما سوف يثير أزمات جديدة خطيرة فى ميدان الطاقة بل وتخلق تكسات حادة بالنسبة للاقتصاد العالمى ، مما يحتمل معه أن تؤدي الى صراعات دولية . وقد يصل الانتاج التقليدى للنفط الى ذروته عام ١٩٩٠ لأسباب مادية (٣) . وفضلا عن ذلك فان الموارد البديلة بشكل عام أكثر تكلفة ، بل ان تطويرها يستغرق وقتا طويلا .

ان الاستثمار الحالى فى الموارد الجديدة ، للطاقة غير كاف لمواجهة الانخفاض المحتمل والمتوقع فى الانتاج التقليدى للنفط ، فضلا عن تغطية الطلب المتزايد على الطاقة ، ومن ثم فهناك فارق بين المستوى التكنولوجى ومستوى السوق بالنسبة للطاقة ، ولا يمكن لموامل السوق وحدها أن تحل هذا الاختلاف أو هذا

(١) انظر دراسة نظرة على الطاقة العالمية (الصادرة عن منظمة التعاون فى باريس ١٩٧٧

ص ٨ .

(٢) انظر : ف. بارا ، راموس ، ٥٤ بارا فى (الموارد العالمية من الطاقة الأولية) ،

٧٦ - ١٩٨٠ جهاز الاعلام لاقتصاديات الطاقة فى وركنهام ، بوكشاير ، انجلترا ١٩٧٦ ص ١٣
وماسون ويلركش فى دراسة الطاقة والسياسات المالية ، دار النشر الحرة ، ليويدوك ١٩٧٥
ص ٢٧ وما بعدها .

(٣) انظر : كارول ال. ويلسون ، الطاقة ، الاحتمالات العالمية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ تقرير

معهد استراتيجيات الطاقة البديلة ، نشر ماكجروهيل ، ليويدوك ١٩٧٧ .

الفارق • وما لم تبدأ جهود جادة على الفور فإنه من المرجح أن تواجه الدول الصناعية والدول النامية المستهلكة فترة طويلة في نهاية هذا القرن تظهر فيها قدرة الطاقة وترتفع تكلفتها •

إن معظم الدول التقليدية المصدرة للنفط تواجه أيضا موقفا عسيرا ، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول عملية معقدة وطويلة الأجل ، كما أن نفطها هو مصدر ثروتها الحقيقية الوحيد ، وإن التطوير المحدود لموارد الطاقة البديلة يخلق ضغطا متزايدا على الموارد النفطية لهذه الدول • وهى لذلك تخاطر بدخول القرن القادم بموارد نفطية مستنزفة وموارد مالية متآكلة بفعل التضخم، وبأعداد كبيرة من السكان •

بيد أنه بالنسبة لبعض منتجي النفط ، فإن الزيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة في فوائض مالية لم تتمكن حتى الآن من استثمارها بنجاح ، الأمر الذي يجعل هذه الفوائض أقل جاذبية . إن القرار الذي يواجهه عضو (الأوبك) الذي يتوافر لديه الفائض يمكن اعتباره قرارا اقتصاديا وهو إما استثمار النفط في الأرض بالكف عن الإنتاج ، أو الإنتاج فوق معدل الاحتياجات الاقتصادية والاستثمار في الخارج •

وهكذا في إطار الموقف كله ، فهناك حالة تستدعي الحل السياسي لمشكلات سوق النفط العالمية^(١) والهدف من هذه الدراسة هو اقتراح اتفاقية فعل دولية بطريق التفاوض يمكن أن تساعد في التغلب على الاختلاف بين القدرات التكنولوجية واحتياجات السوق من الطاقة ، وفي نفس الوقت تساعد في التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط •

وكأساس لهذا الاقتراح ، فسوف تتضمن هذه الدراسة تحليلا لسوق النفط العالمي الراهن من ناحية ملامحه الاقتصادية والسياسية ، ثم وصفا لمختلف الطرق التي يمكن أن تتطور إليها في المستقبل القريب •

(١) أنظر : نيل هـ. جاكوبس ، النفط والمستقبل ، النتائج الاقتصادية لثورة النفط ، صحيفة الطاقة والتنمية الاقتصادية ، خريف ١٩٧٥ ص ٤٥ - ٥٤ ، ومارسون وبارتس وملفين كونايت ، ومجلة الطاقة الدولية ، تصدير وتقييم في اللجنة الأمريكية للقانون الدولي ، إبريل ١٩٧٧ ص ١٩٩ - ٢٢٢ •

وسوف نعرض - في البداية - صورة موجزة للمخطر الاساسى للبحث قبل
أن نتعرض للتحليل ذاته .

ان نقطة انطلاقنا سوف تكون بحث ظاهرة عدم الاستقرار الكامنة في
سوق النفط العالمية ، وما يترتب على هيكل علاقة العرض والطلب . وهذا يسهم
بدوره في اصفاء صيغة سياسية عالية على مجريات هذه السوق . ثم أتناول
بالتحليل بعد ذلك سياسات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) وكذلك
سياسات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) .

هذه الدراسة لمصالح كل منهما وامكانياتهما في التعاون فيما بينهما
واحتمالات صراعهما ، وسوف يتبعها تحليل لاعتماد كل منهما على الأخرى .

وباستخدام هذا النموذج من الاقتصاد السياسى لسوق النفط ، سوف
أطلع الى التطورات المستقبلية والطرق المختلفة التى قد تسلكها سياسات النفط
وتتطور اليها . ان الحل لكثير من مشكلات المستقبل المتوقعة يكمن فى اتفاقية
النفط التى ساقترحها فى الفصل الختامى ، وهذه الاتفاقية كفيلة بتنظيم السوق
لمصلحة المنتجين والمستهلكين معا ، مع مراعاة التمسك الحالى فى علاقات الشمال
والجنوب .

ان أساسيات الاتفاقية الدولية المقترحة للطاقة يمكن ايجازها فى عناصر
محدودة :

١ - أهم هذه العناصر هو العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط وإمدادات
النفط ، ولا بد أن تكون هناك زيادة تدريجية فى سعر النفط مرتبطة بنمو
الاستهلاك ، وإلى حد معلوم ، ولا بد أن تضمن دول (الأوبك) زيادة الإمدادات ،
ولا بد أن يستهدف سعر النفط الذى يتم التفاوض عليه الوصول الى تكلفة الموارد
البديلة للطاقة حتى يصل الضغط على احتياطات النفط نقطة مضنية . وهذا
يفى بحاجة كل من المستهلكين والمنتجين لتثبيت السوق ، ويساعد فى ضمان
الانتقال السهل الى الموارد البديلة للطاقة .

٢ - أما العنصر الثاني فيتضمن تشجيع منتجي النفط على زيادة امداداتهم، وفي نفس الوقت توفير طريقة لمواجهة العيب على ميزان مدفوعات مستهلكي النفط ، وهذا يتحقق بضمان استثمارات (الأوبك) في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضد التضخم وتخصيص العملات ، والتأمين ، وهذا ليس من شأنه تدبير الوسيلة لامتناع العجز والفائض في ميزان المدفوعات فحسب ، ولكنه يتيح كذلك لمصدري النفط موارد مؤكدة من الدخل ، وغائدة مباشرة في القوة الاقتصادية للمستهلكين .

٣ - والعنصر الثالث يتكون من اتاحة فائدة مباشرة للدول المنتجة في استهلاك الطاقة من قبل الدول المستوردة للنفط ، وذلك بأن تكون مقترنة بجهد مكثف لتطوير الموارد البديلة للطاقة . ولا بد من توفير الحافز للدول المنتجة للنفط للاستثمار في العمليات النفطية الأساسية ، وفي الموارد البديلة للطاقة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

٤ - والنقطة الرابعة ، مثلها مثل النقطة الثالثة ، تجمع بين اهتمام منظمة (الأوبك) بتنوع موارد دخلها ورغبة الدول المستهلكة للنفط في جعل الدول المنتجة أكثر اعتمادا على اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(١) وهذا يتحقق بأن تتيح منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية المعونة الفنية والتنظيمية لمنتجي النفط مع فتح الأبواب لأسواق دول السوق أمام هؤلاء المنتجين .

ان الاتفاقية الدولية للطاقة التي تتضمن هذه العناصر يمكن أن تجعل الاعتماد المتبادل بين منتجي ومستهلكي النفط أكثر توازنا، كما تساعد على ضمان القوة الاقتصادية لدول (الأوبك) ودول السوق المشتركة ، وتقلل من احتمال الصراع السياسي حول السوق العالمية للنفط .

ومع زيادة تعرض الدول الصناعية المستهلكة للأخطار ، فان حاجتها لاتفاقية تنظم أسعار النفط وامتداداته تنمو وتزداد ، وهذا من شأنه أن يضعف

(١) يحدد بهذه المنظمة دول غرب أوروبا واليابان وكندا والولايات المتحدة ودول الشمال الاسكندنافية - المترجم .

من موقفها التفاوضي ، ومن ثم فمن غير المحتمل أن تتمكن الدول الصناعية المستهلكة من توفير اتفاق حول النفط دون مراعاة كافية لمطالب دول (الأوبك) بربط اتفاق الطاقة بالمعونة للدول الأقل نموا. وهذا أيضا يثير مسألة ما اذا كانت اتفاقية الطاقة المستقلة ممكنة سياسيا أم أنه لا يمكن أن تتحقق الا كجزء من اتفاق شامل وعام يتضمن التنمية الاقتصادية والسلع .

وعلى أي حال ، فإن اتفاقية الطاقة التي لا تأخذ في اعتبارها ، على الأقل ، مصالح الطاقة الخاصة بالدول الأقل نموا ، تبدو وكأنها مستحيلة سياسيا ، وعلى المدى البعيد يمكن أن يكون من مصلحة الدول الصناعية المستهلكة ربط الدول الأقل نموا باتفاقية للطاقة . أن الدول الأقل نموا ، باعتبارها دولا مستهلكة لها مصالح تتشابه بشكل متزايد مع مصالح الدول الصناعية المستهلكة، كما أن الدول الأقل نموا قد يكون لها - على المدى البعيد - تأثير ترشيدي يتوخى الاعتدال بين مصدري النفط ومنطقة (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) .

على أنه من الصير بطبيعة الحال مناقشة السياسات النفطية دون أن نأخذ في الحسبان الموقف في الشرق الاوسط . ان استمرار الصراع العربي الاسرائيلي كفيل بأن يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمية ، ويجعل من بلوغ اتفاقية دولية للنفط هدفا عسير المنال . ان الحل الذي بحثناه في هذه الدراسة يفترض أن الصراع العربي الاسرائيلي سوف تكون تسويته قد تحققت في مطلع الثمانينات سواء من خلال المفاوضات أم من خلال حرب جديدة .

الفصل الثاني

السياسات الدولية للنفط - قاعدة الموارد

تتجه معظم التحليلات الاقتصادية لموقف الطاقة الى معالجة جانب العرض معالجة غير جادة (١) . وواقع الامر ، فان التمييز بين الامدادات من الموارد المتجددة والقابلة للنفاد ذو أهمية أساسية ، اذ تؤثر في تكاليف الاحلال وفي توافر البدائل ، كما ان لها دلالة خاصة في دراسة سوق النفط العالمية .

ويمكن رؤية انتاج واستهلاك الموارد المتجددة باعتبارها عملية دورية ذات اكتفاء ذاتي لا يتأكل فيها قاعدة الموارد أو امكانيات الامداد والتوافر بفعل الاستغلال المستمر . ومن الأمثلة على الموارد المتجددة : الطاقة الهيدرو كهربية ، والطاقة الشمسية . وعلى النقيض من ذلك ، فان انتاج واستهلاك الموارد غير المتجددة هي عملية استنزاف ، وبها تضمحل وتتضاءل قاعدة الموارد وامكانيات الامداد بفعل الاستغلال (٢) . ومن الأمثلة النموذجية على ذلك : النفط والغاز الطبيعي . ومن الناحية التاريخية ، ومع زيادة الطلب ، ارتفعت الأسعار وتحسنت التكنولوجيا ، وازدادت الاستكشافات والتنقيبات وظهرت احتياطات جديدة (٣) .

ومع ان هذا النمط قد يستمر فترة طويلة قادمة ، فالحقيقة الاساسية هي ان الموارد غير المتجددة توجد بكميات قابلة للنفاد ، مهما كان الثمن .

(١) أنظر : وليام هـ. ميرليك ، «التنتاج الاقتصادية الإقليمية لارتفاع أسعار الطاقة في الولايات المتحدة» ، منشور في صحيفة الطاقة والتنمية ، ربيع عام ١٩٧٦ ص ٢١٣ - ٢٢٩ .

(٢) أنظر : نيكولاس جورجيسكو روجين ، الطاقة والقرارات الاقتصادية الصحيحة الاقتصادية البيئية مجلد ٤١ عدد ٣ يناير ١٩٧٥ ص ٣٦٧ .

(٣) أنظر : هنريك ا. هاولاكر ، سعر النفط العالي ، معهد الدراسات الأمريكية للسياسة العامة ، واشنطن ، ١٩٧٥ ص ١١ .

ومن العناصر المهمة في هذه الملاحظة أن كافة موارد الطاقة توجد بنوعيات مختلفة من التوافر والتكلفة ، والانتقال من مستوى لآخر ليس سهلا على الدوام ، وغالبا ما يتسم بالذبذبات بل والتغيرات الحادة . وهذا يعني أن الانتقال ليس في أغلبية عملية آلية أو مستمرة ، بل تتسم بتغيرات عسيرة من الملامة ، سواء من حيث حدوث الإفراط والوفرة الزائدة أم حدوث النقص والندرة بما يؤثر على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل .

ومن الزاوية الاقتصادية ، فإن المرونة السعرية لعرض الطاقة تبدو متفاوتة تفاوتاً كبيراً مع مرور الوقت ، بمعنى أن النسبة التي لا بد وأن يرتفع بها السعر لكي تحصل على وحدة أكثر من وحدات الطاقة تتفاوت تفاوتاً ضخماً تبعاً للمورد المتاح .

وعلى سبيل المثال ، وفي الحالات القصوى ، في فترات محددة تتاح الإمدادات المتزايدة بأسعار منخفضة . وفي فترات أخرى تنخفض الإمدادات برغم ارتفاع الأسعار . أما من الزاوية السياسية فهذا يعني أن علاقات القوة والسيطرة على الصناعة يمكن أن تتغير تغيراً جذرياً مع مرور الوقت . ومن ثم فإن استغلال المورد غير المتجدد يمكن اعتباره عملية تاريخية يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين على الأقل خلالها :

في المرحلة الأولى ، ينتقل الاستغلال إلى المناطق الأيسر بلوغاً ، ثم يحدث تحول مع ازدياد الضغط على المناطق الأيسر بلوغاً . وفي المرحلة الثانية ، ينتقل الاستغلال إلى المناطق الأقل سهولة في بلوغها .

في المرحلة الأولى : فإن المورد القابل للنفاذ يستغل حيثما سهل بلوغه . إلى أقصى درجة ، وتنخفض تكلفة الإنتاج المتزايد خلال هذه الفترة . وحيث تتاح كميات كبيرة بتكاليف أقل في مناطق الاستكشاف الجديدة ، فإن الوافدين الجدد قادرون على ترسيخ أقدامهم بسهولة نسبية ، وقد يكون من باب المنفعة ألا يقيدوا أنفسهم بمناطق إنتاج أقدم وأعلى في التكلفة ، وهذا من شأنه أن يحفز على التنافس ، وبالتالي تنعج الأسعار الحقيقية إلى الانخفاض . فضلاً عن ذلك فمن

المسير على المنتجين عقد اتفاق تواطؤ فعال اذا لم يتحقق لهم السيطرة على الأسواق^(١) .

وفي المرحلة الثانية : حين ينتقل الاستغلال الى المناطق الأقل سهولة في بلوغها ، تتجه تكلفة الانتاج الى الارتفاع ، وحيث أنه لا تتاح كميات وافرة الا بتكاليف مرتفعة ، فان الوافدين الجدد يواجهون صعوبات أكثر في ترسيخ أقدامهم ، ومن المفيد لهم الانتاج في المناطق الأقدم والأقل بتكلفة .

وهكذا تظهر العرائيل أمام المنافسة ، وتتجه الأسعار الحقيقية للارتفاع ، وفضلا عن ذلك فمن الأيسر نسبيا على المنتجين اقامة اتفاقيات تضامنية ، حتى ولو لم يسيطروا على الأسواق . ومن الجوانب المهمة في هذه الظاهرة أن تحرك الأسعار الحقيقية يمكن أن يكون أكثر خطورة من التغيرات في تكاليف الانتاج . والواقع أنه لا يلزم أن تكون هناك بالضرورة علاقة بين السعر وتكلفة الانتاج .

وفي المرحلة الأولى : حيث تتاح كميات وافرة بتكاليف منخفضة ، فان تكلفة البدائل قليلة الأهمية ، كما أن تكلفة الانتاج في المناطق الأيسر بلوغا يمكن أن تكون مؤشرا من المؤشرات المهمة ، وبحيث تتجه الأسعار الى الانخفاض نحو هذا المستوى^(٢) . وفي المرحلة الثانية حين يجري الاستغلال في المناطق الأقل سهولة في بلوغها ، تصبح تكلفة الاحلال أكثر أهمية ويقترب السعر من تكلفة البدائل . ولتوضيح هذه النقطة يمكن أن نقول ما يلي : ان التحول التاريخي من المرحلة الأولى الى الثانية من الاستغلال ينطوي على أن مؤشر تجديد السعر ينتقل من تكلفة الانتاج الى تكلفة البدائل . بيد أن التغيرات الفعلية في السعر خلال هاتين المرحلتين تعتمد على عدد من العوامل مثل العلاقة بين العرض والطلب ودرجة المنافسة أو التضامن في الصناعة .

(١) انظر : جان هاري سيطاليه ، الخطر البترولي الجديد ، دار نشر كلان ليفي - باريس ١٩٧٣ ص ١٨ وما بعدها ، وشارلز ف. دوران - الناطق ، المرافقة والسياسات ، دار النشر الحرة ، نيويورك ١٩٧٧ .

(٢) انظر : شيطاليه المصدر السابق ، واملان : سوق البترول العالمي ، مطبعة جامعة جون هوبكنز ، بلتيمور ١٩٧٢ ص ١٩٥ .

كما أن أساس السيطرة السياسية على الصناعة يتغير مع التحول التاريخي ،
ففي المرحلة الأولى ، تكون السيطرة على السوق هي الظاهرة المهمة ، أما في المرحلة
الثانية فإن السيطرة على الإمدادات هي الأهم (١) .

إن الإمدادات العالمية للطاقة تتجه الآن نحو مرحلة من التكيف المضطرب .
 إن التحول التاريخي في سوق النفط يعود إلى حوالي عام ١٩٧٠ حين بدأ معدل
 الكشف في الانخفاض وتجاوز الاستهلاك للمرة الأولى التوسع في الاحتياطيات
 الجديدة من خلال الاكتشافات الجديدة .

ومنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٠ ، كان المعدل المتوسط لاكتشاف احتياطيات
 نفطية جديدة في العالم باستثناء الاتحاد السوفييتي ، وأوروبا الشرقية ، والصين ،
 يبلغ ٢٥٠٠ مليون طن متري ، أي ما يعادل ١٨ بليون برميل سنويا . ومنذ
 عام ١٩٧٠ ، انخفض معدل الاكتشاف ، فبلغ ٢١٠٠ طن متري أي ما يعادل
 ١٥ بليون برميل سنويا (٢) .

وتتسم الاستكشافات النفطية بتوزيع جغرافي متفاوت . ولقد كان أول
 أقاليم نفطية كبرى في الولايات المتحدة ، وروسيا ، وفيما بعد استكشفت مناطق
 حقول نفطية أهم وبتكاليف إنتاجية أقل في منطقة الشرق الأوسط . أما الأقاليم
 النفطية الجديدة فهي أصغر مساحة وأوسع انتشارا حول البلدان الأقل نموا ،
 والمناطق النفطية والأرصدة القارية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وفي
 المناطق النائية من الاتحاد السوفييتي ، وكلها ذات تكاليف إنتاجية أعلى من
 مثيلاتها في الشرق الأوسط . وفي المناطق الإدارية ، أي في كثير من البلدان
 الأقل نموا ، تعتبر تكاليف الإنتاج منخفضة نسبيا كما أن أوقات الاستكشاف
 قصيرة نسبيا . أما في الدول الصناعية في نصف الكرة الشمالي ، فإن تكاليف
 الإنتاج من المناطق الجديدة المنتجة للنفط مرتفعة كما أن أوقات الاستكشاف
 طويلة نسبيا .

(١) أنظر : بول تيو إيكو ، مستقبل النفط في العالم ، دار نشر بالينجر ، كامبردج ،

ماساتشوستس ١٩٦٦ ص ٢ .

(٢) أنظر : كابلون ل. ويلسون ، المصدر السابق .

وتقدر في الوقت الحالى الاحتياطيات النفطية القابلة للكشف بخوالى ٨٨ بليون طن متري ، أو ٦٥٠ بليون برميل^(١) . وهذا يوازى الانتاج لمدة ٣٤ سنة تقريبا بالمعدلات الحالية وقد يعدل هذا الرقم بالتخفيض . وفي السنوات الاخيرة، خفضت تقديرات الاحتياطى فى معظم بلاد العالم ولا سيما فى نصف الكرة الغربى وفى الشرق الاوسط^(٢) . ومنذ عام ١٩٧٠ ، بدأ انتاج النفط فى أمريكا الشمالية فى الانخفاض . وفى الولايات المتحدة بدأت قاعدة الموارد تتآكل بحيث بدا أن الانتاج سوف يضمحل بغض النظر عن سعر النفط ، والسؤال المهم هنا هو معدل الانخفاض أو الاضمحلال^(٣) . وفى السنوات المقبلة ، ربما خفضت دول تقليدية منتجة للنفط فى الشرق الأوسط وغير الشرق الأوسط انتاجها النفطى ، بسبب نفاذ الموارد^(٤) . ومن المحتمل كذلك أن يبلغ انتاج النفط السوفيتى ذروته حوالى عام ١٩٨٠ أو بعد ذلك بقليل . كما يزداد انتاج البترول فى مناطق قليلة مثل (ألأسكا) ، وبحر الشمال ، والمكسيك .

ومن المنطقي القول بأن المعدلات السابقة للاستكشاف لا يمكن الحفاظ عليها الا من خلال جهود استكشافية مكثفة مقترنة بمعدلات عالية جدا من النجاح^(٥) . كما أنه من المنطقي القول بأن الاستكشافات المقبلة للنفط سوف توزع توزيعا متفاوتا ، وفى كثير من الحالات سوف تكون تكاليف الانتاج مرتفعة ارتقاعا كبيرا .

وفى المستقبل القريب ، سوف تأتى الزيادة فى انتاج النفط من المناطق الجديدة والمناطق العسيرة المنال مثل (ألأسكا) وبحر الشمال ، ومن بعض مناطق الانتاج التقليدية مثل : المملكة العربية السعودية .

وعلى المدى البعيد ، يمكن القول بأن الانتاج السعودى سوف يبلغ ذروته ، وهذا من شأنه أن يزيد من ضرورة وأهمية البحث عن النفط فى المناطق العسيرة

(١) دائرة المصارف الدولية للنفط ، ١٩٧٧ ، دار النشر للبترول واولاهومما ١٩٧٧ ص ٣٠٣ - ٣٠٦ .

(٢) صحيفة النفط والفاز ، ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ .

(٣) المجلة الأسبوعية لمعلومات البترول ٣ يناير ١٩٧٧ .

(٤) مجلة نظرة على الطاقة العالمية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية ، باريس (١٩٧٧) ص ٨ .

(٥) كارول ويسون ، المصدر السابق .

النال وكذلك أهمية تطوير البدائل . وهذا ينطوي على أن تكاليف الانتاج بعيدة الأجل سوف ترتفع على ما يبدو ، وإن كان من المستحيل في الوقت الحاضر رسم الحدود بين الأجل القريب والأجل البعيد في هذا الصدد .

وبالتالي ، فإن تطورات السعر قد لا تكون مؤكدة ، وما دام التحول للمرحلة الثانية قد حدث بالفعل ، فإن تكلفة البدائل تعتبر مؤشرا مفيدا على المدى البعيد .

وعلى المدى القصير ، فإن العوامل الأخرى مثل العلاقة بين العرض والطلب وأفضليات الدول المنتجة المهمة ولا سيما المملكة العربية السعودية ، قد تكون عوامل حاسمة ولذلك فإنه في إطار الاتجاه المساعد على المدى البعيد ، فإن الأفضليات قصيرة ووسيلة المدى ، والقيم قصيرة ووسيلة المدى قد تكون حاسمة ومؤثرة .

وقصارى القول : فإن السياسات تلعب دورا مهما بالنسبة لسعر النفط .

إن نظرة سريعة إلى تاريخ سوق النفط تدل بوضوح على التحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية . ويمكن القول بأن تكاليف الطاقة بدأت تنخفض من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٩٧٠ ، وبدأ النفط الأقل تكلفة يحل تدريجيا محل الأشكال الأخرى للطاقة . وهذه العملية ازدادت في ارتفاعها بعد عام ١٩٤٥ حين لم ينخفض السعر الحقيقي للنفط فحسب ، بل وانخفض أيضا سعره الاسمي (١) .

وكانت النتيجة ارتفاعا هائلا في استهلاك وانتاج البترول . وكان النفط والغاز الطبيعي يمثلان ٥٪ من استهلاك العالم من الطاقة عام ١٩٠٠ ، و ٦٢٪ عام ١٩٧٠ (٢) . وكان النفط يمثل ٤٪ عام ١٩٠٠ ، ٤٤٪ عام ١٩٧٠ وإذا استمر استهلاك النفط وانتاجه بالمعدلات السابقة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ ، فإن

(١) شيلانيه ، انظر جديد - مصدر سابق ص ١٩ .

(٢) جول دار مستادر وآخرون : الطاقة في الاقتصاد العالمي ، نشر جامعة جون هبكنز ، بالتيمور ١٩٧١ ص ١٠٦ وما بعدها .

اجمالى انتاج النفط خلال هذا العقد لن يكون اقل من الكمية الاجمالية للنفط المنتج والمستهلك منذ عام ١٨٥٩ حتى عام ١٩٧٠ (١) .

ان معدلات النمو ذات الدلالات الواضحة فى استهلاك النفط وانتاجه فى المرحلة الاولى مهدت الأرض للتحول التاريخى . ففى عام ١٩٦٠ اضحى من الواضح لصناعة النفط المولدة أن مناطق الانتاج التقليدية مثل الشرق الاوسط لن تكون قادرة على الوفاء بالطلب على المدى البعيد ، ومن ثم ازداد الاهتمام بالمناطق الجديدة الاعسر مثلا مثل (الاسكا) وبحر الشمال حيث تجاوزت تكلفة الانتاج آنئذ سعر النفط . ومع زيادات السعر ، أصبح انتاج النفط فى المناطق الاعسر مثلا اقتصاديا ومفيدا . بيد أن انتاج النفط فى المناطق الاحداث والابعد مثل الرصيف القارى فى (سيبيريا) ، وبحر (بوفور) ، بل وفى القارة القطبية سوف تتطلب مزيدا من الارتفاع فى اسعار النفط .

وفى المرحلة الثانية من انتاج النفط ، فان المؤشر الرئيسى لسعر النفط هو تكلفة البدائل . وقد ازدادت التكلفة المقدرة للموارد البديلة للطاقة خلال السنوات السابقة نتيجة للمشكلات الفنية والبيئية غير المتوقعة . ومن المؤشرات المفيدة تكلفة النفط الصناعى ، فهى تقدر الآن بأنها ضعف أو ثلاثة أمثال السعر الحالى للنفط ، أى فى حدود ٢٥ - ٤٠ دولارا للبرميل (٢) . ويبدو هذا حاليا الحد الأقصى لسعر النفط فى المستقبل .

وعلى المدى البعيد فمن الصير القول بأن العالم يواجه نقصا فى الطاقة أو حتى فى أنواع الوقود المشتق من الحفريات أو الهيدروكربونات : فاحتياطيات النفط يمكن أن تنضاعف اذا ما تطورت الموارد غير التقليدية مثل رمال القار ، أو الزيت الحجرى ، أو الزيت الثقيل ، وكذلك الفحم اذ من الممكن أن يوفر قاعدة

(١) كرمستوفر توجنهت وادريان هاميلتون : النفط للمشروع الكبير ، لندن ١٩٧٥ ص ٢١٥ .

(٢) هانز يورياس - الموارد البديلة للطاقة : الامكانيات والحدود ، دراسة واردة فى كتاب وچالى الملاك وكارل ماكجواير ، وكتاب الولايات المتحدة وموارد الطاقة العالمية - كولودانو ص ٧٥ - ٨٦ .

عريضة للزيت الصناعي ، كما يمكن أن تتحسن تكنولوجيا استغلال هذه الموارد لكن الحدود الأساسية هي التكاليف ورأس المال ، ومن هذه الزاوية ، فليس لمشكلة الطاقة العالمية علاقة كبيرة بالحدود المعلومة لموارد النفط التقليدية بمثل العلاقة باحلال النفط التقليدي والكيفية التي يجب أن ينظم بها هذا الامر .

ومن الصعوبات الكبرى التي تواجه بدائل النفط ليس مجرد ارتفاع التكاليف ، بل ان زمان البحث والاستكشاف سيطول أيضاً الى جانب هذا وذلك ، فان القيود السياسية على تطوير البدائل تتزايد ، ونجد أمثلة لهذا في الاهتمام العام بموضوع تأمين المفاعلات النووية والقيود البيئية على انتاج واستغلال الفحم في كثير من الدول الصناعية . ان التأثير المشترك لهذه العوامل قد يؤدي على المدى القصير الى أن تكون مرونة السعر لامدادات النفط منخفضة للغاية ، بمعنى أن زيادات امدادات الطاقة قد لا تنمو بفض النظر عن نسبة ارتفاع الأسعار على المدى القصير . وهذا يمزج بين عامل الذبذبة في الأسعار والامدادات .

وسوف تحدد كمية النفط التقليدي المتاح معدل تطوير البدائل لضمان الانتقال السهل الى أشكال أخرى من الطاقة . ويتوقف المعدل الفعلي لاستنفاذ احتياط النفط التقليدي على العلاقة القادمة بين معدل زيادة الاحتياطي ومعدل نمو الاستهلاك .

وبطبيعة الحال فان تقديرات الإضافات الجديدة على احتياطات النفط العالمي غير مؤكدة الى أقصى درجة ، اذ أنها تتوقف على الاستكشافات الجديدة ، وعلى تحسين (الاستخلاص) من الآبار الموجودة .

وقد وضع مختبر استراتيجيات الطاقة البديلة التقديم التالي تلافيا للمحتملة لاحتياطات النفط في العالم .

الجدول رقم (١)

الاضافات السنوية المقدرة لاحتياطيات النفط في العالم ببلايين الاطنان
المتريّة (أنظر الملاحق) •

ومع ارتفاع معدل التوسع في الاحتياطي ، يمكن أن يبلغ اجمالي الاضافة
لاحتياطي النفط في العالم ٧٠ بليون طن متري ما بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٠
أي بما يكاد يضاعف الكمية المقدرة ب ٩١ بليون طن من احتياطيات النفط التي
كانت متاحة بحلول نهاية عام ١٩٧٥ •

أما مع انخفاض معدل الزيادة في الاحتياطي ، فإن احتياطيات النفط يمكن
أن تنمو بمعدل ٣٥ بليون طن ما بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٠ أي بزيادة في
الاحتياطيات تقدر بأكثر قليلا من الثلث • وهذه التقديرات للزيادة في الاحتياطي
يجب أن تقاس في مقابل تقديرات استهلاك النفط ، وذلك للحصول على صورة
واضحة عن احتياطيات النفط العالمي في المستقبل •

وسوف نعرض في هذا الصدد أربعة معدلات للزيادة في الاحتياطي :

١ - معدل بالغ الارتفاع ، أي ٢٥ بليون برميل أو ٣٥ بليون طن
سنويا •

٢ - معدل مرتفع ، أي ٢٠ بليون برميل أو ٢٨ بليون طن سنويا •

٣ - معدل متوسط ، أي ١٥ بليون برميل أو ٢١ بليون طن سنويا •

٤ - معدل منخفض ، أي ١٠ بليون برميل أو ١٤ بليون طن سنويا •

وأكثر هذه التقديرات تفاؤلا ، هي التي تقول بمعدل بالغ الارتفاع في زيادة
الاحتياطي مع معدل منخفض من النمو على الطلب سنويا ، هي التي تحول دون
نفاذ احتياطي النفط على نحو خطير خلال هذا القرن •

(م ٢ - السياسة النفطية)

ومع التقديرات الأخرى ، فإن احتياطات النفط المتاحة سوف تتضاءل إلى حد كبير ولا سيما في الفترة ما بعد عام ١٩٩٠ - وثمة تقديرات أخرى لا يمكن استبعادها ، تقول بحدوث عجز فعلي في النفط بحلول عام ٢٠٠٠ ، بمعنى أن العلاقة بين الاحتياطات والانتاج يُحتمل أن تنخفض انخفاضاً كبيراً خلال الثمانينات والتسعينات وبما يخلق نقصاً محتملاً في النفط بحلول عام ١٩٩٠ أو ربما قبل ذلك . وقد يدفع هذا بالدول المنتجة للنفط إلى أن تنتهج سياسات تقيّد استنفاد النفط بشكل أكبر وتشجع الدول المستهلكة على أن تتنافس بطريقة محسوبة على إمدادات الطاقة المتاحة . وسوف تثير هذه التطورات بشكل محتوم سؤالاً حول مدى توافر النفط في السوق العالمي المفتوح .

الاعتماد على النفط

تعتمد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الوقت الحاضر اعتماداً كبيراً على الدول الأخرى في الحصول على نفطها . وفضلاً عن ذلك فهي تعتبر أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط . وفي عام ١٩٧٥ ، كانت دول المنظمة تمثل ٦٦٪ من الاستهلاك العالمي للنفط ، وبما لا يزيد عن ٢٥٪ من الانتاج .

وكانت الواردات إلى دول المنظمة تمثل ما يقرب من ٤٥٪ من مجموع النفط المنتج في العالم ، ولدى منطقة المنظمة ١٠٪ من احتياطات النفط العالمية المؤكدة ، بما يقابل ١٧ سنة من الانتاج ، و ٥ سنوات من الاستهلاك بالمعدلات الحالية . وعلى النقيض من ذلك ، ففي بقية دول العالم ، تقابل احتياطات النفط ما يعادل ٣٨ سنة من الانتاج ، و ٨٧ سنة من الاستهلاك^(١) .

ولقد أثار هذا جدلاً عتيفاً حول طبيعة اعتماد الغرب على النفط المستورد . وثمة اختلافات عميقة حول النظرة على المدى المتوسط ، أي الفترة من ٥ إلى ١٥ عاماً إلى ٢٠ عاماً قادمة . فهناك أولاً اختلاف حول تأثير ارتفاعات السعر على المستوى العام لاستهلاك الطاقة وبصفة خاصة ، على العلاقة بين معدل النمو

(١) دائرة المعارف البترولية ١٩٧٧ ص ٣٠٣ .

الاقتصادي ، ونمو استهلاك الطاقة ، وثانياً ثمة اختلاف آخر حول احلال النفط المستورد الباهظ التكاليف بأشكال أخرى من الطاقة ، ويمكن إيجاز هذا الجدل في رأيين متعارضين .

يقول أحد الرأيين : انه لا زالت هناك كميات كبيرة من الطاقة المتاحة رخيصة التكاليف . وأن الزيادة في سعر النفط سوف تؤدي أولاً الى انخفاض النمو في الطلب ثم الى زيادة إنتاج النفط ، من استكشاف الحقول الجديدة ، ومن الاستخلاص المطور من حقول النفط الموجودة بالفعل . وسوف تدفع الأسعار المرتفعة عجلة التطور في الموارد البديلة للطاقة والتي سوف تنخفض تكاليفها ، بل قد تحدث وفرة زائدة في الطاقة ولا سيما في النفط ، وسوف تؤدي الطاقة الزائدة هذه بدول (الأوليك) الى التفكك بسبب الخلافات على توزيع الانتاج والدخول (١) .

وفي نهاية الامر ، سوف تنخفض الأسعار وبذلك يكون اعتماد الغرب على النفط المستورد مرحلياً (٢) .

أما الرأي الثاني فيقول ان النفط من الموارد النادرة . وأشكال الطاقة الأخرى اما أنها متخلفة فنياً (مثل الطاقة الشمسية ، والاندماج) وباهظة التكاليف (النفط الصناعي) أو أنها تسبب مشكلات بيئية أو أمنية (الفحم ، والانشطار النووي) كما أن الطلب على الطاقة لا يبنو مفرطاً في الحساسية بالنسبة لتغيرات السعر ، ولو في اطار الحدود المعلومة على الأقل .

ومن الناحية التاريخية ، توجد علاقة وثيقة نسبياً بين مستوى استهلاك الطاقة ومستوى النشاط الاقتصادي حتى ولو كانت هناك اختلافات فيما بين الدول خلال فترة معينة (٣) .

(١) أنظر : فيكو ، مستقبل النفط في العالم ، ص ٣٦٩ وما بعدها .

(٢) إدوارد فريد ، اتجاهات السوق المثلّي وعامل التسوية ، مصدر سابق ص ٣٦٩ .

(٣) دار مستادر وأخرون : الطاقة في الاقتصاد العالمي ص ٢٧ .

(ولما كانت احتمالات تحسين معدل استكشاف النفط . أو تحسين معدل الاستخلاص من الحقول الموجودة ، منخفضة ، ولما كانت التكاليف مرتفعة والافاق الكشفية لمصادر الطاقة الاخرى طويلة ، فانه لا يحتمل ظهور فائض أو وفرة فى النفط أو الطاقة . بل على النقيض من ذلك ، فقد يظهر نقص فى الطاقة الى أن يتم تطوير كاف البدائل . والاحتمالات هى أن يزداد سعر النفط أكثر من ذلك (١) .

ان اعتماد الدول الصناعية الغربية على النفط المستورد سوف يستمر على الأرجح لفترة طويلة من الزمن وبأسعار أعلى (٢) .

ويتلأم الرأى الأول مع العلوم الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة ، ويعكس الرأى الثانى بعض الفروض (المالتوسية) الحديثة .

ان الاختلافات فى الثروات النسبية والاتجاهات والميول المذهبية قد تفسر السبب فى قبول التحليلات والفروض الكلاسيكية الحديثة على نحو أكثر فى أمريكا الشمالية . منها فى أوروبا الغربية .

كما أن اختيار الرأى له أهمية ودلالة عملية فى اختيار السياسات والحلول، وإذا ما صدق الرأى الأول فإن السعر المرتفع نسبياً للطاقة والاعتماد على النفط المستورد سوف يستمر فترة وجيزة من الزمن ، بما يشكل اضطرابات مؤقتة بالنسبة لاقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ويمكن علاج هذه الاضطرابات على أحسن ما يكون العلاج من خلال التدابير قصيرة المدى التى تستهدف تحييد آثار السعر المرتفع للنفط (٣) . ولو صدق الرأى الثانى ، فإن السعر المرتفع نسبياً للطاقة والاعتماد على الواردات النفطية سوف يستمر وقتاً

(١) جانز ، ريموس ، الامدادات العالمية من الطاقة الأولية ١٩٧٦ ١٩٨٠ مصدر سابق

ص ١٣ (١٩٧٦) .

(٢) نفرة على الطاقة المالية ص ٩ .

(٣) ايريك وليمان ، مشكلة التنظيم ، ستوكهولم ١٩٧٥ ص ٣٦ .

طويلا وسوف يعكس تغيرا هيكليا فى البيئة وفى ظروف العمل الاساسيه
لاقتصاديات دول المنظمة .

وفى هذه الحالة ، فان الاستجابة الملائمة تكون فى شكل تدابير تستهدف
تكيف اقتصاديات دول المنظمة مع السعر المرتفع للبترول . وقد يتطلب الامر
احداث تغيرات هيكلية فى اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ،
وربما فى النظام المالى الدولى . وقد ينطوى هذا على تحقيق تسوية دولية عن
طريق المفاوضات لتنظيم سوق النفط العالمى .

ان الاختيار ما بين هذين الرأيين محفوف بالمخاطر لأن تنفيذ سياسة خاطئة
قد يكلف ثمنا باهظا . كما أن تطبيق تدابير طويلة الأجل على ظاهرة وقتية يحقق
من الضرر أكثر مما يحقق من الفائدة بالابقاء على السعر النسبى للبترول فى
مستوى مرتفع بشكل مصطنع ، ومن ثم خفض المعدل المحتمل للنمو الاقتصادى
فى الدول الغربية والدول الأقل نموا ومن ناحية أخرى فان تطبيق تدابير قصيرة
الأجل على مشكلة هيكلية قد تجلب نتائج خطيرة حيث أنها قد تبقى الاقتصاديات
الغربية واقتصاديات الدول الأقل نموا على الأرجح فى بيئة مواتية بشكل مصطنع
تتراكم فيها المتناقضات لحلق صدمة بالغة الخطورة فيما يتصل بموضوع الطاقة .

ان الاختلاف بين الموقفين ينصب أساسا على الخلافات حول المرونة السعرية
طويلة الأجل بالنسبة للعرض والطلب على الطاقة . والرأى (الكلاسيكى)
الحديث يفترض ارتفاع المنصرين أى أن العرض والطلب يستجيبان للتغيرات
فى السعر . ومصدر الاعتقاد فى هذا الرأى أنه من السلوك الاقتصادى الرشيد
التقليل من الاستهلاك والزيادة من الانتاج فى الطاقة بأسعار أعلى . أما الرأى
(المالتوسى) الجديد فيفترض أن المنصرين ، العرض والطلب منخفضان ، وبعبارة
أخرى أن العرض والطلب لا يستجيبان كثيرا للتغيرات فى السعر . ويستند هذا
الافتراض الى ملاحظة أن المستهلكين بشكل عام لا يكثرثون بأسعار الطاقة ، وذلك
باعطاء أولوية عالية لعادات استهلاك الطاقة . ووفق هذا كله ، فان الامكانيات
المادية والفنية لزيادة انتاج الطاقة محدودة ولذلك فان نقاط الخلاف الأساسية

تتصل بالسلوك الاستهلاكي في مواجهة الاسعار المرتفعة ، وتتصل باحتمال العثور على حقول جديدة للنفط أو تحسين الاستخراج من الحقول الموجودة وكذلك احتمالات المصادر البديلة للطاقة •

والرأيان متكاملان بشكل مرن متحرك ، ويمكن القول بأنه في الاطار متوسط المدى ، فان الموقف (المالتوسى) (١) الجديد يتيح أفضل تصور للواقع ، وأن النمط التقليدى الجديد لن يثبت فعاليته الا على المدى البعيد • ونتيجة لذلك ، فانه لا يجب أن يفترض صناعات السياسة أن قوى السوق سوف تؤدي الى تفكك دول منظمة (الأوبك) على المدى الطويل • وهبوط أسعار النفط من جديد على نحو ما يشير التحليل التقليدى الجديد (٢) •

وثمة ملاحظتان تدعمان هذه النظرة المرنة المتحركة للمواقف (المالتوسية) الجديدة والتقليدية الجديدة • **اولاهما** : أن السعر المرتفع للنفط الذى تحدده منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) يعتبر ، فى أساسه ، مؤشرا له دلالة على الظروف الخارجية ، أى التحول التاريخي للاستغلال نحو المناطق الأعمس مثلا • وبالإستغناء عن منظمة (الأوبك) فقد تتأخر هذه العملية ، لكنها لا تتغير تغيرا جذريا ، وفى نهاية المطاف سوف يحدث انتقال نحو أشكال أخرى من الطاقة وسوف يتلامس السوق مع هذا الوضع على المدى الطويل •

والملاحظة الثانية أن الاحلال المباشر للنفط بأشكال أخرى من الطاقة أمر عسير لعدة أسباب • فالنفط لعوامل كثيرة مصدر أولى مثالى للطاقة فهو نظيف نسبيا ، وقابل للنقل ، ويتيح للمستهلكين مرونة كبيرة • وهذه الصفات الفنية خلقت أنماطا محددة للاستهلاك وازادت من استخدام الطاقة فى الاقتصاديات الحديثة • ويمكن التحقق من هذا من خلال الزيادة السريعة فى استهلاك الغرب للنفط فى فترة ما بعد الحرب • ولم يكن ذلك بسبب حلول النفط محل الفحم بقدر ما كان نتيجة لانماط جديدة من استهلاك النفط •

(١) نسبة الى توماس (مالتس) العالم الاقتصادى المشهور •

(٢) دجالي المسلاخ وآخرون : مساهمة التنموية الإقليمية فى الشرق الأوسط بالتنمية للتجربة ، وتلفظ دلويس الأموال ، وميزان المدفوعات الأمريكى ، كولومبيا (١٩٧٧) ص ٩ •

ان استخدام السيارات والمنتجات البتروكيميائية وأنظمة التدفئة التي تعتمد على النفط هي أفضل نموذج لهذه الانماط . ولا يتسنى الاحلال المباشر للنفط بمصادر أولية أخرى للطاقة الا في حالات محدودة . فالفحم يمكن أن يحل محل النفط في التدفئة ، كما يمكن استخدام الفحم والطاقة النووية لانتاج الكهرباء ، ولكن لا توجد أشكال أولية للطاقة يمكن أن تحل محل النفط في النقل والاستخدامات البتروكيمياوية للنفط . والبدايل الجيدة للنفط لا بد وأن تتسم أساسا بنفس خصائص المرونة والقابلية للنقل ، وهكذا .

ويشير ذلك الى النفط الصناعي وهو باهظ التكاليف وأقل كفاءة من المصادر الأولية للطاقة . ان انتشار احلال النفط بواسطة الفحم ، والأشكال الأخرى للطاقة النووية، والحراوية الأرضية والشمسية وغيرها ينطوي على تغيرات واسعة في عمليات الانتاج وأنماط الاستهلاك ، وطرق النقل . ويعنى هذا استثمارات هائلة وتكاليف رأسمالية باهظة ، ولن يكون اقتصاديا الا بأسعار نفطية بالغة الارتفاع .

وفي ضوء هذه الحقائق ، فإنه ليس غريبا أن يكون من العسير العثور على بدائل جديدة للنفط ، وهذا يفسر المرونة السعيرية المنخفضة للمطلب على نحو ما ظهر بشكل عام^(١) . والنفط ، ببساطة شديدة ، يعتبر مدخلا ضروريا في كثير من عمليات الانتاج والاستهلاك الحديثة . ولا تتمثل أهمية النفط في الجزء الصغير الذي يحتله في اجمالي الناتج القومي^(٢) . بل ويعتبر عاملا مساعدا يتضامن بدوره تأثير المدخلات (العناصر) الأخرى^(٣) . ولا بد وأن نذكر أن الجهود الضخمة لحفظ الطاقة تتطلب وقتا طويلا .

(١) نيل هـ . جاكوبس ، مصدر سابق ، ١٩٧٥ ص ١٥ .

(٢) شونسي ستر ، تطبيق الطاقة ، لغة تواجده الخطر ، معهد بحوث الطاقة الكهربائية ١٩٧٧ ص ٢ .

(٣) وليام هوجان و آلان سان : لتقلات الطاقة والاقتصاد ، اسطورة الليل والأرنب ، جامعة ستانفورد ١٩٧٧ ص (ب) وما بعدها .

وعلى سبيل المثال ، فإن تقليل كمية الطاقة المطلوبة (لانتاج الامونيا (١)) الى نصف معدلاتها المعتادة استغرق ٦٠ عاما (٢) .

ان استبدال مصدر من مصادر الطاقة بمصدر أساسى آخر يعتبر عملية تاريخية طويلة . لقد استغرق الأمر ٧٠ عاما لكى ينتقل استخدام النفط من توفير نسبة ٤٪ الى توفير نسبة ٤٤٪ من الطاقة فى العالم . وعلى المدى المتوسط فمن الواضح ان هناك حدودا لقدرة البدائل على الحلول محل النفط دائما .

ان هذا الاعتماد الحتمى على النفط الذى يترتب على كل هذا بالضرورة ، يجعل توافر النفط مسألة سياسية دقيقة بالنسبة لكل البلاد ويطعننا فى وسط المشكلة (المالتوسية) الجديده ولو بالنسبة للمدى القصير على الاقل .

تسييس النفط

تحويل النفط الى قضية سياسية

ان الوضع الدقيق للنفط فى ميزان الطاقة العالمى والتوزيع غير المتكافئ للاحتياجات تخلع على النفط أهمية اقتصادية واستراتيجية وسياسية كبرى . ولذلك تصبح قضايا مثل سعر النفط والسيطرة على امداداته من القضايا السياسية المشحونة بالصراعات . فضلا عن ذلك أصبح النفط يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغيره من القضايا . ولما كانت معظم الدول من مستوردي النفط تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا النفط فى امدادات طاقاتها كلها ، فقد أصبح لسعر النفط وللسيطرة على امداداته آثار مباشرة على حرية حركتها فى السياسة الاقتصادية والخارجية . وهكذا يرتبط النفط بأمور أخرى مثل معدل النمو الاقتصادى ومستوى العمالة ، ومعدل التضخم ، والسياسة التجارية والاتجاه

(١) بوريس : المصادر البديلة للطاقة ص ٨٤ .

(٢) غاز التوشار .

العام للسياسة الخارجية كما يرتبط بقضية التماسك السياسى للكتل السياسية فى العالم وبتطور الدول الأقل نمواً^(١) .

وتبعاً لذلك فإن القضايا المرتبطة بالنفط لها أولوية عالية فى السياسات الصناعية والاقتصادية والتجارية والخارجية للدول المستوردة والمصدرة له ، وسواء كانت اقتصاديات متقدمة أم اقتصاديات نامية .

إن الأهمية السياسية للنفط تمنى أن التفريات فى السوق الدولية للنفط يمكن أن يكون لها نتائج على التوزيع الدولى للقوة . وخير مثال على ذلك ما يتمثل فى الدول العربية المصدرة للبتترول التى طورت خلال السبعينات من قدرتها على السعى لبلوغ أهداف سياستها الخارجية تطويراً هائلاً . ومثال آخر على ذلك الولايات المتحدة التى حرصت على إقامة تنظيم للدول الصناعية المستهلكة للنفط على شكل ما يسمى بوكالة الطاقة الدولية على مواجهة أى زعزعة فى مركزها القيادى فى العالم الغربى نتج عن الظروف الجديدة فى سوق النفط^(٢) .

ومن ثم فإن هيكلاً وتنظيم السوق العالمية للنفط لا يخدم أغراض الترشيد والكفاءة فحسب ، بل إنه يمثل جزئياً أدوات فى السيطرة السياسية^(٣) .

وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنظمة دول (الأوبك) فمن الممكن حدوث صراعات داخلية حول الأولويات المرتبطة بالنفط والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتجارية وأهداف السياسة الخارجية الأخرى، وهذا بدوره يخلق اختبارات صعبة . إن تقييد أو زيادة الواردات النفطية يمكن أن يؤثر بشكل مباشر فى الأهداف السياسية الداخلية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومن ناحية أخرى ، يهتم مصدرى النفط فى العالم بمعدل استنزاف مواردهم المحدودة . وقد لا يستطيع العديد من الدول التقليدية المصدرة

(١) ولريتش ، الطاقة والسياسات العالمية ص ١٨٠ .

(٢) هارلين ستر ، مجلة السياسة الدولية رقم ٢ (١٩٧٥) ص ٣٩٧ - ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق .

للتبرول الحفاظ على المستويات السابقة أو الحاضرة للإنتاج ، وقد تفضل دول أخرى الحفاظ على الثروة الوطنية الكبرى في باطن الأرض وترجيء دخلها من هذه الثروة الى أجيال قادمة (١) . ان طريقة استغلال هذه الدول لنفطها تلعب دورا حاسما في تحديد كيفية وزمن تأثيرها على السوق . ان توفير الامدادات والسيطرة على الطلب لهما أهمية كبرى بالنسبة لحكومات الدول المستهلكة كما أن التصرف في الاحتياجات مسألة دقيقة بالنسبة لحكومات الدول المصدرة للنفط اذا كانت تسعى لزيادة دخلها الى أقصى حد أو تحقيق أهدافها السياسية . ونتيجة لذلك كان انتاج وتوزيع واستهلاك النفط يخضع الى حد كبير ، وبدرجة متزايدة ، للتدخل والتنظيم من جانب الحكومات .

وتتسم صناعة النفط الدولية بهيكل احتكاري حيث يسيطر عليها عدد محدود من الشركات الدولية النفطية الخاصة ، والشركات النفطية المملوكة للحكومات . وغالبا ما تحدد مصالحها وسياساتها بعيدة المدى سلوكها في المدى القصير (٢) . والى جانب هذا فان شركات النفط والحكومات عادة ما تكون لها علاقات وثيقة في التشاور والتعاون . وهكذا نجد أن الوكلاء الرئيسيين في سوق النفط الدولي عدد محدود من الشركات والحكومات ، وغالبا ما تكون لها مصالح طويلة الأجل محددة تحديدا واضحا . وترتيباً على ذلك فان أنماط انتاج وتوزيع واستهلاك النفط ليست نتيجة لموامل السوق بنفس القدر في حالة كثير من السلع الأخرى . بل ان التدخل السياسي والاعتبارات بعيدة المدى لها تأثير قوى وأقوى هذه الموامل (الدولة القومية) (٣) .

ولقد أوضحت أزمة النفط عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ مدى التعميد والأهمية السياسية الكبرى لسوق النفط . وإن نظام العلاقات الذي يسيطر عليه الغرب بين دول (السوق المشتركة) ودول (الأوبك) وفيما بين منطقة (السوق

(١) نظرة على الطاقة في العالم ص ٨ .

(٢) انطولى سامبسون ، الأشكال السبع ، لندن ١٩٧٥ ص ٣ .

(٣) توجنجات وهاميلتون ، النفط ص ٢٥٠ .

المشتركة) والعالم الثالث تعرض للاحتزاز والزعزعة • لقد كان الحظر العربي على النفط مرتبطا بالصراع في الشرق الأوسط وبموقف دول السوق المشتركة تجاه اسرائيل ، وقد أثر ذلك تأثيرا مباشرا على العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا • وتعارضت السياسة للمعاونة للمجموعة الأوروبية تجاه العرب ودول البحر المتوسط مع السياسة الاطلنطية المتضامنة مع الولايات المتحدة •

ولقد أثر انشاء (وكالة الطاقة الدولية) على خطط المجموعة الأوروبية لوضع سياسة طاقة مشتركة ، وعلى عملية التكامل الاقتصادي والسياسي في المجموعة الأوروبية • ويمكن النظر الى وكالة الطاقة الدولية لا كمجرد محاولة لحل مشكلات الطاقة في مشكلات دول السوق المشتركة على أساس مشترك ولكن كمحاولة لضمير وتوحيد دول السوق المشتركة في اطار تنظيمي واحد تسيطر عليه الولايات المتحدة (١) •

ومن بين الأهداف المتوخاة الحيلولة دون اجراء اتفاقيات ثنائية واسعة بين دول السوق المشتركة والدول المصدرة للنفط ، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من تماسك منطقة السوق المشتركة ويقلل من التأثير والنفوذ السياسي للولايات المتحدة • ومن الأهداف الأخرى الحفاظ على مكانة الشركات النفطية المتعددة القوميات التي تحتفظ بمقارها في الولايات المتحدة وذلك في تزويد دول السوق المشتركة بالنفط •

والأرجح أن ترتيب شبكة من الاتفاقيات الثنائية الموسعة بين الدول الأخرى في السوق المشتركة والدول المنتجة للنفط سوف يؤثر على هيكل التجارة الدولية للنفط ، ويخفض من دور الشركات متعددة القوميات ، ويعود بالفائدة على شركات النفط الوطنية للدول المنتجة والمستهلكة • وكان الحل بالنسبة للولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها هو محاولة التحدث باسم كافة الدول الصناعية المستهلكة للطاقة •

وهذا يفسر - جزئيا - لماذا اتخذت الولايات المتحدة - ولو نظريا على الاقل - موقفا أكثر تشددا من منظمة (الأوبك) ولو أنها أقل اعتماداً على النفط المستورد من أوروبا الغربية واليابان .

وثمة بعد آخر في الخلاف داخل دول السوق المشتركة حول كيفية مواجهة دول (الأوبك) يتصل بإسرائيل . لقد أيدت الولايات المتحدة دائما إسرائيل في الشرق الأوسط ، وكانت تتردد في التراجع عن هذا الموقف لمجرد الحظر النفطي ، أما الدول الأخرى في السوق المشتركة فقد نزعت إلى التصالح مع الدول العربية المنتجة للنفط بسهولة أكبر . ولعل تأييد فرنسا للفلسطينيين ، واتفاقاتها الثنائية مع الدول العربية خير مثال لهذا النوع من الاستجابة . ومن الواضح أنه بقدر ما كانت السياسة الأطلسية هي خير ما يخدم مصلحة الولايات المتحدة ، كانت السياسة التعاونية للمجموعة الأوروبية هي استجابة منها لمصالحها الذاتية .

إن الاعتماد المنخفض نسبيا من جانب الولايات المتحدة على النفط الاجنبي أتاح لها أن تستمر في تأييدها لإسرائيل بينما فضل الأوروبيون ، لاعتمادهم الكبير على نفط الشرق الأوسط أن يتجنبوا المواجهات مع الدول العربية المنتجة للنفط حول موضوع إسرائيل . كما أدرك الأوروبيون أن الولايات المتحدة لن تتدخل عن إسرائيل . وفي هذا الاتجاه يمكنهم استخدام موقفهم المعتدل في محاولة استرضاء الدول العربية المنتجة للنفط وعقد اتفاقيات ثنائية معها للمساعدة على توفير احتياجاتهم المباشرة من الطاقة . ويمكن لهذا الخلاف أن يؤدي إلى نتائج خطيرة في المستقبل بالنسبة لتماسك دول السوق المشتركة ولا سيما إذا نشبت حرب جديدة أو استمر التوتر في الشرق الأوسط أو بما يهدد أمن الامدادات . وإذا ما شعرت الولايات المتحدة أنها لا بد وأن تتدخل تدخلا مباشرا فقد يؤدي هذا إلى خروج العديد من الدول الأوروبية من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبالمثل ، يمكن للخلافات أن تتطور وتنشأ حول السياسات تجاه العالم الثالث وهيكل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ولا سيما إذا ربطت دول (الأوبك) بين علاقات الشمال والجنوب وبين أسعار النفط وامتداداته ربطا مباشرا .

وبعض الحكومات الأوروبية ، مثل حكومة فرنسا ، على سبيل المثال ، ترى أن اتخاذ موقف يميل الى المجاملة تجاه مطالب العالم الثالث سيكون له اثر مفيد على تأمين امداداتها النفطية . وتؤيد دول اسكندنافيا وهولندا اتخاذ موقف يتسم بالكرم والمجاملة تجاه مطالب العالم الثالث لاسباب أخلاقية وايدولوجية ، ومن ثم يمكن أن تنشأ خلافات داخل مجموعة دول السوق المشتركة بين أصدقاء العالم الثالث الكرماء والأقل منهم كرما ، ويتطلب الأولون منهم الى الحصول على معاملة تفضيلية من دول (الأوبك) وتفضيلهم في دخول أسواق الدول الأقل نموا والوصول الى مواردها .

ومن الأهمية بمكان أن الصلات بالمشكلات الاقتصادية والسياسية المهمة الأخرى قد ازدادت وضوحا ، بينما لم يكن ذكرها يرد قبل سنوات مضت الا ضمنا وعرضا . وقد آكدت الولايات المتحدة في مناسبات عديدة الصلاقة بين الامن والنفط في علاقاتها مع أوروبا الغربية . وحتى تقبل أوروبا الغربية وجود أنظمة مشتركة لسياسة الطاقة فقد استخدمت الولايات المتحدة سياسة الأمن ، ووجود قوات أمريكية في ألمانيا الغربية كوسيلة للضغط (١) . ومن النماذج الحديثة على الارتباط الصريح بين القضايا اجتماع منظمة دول (الأوبك) في الدوحة الذي عقد في ديسمبر عام ١٩٧٦ حيث ربطت السعودية صراحة بين سعر النفط وتطورات السلام في الشرق الاوسط ونتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي المنعقد في باريس عام ٧٦ - ١٩٧٧ (٢) .

انماط العلاقات النفطية

كان من نتيجة الطابع الخطير لأزمة النفط عام ٧٣ - ٧٤ أن طغت على بعض المشكلات الاقتصادية بعيدة المدى فيما يتصل بالطاقة من حيث العرض والطلب . ولقد ترتب على الأزمة في غضون شهور قليلة تضررات اقتصادية وسياسية مهمة في السوق العالمية للنفط ، وكانت هذه التضررات بمثابة نوع من (الثورة

(١) المصدر السابق .

(٢) لويس تيرر ، النفط في حوار الشمال والجنوب ، العالم اليوم ، فبراير ١٩٧٧ -

النفطية) (١) أى الانتقال من النظام النفطى الاول الى النظام النفطى الثانى او من العهد النفطى الأول الى العهد النفطى الثانى .

لقد كان العهد النفطى الاول يتسم بنمط متكامل من التنظيم قائم فى الدول الكبرى المستهلكة للنفط ، وعلى سمر منخفض للنفط . وأبان العهد النفطى الاول كان مركز الانتاج العالمى للنفط ينتقل تدريجيا من أمريكا الشمالية الى الشرق الاوسط .

وقد ساعد على هذا الانتقال تكاليف الاستغلال المنخفضة ، وقوة السيطرة السياسية على المناطق المهمة المنتجة من قبل الدول الرئيسية المستهلكة للنفط . وازداد اعتماد الدول الصناعية المستهلكة على عدد محدود من الدول النامية طلبا للنفط . وفى أثناء عهد النظام النفطى الأول ، كان أساس وجود النظام يتعرض للتآكل فى نهاية الأمر ، بسبب انتقال القوة الى الدول التى لم يكن ذلك النظام يرضى مصالحها . واقتران الطلب المتزايد بشكل سريع وتكاليف الاستغلال المرتفعة (على نحو ما توضحه الاستثمارات فى مناطق مثل الاسكا وبحر الشمال) كان يحمل معول الهدم للنظام النفطى الأول لأنه فتح الباب أمام الزيادة فى السعر والتغير التنظيمى من خلال سيطرة دول (الأوبك) على الانتاج . ان هذا الضياع للأساس الاقتصادى والسياسى للنظام يفسر طابع المفاجأة فى الانتقال ، عندما بدأ عامل الصراع فى الشرق الأوسط يمارس تأثيره ومفعوله .

أما النظام النفطى الثانى فيتميز بنمط غير مترابط من التنظيم وبمزيد من الارتفاع فى أسعار النفط ، وأصبح مركز الانتاج العالمى للنفط فى الشرق الأوسط ، ولكنه لأسباب طبيعية وسياسية فليس من الواضح ما اذا كان من الممكن للامدادات من المنطقة أن تفى بالطلب المتزايد .

وتبذل الجهود للثور على النفط وانتاجه فى مناطق نفطية جديدة ، ولكن من غير المحتمل أن يتمكن النفط فى هذه المناطق من مواكبة الطلب لفترة طويلة . وعلى ذلك سوف تصبح الحاجة لتطوير مصادر بديلة للطاقة أكثر إلحاحا .

والنظام النفطي الثاني ، مثله مثل النظام الاول ، يهدم أساس وجوده من خلال عجزه ، لأسباب طبيعية وسياسية عن ضمان امدادات نفطية كافية .

وعلى افتراض أن الدول الصناعية المستهلكة سوف تفشل - على المدى القصير - في تحقيق اكتفاء ذاتي أكبر في ميدان الطاقة ، فإنه يمكن توقع حدوث انهيار مفاجئ في النظام النفطي الثاني ، ويبدو أنه من المحتمل ظهور أحد الاختيارات الثلاثة التالية :

١ - أن توفر الدول المنتجة للنفط كميات من النفط المطلوب في السوق العالمية بأسعار مرتفعة تدريجياً بحيث تصبح المصادر البديلة للطاقة - في نهاية الأمر - أقدر على المنافسة .

٢ - أو أن توفر الدول المنتجة للنفط كميات النفط المطلوبة ، ولكن بأسعار بالغة الارتفاع بحيث تخلق موجة انحسار جديدة في منطقة السوق المشتركة .

٣- أولاً توفر الدول المنتجة للنفط الكميات المطلوبة في السوق العالمية بل تستخدم النفط كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أخرى بتقنين الصادرات واختيار العملاء الذين ترضى عنهم .

ومن الواضح أنه في مصلحة دول السوق المشتركة تجنب الاحتمالين الآخرين ، حتى ولو كان في هذا نهاية النظام النفطي الثاني من خلال التطوير المعجل للمصادر البديلة للطاقة أو من خلال التدخل العسكري المباشر في الدول المنتجة للنفط .

ومن مصلحة المنتجين والمستهلكين أن يتحقق الانتقال التدريجي من النظام النفطي الثاني الى النظام الثالث ، والواقع أن مثل هذا الانتقال يبدو امراً حتمياً . ويمكن افتراض حدوث اتجاه تاريخي لزيادة امدادات الطاقة ، بالانتقال من النفط التقليدي الرخيص ، عن طريق زيادة النفط باهظ التكاليف ، الى النفط الصناعي المفرط في ارتفاع تكاليفه . ويمكن لهذا الاتجاه أن يتيح الانتقال من نظام نفطي الى نظام آخر . وهذه الأنظمة الثلاثة تعرض بيانا في الجدول الثالث .

وبعض النظر عن الاسلوب الذى نصل به الى النظام النفطى الثالث ، فمن الواضح أن مشكلات الطاقة التى أدت الى الثورة النفطية لم تختف ، كما أن النظام النفطى الثانى لم يختير فى موقف الطلب المتزايد بشكل سريع ، ومن ثم فإن الحدود السياسية والمادية المفروضة على امدادات الطاقة فى دول (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) يمكن أن توضع موضع الاختبار من جديد(١) .

ومن ناحية عملية ، فإن هذا يعنى أن علاقاتها الثنائية مع دول (الأوبك) وتطوير المصادر البديلة للطاقة لها أهمية كبرى بالنسبة لمنطقة دول السوق المشتركة . والسؤال الدقيق فى هذه الدراسة هو ما اذا كان من الأفضل لدول السوق المشتركة ودول (الأوبك) أن يكون لها أو لا يكون نوع من التسوية أو الاتفاقية بطريق المفاوضات . ولحل هذه المسألة لا بد وأن تتوافر صورة أوضح لاحتياجات منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية (السوق المشتركة) رد الفعل المتوقع من جانب دول (الأوبك) لهذه الاحتياجات .

الفصل الثالث

الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في ظل النظام النفطى الأول ، أتاحت الأسعار المنخفضة والامدادات النفطية المتزايدة لمعظم حكومات المنظمة امدادات من الطاقة مضمونة ومنخفضة التكلفة دون إثارة أهداف اقتصادية أو أهداف متصلة بالسياسة الخارجية . فالنفط الأجنبى الرخيص غطى مطالب الطاقة الزائدة وحل محل مصادر الطاقة المحلية باعطة التكاليف ، دون أن يكون شديد الوطأة على ميزان مدفوعاتها . كما أن سيطرتها على صناعة النفط كان معناها أن زيادة الاعتماد على الواردات النفطية لم يكن مرتبطا بالاعتماد السياسى أو التبعية السياسية للدول المصدرة للنفط . وعلى سبيل المثال ، فى خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، ثم تتوقف الامدادات النفطية بشكل عام . وهكذا فإن النظام النفطى الأول أتاح لحكومات منظمة السوق المشتركة أن تتجاهل مشكلة العجز النفطى المحتمل .

وفى الفترة اللاحقة على عام ١٩٧٤ ، وفى ظل النظام النفطى الثانى ، فإن النمو الاقتصادى المستمر فى دول السوق المشتركة كان هو الحل لمسيرة الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية الخارجية الأخرى المهمة . ويحتمل أن يكون لأسعار النفط المرتفعة أثر سلبي على ميزان المدفوعات ، وبالتالى ، بطريق غير مباشر ، على الأقل ، فقد خلق ظاهرة التضخم . وإن الاعتماد المتزايد على الواردات النفطية يمكن أن يحد كذلك من حرية الحركة فى السياسة الخارجية . وبرغم ذلك فإن المستويات المرتفعة من البطالة والدخول الحقيقية الزائدة فى كثير من دول السوق تجعل من العسير - فى نفس الوقت - على الحكومات انتهاز سياسة التقشف الاقتصادى لفترة طويلة .

(م ٣ = السياسة النفطية)

ان كثيرا من حكومات السوق المشتركة ، ان لم يكن معظمها قد تضطر لان تضحي بأهداف السياسة الداخلية أو الخارجية لمواجهة مشكلاتها فى مجال الطاقة . والسؤال المهم : هو الى أى مدى تمثل الثورة النفطية بالفعل تحولا تاريخيا فى اتجاهات مطالب الطاقة واحتياجاتها ؟ لقد كان هناك فى عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ هبوط مطلق فى استهلاك الطاقة فى منطقة دول (التعاون الاقتصادى والتنمية) نتج فى معظمه الهبوط فى استهلاك النفط . ولم يكن هذا الهبوط ناتجا عن زيادة السعر بقدر ما كان ناتجا عن الانحسار الاقتصادى وفصول الشتاء المعتدلة بطريقة لم تحدث من قبل كثيرا . ومنذ نهاية عام ١٩٧٥ ، ازداد من جديد استهلاك الطاقة ، بما فى ذلك استخدام النفط مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى . وسوف تتوقف معدلات النمو فى المستقبل على قوى السوق الوطنية والدولية ، وعلى الضغوط السياسية المحلية الواقعة على الحكومات وعلى حريتها فى الحركة فيما يتصل بالعلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة .

عوامل الطلب

ان العوامل الاقتصادية المهمة وراء الواردات النفطية هى معدل النمو الاقتصادى ، والانتاج المحلى للطاقة ، وما يعرف باسم « معامل الطاقة » (أى العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ، ولمو استهلاك الطاقة) ومن زاوية التحليل الاقتصادى ، فإن الواردات النفطية هى العناصر المتبقية أو العناصر الباقية من احتياجات الاقتصاد من الطاقة بعد استيعاب الانتاج المحلى للطاقة .

أما العوامل السياسية المهمة التى تؤثر فى الواردات النفطية فهى أهداف السياسات الوطنية الاقتصادية والمتصلة بالطاقة وتأثير جماعات الأعمال وجماعات المضالغ العامة على هذه السياسات . ويمكن النظر الى الواردات النفطية على أنها الاحتياجات القومية التى لم تلب من الطاقة وهى التى تمثل عنصرا واحدا من تحقيق التوازن فى أهداف الأمة الاقتصادية وفى مجال الطاقة وبطريقة تحقق تجنب المعارضة الداخلية المتطرفة .

وهذا المدخلان لتحليل الواردات النفطية يكمل كل منهما الآخر . فاحد المدخلين يركز على أهمية العمليات الاقتصادية ويركز المدخل الثاني على أهمية القرارات السياسية ، وكلاهما يؤكد أن الواردات النفطية تمثل ذلك الجزء من الاحتياجات الأساسية للطاقة التي لا يمكن اشباعها أو تلبيتها محليا . وهذا يعني أن التغيرات الاقتصادية أو السياسية البسيطة نسبيا يمكن أن يكون لها آثار مهمة على مستوى الواردات النفطية . وسوف ننتقل الآن الى العمليات الاقتصادية المحددة والتي تؤثر في الطلب على النفط في منطقة السوق المشتركة .

معامل الطاقة عنصر مهم ودقيق ، ويحتمل أن تواجه اقتصاديات السوق المشتركة معاملا منخفضا في فترة ما بعد عام ١٩٧٤ يقل عما كان عليه قبل عام ١٩٧٣ . وبعبارة أخرى فمعدلات النمو الاقتصادي لما قبل عام ١٩٧٣ يمكن تحقيقها بمعدل نمو أقل في استهلاك الطاقة . وهناك من الناحية التاريخية علاقة بين معدل النمو الاقتصادي ونمو استهلاك الطاقة ، بيد أن هناك اختلافات مهمة فيما يتعلق بمنصر الوقت وفيما بين البلاد^(١) كما ظهر في بعض الحالات اتجاه لانخفاض معامل الطاقة مع زيادة درجة التضج الصناعي^(٢) واليوم يبلغ استهلاك الطاقة بالنسبة لمجمل الناتج القومي في الولايات المتحدة ضعفه في ألمانيا الغربية أو فرنسا^(٣) . والمساحة الجغرافية ليست هي التفسير الوحيد لهذه الظاهرة . فثمن الطاقة ومضمون النمو الاقتصادي من العوامل المهمة في هذا الصدد ولذلك فإن العلاقات القديمة بين النمو الاقتصادي ونمو استهلاك الطاقة لا يمكن اسقاطها دون صعوبة على النظام النفطي الثاني . ومن الزاوية الاقتصادية ، فمن السلوك الرشيد استخدام قدر أقل من الطاقة بأسعار مرتفعة ، ومن الناحية السياسية تشجع حكومات كثيرة الاتجاه للحفاظ على الطاقة .

(١) انظر دار ستاند وأخريين : الطاقة في الاقتصاد العالمي ، دار نشر جامعة جونز هوبكنز بالتيمور ١٩٧١ ص ٣٧ .

(٢) انظر جون تشيساير وكينت بافيت ، في التماثل الاجتماعية والتكنولوجية بمستقبل الطاقة - جامعة ساسيكس ، برايتون إنجلترا ١٩٧٧ ص ٦ .

(٣) جويل دار لستاد ، وجو داتكريل ، وجاك الترمان : كيف تستخدم المجتمعات الصناعية الطاقة : دراسة تحليلية مقارنة - واشنطن ١٩٧٧ ص ٢١ .

وهناك آراء ضد الاتجاه نحو انخفاض معاملات الطاقة ، اذ يبدو أن المستهلكين يولون أولوية كبرى لصادرات الاستهلاك التي تستنفذ الطاقة لا سيما ازاء ارتفاع مستويات المعيشة (١) ، فضلا عن وجود لامبالاة استهلاكية منتشرة تجاه التكاليف المرتفعة ، وعدم ضمان الامداد بالطاقة (٢) .

ومن ناحية أخرى فالصناعة غير مستعدة للحفاظ على الطاقة بتغيير عمليات الانتاج وعن طريق الاستثمارات الجديدة في المعدات التي توفر الطاقة بسبب الذبذبة في أسعار الطاقة في المستقبل وبسبب احتمالات ارتفاع تكلفة الحفاظ على الطاقة ارتفاعا كبيرا .

وفضلاً عن ذلك فإن كثيراً من المصانع تواجه ارتفاع تكاليف الطاقة بكل بساطة برفع الأسعار ، وفي النهاية لا تمثل مصروفات الطاقة الا نسبة محدودة من ميزانيات المستفيدين ، ومن ثم فإنه في حالات كثيرة يمكن الاستمرار في امتصاص زيادات الأسعار .

ولا تعرف الا القليل عن معاملات الطاقة على المدى البعيد بالنسبة لمستويات الدخول العليا بعد أن طرأت زيادة حادة في الأسعار على نحو ما حدث عام ١٩٧٣

ويوجد في دول السوق المشتركة معامل متوسط للطاقة يبلغ ٨٤ و٠٪ خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٧٥ وذلك بالأسعار الثابتة للنفط (٣) . وفي ذلك هبوط عن نسبة ٢٤٪ في معامل الطاقة الذي كان سائدا فيما قبل عام ١٩٧٣ ، حين كانت الأسعار الحقيقية للنفط ثلث ما هي عليه الآن .

(١) و . ك . فريكيبي ، و . ب . شيهان : دراسة على طلب المجزولين ، في كتاب ديل جورجيسين - دراسات اقتصادية وبائية في سياسة الطاقة الأمريكية - استردام ١٩٧٦ ص ١٧٩ - ٢٢٤ .

(٢) انطوني سابلون : التثقيفات السبعة - دار نشر هودر و ستاوون - لندن - ١٩٧٥ ص ٢٩ .

(٣) انظر : نظرة على الطاقة في العالم ، باريس ١٩٧٧ .

ويمكننا أن نفترض باطمئنان أن نمو انتاج الطاقة المحلية في دول السوق المشتركة سوف يكون أكبر في فترة ما بعد عام ١٩٧٤ عما كانت عليه في فترة ما قبل عام ١٩٧٣ . والسؤال هو : ما هو مقدار الزيادة ؟ ، ومرة أخرى لا نعرف الكثير عن المرونة السعرية طويلة الأجل لامدادات الطاقة في الدول الصناعية المتقدمة بعد زيادة سعرية حادة .

ومن الزاوية الاقتصادية ، فمن الأساليب الرشيدة انتاج المزيد من الطاقة بأسعار أعلى . ومن الناحية السياسية فإن كثيرا من الحكومات تشجع الانتاج المحلي للطاقة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وللتقليل من عدم ضمان الامداد بالطاقة . الا أنه من الناحية الواقعية ، فإنه يبدو أن الاستجابة الى انتاج الطاقة في دول السوق المشتركة بالنسبة لزيادة الاسعار ضعيفة أو طفيفة (١) .

وهناك مشكلة التكاليف المرتفعة ، والتي تسرى على كافة أشكال الطاقة المنتجة في منطقة السوق المشتركة . ومن الناحية السياسية فهناك قلق متزايد فيما يتصل بالبيئة وهناك ذبذبة وعدم استقرار في القطاع الخاص ، وهذا ينعكس في التردد العام في توجيه أموال كثيرة الى قطاع الطاقة وفي مقاومة أشكال معينة في انتاج الطاقة مثل الطاقة النووية ، والفحم ، والبترول المستخرج من البحار . ولذلك فمن غير المعلوم الى أي مدى يمكن لمعامل السوق وحدها أن تحدث نموا ملموسا وواضحا في انتاج الطاقة . ان الانتاج المحتمل للنفط في منطقة السوق المشتركة سوف يتأثر بالاستكشافات الجديدة ، وسوف يتأثر بسياسة الطاقة التي يتبناها عدد قليل من الدول .

وهناك احتمالات مؤكدة للعثور على احتياطيات اضافية للبترول في منطقة دول السوق المشتركة . وهذه الاحتمالات أعظم ما تكون في المناطق النفطية الجديدة ، على الأرصصة القارية في الولايات المتحدة ، وكندا ، وبريطانيا العظمى ، والنرويج ، وكذلك في الجزء القطبي من كندا وآلاسكا ، وهذه مناطق نموذجية بالنسبة للنفط « البديل » الذي يتسم بارتفاع التكاليف وبأوقات استكشاف .

واستخراج تصل من ٤ - ١٠ سنوات (١) . ولا يتوقع قبل عام ١٩٨٥ أن تسهم هذه الحقول الجديدة اسهاما كبيرا في انتاج النفط في منطقة دول السوق المشتركة . ومن المشكلات الأخرى التأثير المحتمل للتغيرات في سياسة الطاقة في الدول الرئيسية ، وخاصة في الولايات المتحدة . وبالنسبة للأمريكيين ، فإن القضية الكبرى هي التأثير المحتمل لاعادة تنظيم أسعار النفط والغاز على تقديرات الاحتياطي والامدادات . ويبدو أن احتمال اقف الانخفاض في انتاج النفط في كندا قبل عام ١٩٨٥ احتمال بعيد . وفي الترويج : فإن القضية هي التأثير المحتمل لسياسة انتاجية أقل تقييدا . وفي بريطانيا العظمى : فإن الذبذبة تتعلق بخفض الانتاج بدافع من احتمال انتهاز سياسة الاستنزاف ، وذلك بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي . وفي الفترة ما بين ٦٠ - ١٩٧٣ ازداد انتاج الطاقة في دول السوق المشتركة بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٢.٥٪ . وبالنسبة للفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٥ يفترض أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحقق نموا سنويا متوسطا في انتاج الطاقة يقدر بـ ٣.٥٪ ، بما يعنى جهدا كبيرا في شكل قرار سياسى وحشد لرؤوس الاموال ، ولو بذلت مزيدا من الجهود الكبيرة ، فسوف تحقق السوق المشتركة معدلا يصل الى ٤.٥٪ .

التناقضات الإقليمية

تختلف احتمالات انتاج الطاقة باختلاف مناطق وأقاليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تبعا للظروف المحلية الطبيعية والاقتصادية والسياسية . وفي الستينات ، حقق الانتاج المحلي للطاقة معدل نمو سنوي مرتفع في أمريكا الشمالية ، وكان راکدا في أوروبا الغربية ، وكان سلبيا في اليابان . وعلى النقيض من ذلك خلال السبعينات اتسم الانتاج المحلي للطاقة بمعدل نمو شديد الانخفاض في أمريكا الشمالية ، ومعدل نمو بالغ الارتفاع بدرجة غير عادية في أوروبا الغربية ، وبمعدل نمو مرتفع في اليابان . وخلال الستينات كانت الفروق في الأنصبة من الموارد الطبيعية حاسمة ، فأمريكا الشمالية لديها احتياطي

(١) كوستوف لوجنهست وإديان هاميلتون ، النفط - المشروع الأكبر - لندن ، ١٩٧٥ ص ٣٣٢ .

من فحم ونفط وغاز وكلها قابلة للاستخلاص اقتصاديا ، بينما ليس لدى أوروبا الغربية واليابان سوى صناعات فحم متدهورة ، وليس لها سوى القليل من النفط أو الفلزات أو ليس لديها شيء على الإطلاق . وفضلا عن ذلك فإن تنظيم الواردات النفطية جعل أسعار النفط في أمريكا الشمالية أعلى منها في السوق العالمية مما دفع عجلة الانتاج . وخلال السبعينات كانت الفروق في سياسات الطاقة أكثر حسما وتأثرا . وفي أوروبا الغربية واليابان يجرى تنفيذ سياسة طاقة تتسم بالحزم والحسم ، بينما نجد أنه من العسير تطبيق سياسة طاقة في أمريكا الشمالية ولا سيما في الولايات المتحدة . وكذلك في الولايات المتحدة فإن تنظيم الأسعار جعل أسعار النفط أقل منها في السوق العالمية مما يشبه الدافع للانتاج ، وفضلا عن ذلك ، فإن احتياطات النفط والغاز القابلة للاستخلاص اقتصاديا ، ولو في مناطق الانتاج التقليدية (في أمريكا الشمالية على الأقل) ، قد بدأت في التدهور ، أما في غرب أوروبا من ناحية أخرى ، فقد بدأت تستغل احتياطياتها البحرية الجديدة .

وهذه الاختلافات في نمو انتاج الطاقة يدل على تناقضات واضحة في نمو الواردات النفطية (انظر الجدول رقم ١٢) والتناقضات أبرز ما تكون في السنوات التالية مباشرة لازمة النفط أى في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . وتتسم هذه الفترة بانتاج في الطاقة يكاد يكون راكدا ، مع زيادة سعرية في الواردات النفطية في أمريكا الشمالية وانتاج سريع النمو في مجال الطاقة مع انخفاض طفيف في الواردات النفطية بالنسبة لأوروبا الغربية .

وهذه الفروق تفسرها الى حد ما العوامل المستقلة عن أزمة النفط ، بما في ذلك الاستثمار في صناعة نفط بحر الشمال ، والاحتياطيات التقليدية المتناقصة من النفط والغاز في أمريكا الشمالية . أما الواردات النفطية المتزايدة بشكل سريع في أمريكا الشمالية ، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص ، فإنها لا تتناقض مع الواردات النفطية المتناقصة في أوروبا الغربية فحسب ، بل ومع البيانات السياسية لحكومة الولايات المتحدة حول الحاجة لتقليل الاعتماد على النفط المستورد^(١) . وإن النظر للفروق في المواقف والسياسات الحكومية سوف

(١) المكتب التنفيذي لرئيس الجمهورية الأمريكية ، «نقطة تقويمية للطاقة» ، واشنطن -

١٩٧٧ ص ٩ وما بعدها .

يساعد على توضيح المواقف المتناقضة لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية فيما يتصل بالواردات النفطية .

وبدأء ذى بهه فهناك سؤال عن كيفية تقويم الأجهزة الادارية فى الولايات المتحدة ومعظم الدول فى أوروبا الغربية للمرونات السعرية للطلب على المدى البعيد وللإمداد بالطاقة .

وكما سبق القول فإنه يبدو أن الرأى الكلاسيكى الجديد أكثر انتشارا فى الولايات المتحدة ، بينما نجد أن الرأى (المالتوسى) الجديد هو السائد فى أوروبا الغربية . وهذا يفسر السبب فى أن كثيرا من الحكومات الأوروبية قد اتخذت مواقف أكثر حزما فيما يتصل بالطاقة . ومن خير الأمثلة على ذلك البرامج الطموحة للحفاظ على الطاقة ، والبرامج النووية فى فرنسا وألمانيا الغربية(١) وقد يكون اعتمادها الكبير نسبيا على النفط المستورد عاملا اضافيا مهما فى هذا الصدد .

وثانيا ، فهناك سؤال آخر حول كيفية عمل الأنظمة السياسية فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حول قضايا الطاقة . ان تنفيذ سياسات الطاقة الطموحة فى دول أوروبا الغربية ليس مجرد نتيجة قرار حكومى ، ولكنه كذلك مؤشر على الأنظمة السياسية المركزية نسبيا والتي تتيح للحكومات درجة عالية من السيطرة المحلية وفى المقابل فإن مشكلات سياسة الطاقة فى الولايات المتحدة ليست ناتجة عن التردد الحكومى فحسب ، ولكنها كذلك ناتجة الى حد كبير عن النظام السياسى اللامركزى الذى لا يتيح للحكومة سيطرة كبيرة فى الأمور الداخلية ، ويفسح لجماعات المصالح الاقتصادية والسياسية نفوذا كبيرا(٢) .

هذا كما يعكس التناقض تقاليد تاريخية مختلفة . وفى أوروبا الغربية فهناك تقاليد طويلة فى السيطرة الحكومية على الحياة الاقتصادية . وهذا يفسر جزئيا

(١) هورست مندوهلوسين : مواجهة أزمة النفط ، نشر جامعة جونز هوبكنز ، بلتيمور ١٩٧٦ ص ٦٧ .

(٢) جابريل ألوند : دراسة ملقونة لجماعات المصالح والعمليات السياسية - نيويورك ١٩٦٣ ص ٣٦٧ - ٤٠٨ .

السبب في ضآلة المعارضة داخل هذه الدول للمبادرات الحكومية في سياسات الطاقة . بيد أنه في دول أوروبا الغربية فإن القرار الحكومي في أمور الطاقة قد تزعزعه في النهاية أحزاب المعارضة المستعدة لقبول مزيد من الاعتماد على النفط المستورد من أجل تحقيق نمو اقتصادي أسرع ، وتقليل معدل البطالة . كما أنها قد تلقى تدعيم ومساندة خصوم البرامج النووية وغيرهم من الساخطين على سياسات الحكومة في مجال الطاقة والنواحي الاقتصادية . ويستحق موقف الولايات المتحدة اهتماما خاصا لأنها تعتبر أكبر مستورد للنفط في العالم ، ولأن التغيرات في وارداتها النفطية مهمة ومؤثرة بالنسبة للطلب على النفط في السوق العالمية . وبمقارنة موقف الطاقة في الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية واليابان ، يمكننا القول بأن الولايات المتحدة ، (ولو نظريا على الأقل) ، لها حرية كبيرة في الحركة فيما يتصل بالعلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة . فاقتران المستوى العالي من استهلاك الطاقة بالنسبة للسكان ومجمّل الناتج القومي من امدادات كبيرة غير مستخدمة في الطاقة يجعل من الميسور على الولايات المتحدة الأخذ بمعدل مرتفع نسبيا من النمو الاقتصادي مع الواردات النفطية المنخفضة . والحقيقة أنه حوالى نصف امكانيات منطقة السوق المشتركة في خفض الواردات النفطية تكمن في المحافظة على الطاقة وتوسيع الانتاج المحلي للطاقة في الولايات المتحدة (١) . وهذا يعني أن السياسة الأمريكية في مجال الطاقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان . وببساطة شديدة فإن مستوى الواردات النفطية للولايات المتحدة يقرر في نواح كثيرة مقدار النفط المتبقى لبقية دول العالم .

ان مستوى استهلاك الطاقة في أمريكا الشمالية بالنسبة لمجمّل الناتج القومي كان - من الوجهة التقليدية - أعلى بكثير من نظيره في أوروبا الغربية أو اليابان (٢) ، ويبلغ استهلاك الطاقة بالنسبة لمجمّل الناتج القومي في الولايات المتحدة ما يقدر بـ ٥٠٪ أعلى منه في أوروبا الغربية ، وما يصل الى ضعف النسبة في فرنسا وألمانيا الغربية . وهذا يعكس ، الوفرة الأمريكية الكبيرة

(١) انظر نظرة عالية على الطاقة World Energy outlook ص ٣٦ .

(٢) لحظة القومية للطاقة - المصدر السابق .

تاريخيا في مجال الطاقة مما خلق أنماطا من الانتاج والاستهلاك المستنفذة للطاقة . فالولايات المتحدة بمفردها ، والتي تضم حوالى ٦٪ من سكان العالم تستهلك حوالى ٣٣٪ من الطاقة في العالم .

ومن الأسباب التي تفسر هذه الظاهرة أنه منذ عام ١٩٤٥ كان معدل الاستثمار في الاقتصاد الداخلى اقل في الولايات المتحدة منه في دول أوروبا الغربية ، ومن ثم كانت هناك نسبة عالية من المعدات الصناعية المستنزفة للطاقة في الولايات المتحدة . على أن معظم هذا الفارق يبرره الاختلافات في أنماط الاستهلاك ، وفي مقدمتها الاختلافات في قطاع النقل ، وإلى حد اقل في قطاعات الاسكان والتجارة (٢) . فالأدواق الأمريكية في جوهرها ، بالنسبة لقيادة السيارات والتحكم في درجات الحرارة هي التي تفسر معظم هذا الاختلاف .

وخلال السنوات القليلة السابقة ، فإن تقديرات احتياطات البترول ، وإمكانات الانتاج في الولايات المتحدة قد روجعت بالتخفيض . وكتاب (نظرة على الطاقة القومية) World Energy Outlook لعام ١٩٧٦ ليس متفائلا بالنسبة لامكانيات واحتمالات الانتاج على نحو ما جاء في Project Interdependence لعام ١٩٧٤ ونشرة البحوث المعروفة باسم (٣) Congressional Research Service Study لعام ١٩٧٧ ، بل أن نشرة Project Interdependence جاءت كذلك أقل تفاؤلا (٤) .

ويقول المجلس القومى للبترول في احدى دراساته التي نشرت أواخر عام ١٩٧٦ ان احتمالات التوسع في الاحتياطات تتزايد بتزايد أسعار النفط الخام (٥) . ومع ذلك فالأرجح أن يقل الانتاج من الحقول الموجودة بدرجة كبيرة خلال ١٠

(١) نفس المصدر .

(٢) قطيعات الصناعية - دار بستاندر وانترمان ص ٢٥ .

(٣) إدارة الطاقة الفيدرالية National Energy Outlook ١٩٧٦ ص ٧٠ .

(٤) مكتبة الكونجرس Project Interdependence ص ١٥ .

(٥) نشرة زيادة النفط المستغلص ص ٢٧ .

أو ١٥ سنة قادمة حتى مع ارتفاع أسعار النفط • ولكن مع ارتفاع الأسعار فإن انخفاض الانتاج من الحقول الموجودة سوف يكون على الأرجح أقل حدة وتطرفا عما لو كان بالأسعار الجارية • وربما استتاع (الاستخلاص الثلاثي) بالوسائل الحرارية وبالحقن المائي والغازي المتطور أن يضيف (٤٠) بليون برميل أخرى أو ما يعادل ٦ره بليون طن ، بالنسبة لاحتياطيات النفط في الولايات المتحدة (١) • على أنه ليست كل هذه الوسائل ممكنة فنيا ، أو أنها صالحة من الوجهة التجارية • وبالتالي ، فإن انتاج النفط في الولايات المتحدة يعتمد اعتمادا متزايدا على اكتشاف وتطوير الحقول الجديدة • وسوف يتطلب الأمر معدلا عاليا من التطوير لوقف الانخفاض في انتاج النفط في الولايات المتحدة • وهذا النفط الجديد يحتل أن يكون باهظ التكاليف ، لما ينطوي على احتياجات رأسمالية كبيرة وعلى كثير من الحشد الرأسمالي لقطاع الطاقة •

وحتى مع تقلص امدادات الطاقة التقليدية فمن المسير القول بأن الولايات المتحدة تواجه نقصا حقيقيا في الطاقة • فلدَى الولايات المتحدة رؤسب هائلة من الزيت الجبرى ، والفحم واليورانيوم وهذه الاحتياطيات ، من حيث المبدأ ، يمكن أن تغطي استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة لفترة زمنية طويلة جدا •

ومن ثم فلدَى الولايات المتحدة بدائل عديدة لحل مشكلاتها في الطاقة • وحرية الحركة هذه تؤدى الى اختيارات صعبة والى صراع سياسى حول قضايا الطاقة ، ويمكن أن يكون مجال البدائل المتاح عقبة أمام انتهاج سياسة فعالة في مجال الطاقة ، بما يفقد التوازن الاساسى بين الحفاظ على الطاقة والتوسع في امداداتها •

ومن زاوية اقتصادية بحثة ، فهناك امكانيات كافية للحفاظ على الطاقة في الولايات المتحدة لأن مستوى استهلاك الطاقة بالنسبة للأداء الاقتصادى اعلَى بكثير منه في أوروبا الغربية واليابان (٢) •

(١) انظر World Energy Outlook ، ص ٤١ •

(٢) مجلة التومية للطاقة ص ٢٥ •

وبهذا الأسلوب المقارن ، فإن المحافظة على الطاقة هي أنسب وأصوب الحلول متوسطة المدى والتغيرات الصغيرة نسبياً في أنماط استهلاك الجازولين ووفر عادات التحكم في درجات الحرارة يمكن أن تحفظ مقادير كبيرة من الطاقة ، وتقلل من الواردات النفطية . وقد انعكس هذا الرأي في الخطة القومية للطاقة التي قدمها الرئيس (كارتر) عام ١٩٧٧ والتي أكدت على المحافظة على الطاقة بأقوى مما أكدت على التوسع في امدادات الطاقة المحلية (١) . وفي خطة (كارتر) لعام ١٩٧٧ ، كانت الوسيلة الأساسية المقترحة للبحث على المحافظة على الطاقة هي زيادة الأسعار من خلال الضرائب . ولقد استقبلت أوروبا الغربية هذه الخطة استقبالا حسناً (٢) ، حيث أنه من وجهة نظر أوروبية ، كان من العسير عدم الربط بين الأسعار المنخفضة للطاقة في الولايات المتحدة بقدر محدود من اللامسئولية في عصر ندرة الطاقة . فضلاً عن ذلك فإن زيادة الواردات النفطية الأمريكية غالباً ما تعتبر تهديداً لاستقرار الاقتصاد في أوروبا (٣) . ومن ثم ، فإن الهدف نحو تقليل الإفراط في استهلاك الطاقة ، ثم الوسيلة ، وهي الضرائب ، بدت أصوب ما تكون بالنسبة للرأي العام في أوروبا الغربية .

بيد أنه لأسباب تاريخية وسياسية ، ينظر الى الحقائق الخاصة بالطاقة من زاوية مختلفة في الولايات المتحدة ؛ أولاً : أن الولايات المتحدة تطورت على أساس الطاقة الوفيرة والرخيصة ، مما خلق لديها تقاليد تاريخية بأنماط استهلاكية تستنزف الطاقة . وإن سهولة الانتقال والحركة والسيطرة على درجات الحرارة تعتبر جزءاً من الأحلام الأمريكية . وهذا ينعكس في النمط اللامركزي للتوطين أو الاستقرار وفي المستويات المنخفضة (للزلزل الحراري) ، وأنظمة وسائل النقل العام التي لم تتطور تطوراً كبيراً ؛ وثانياً : فنتيجة لوجود مستوى عال في استهلاك الطاقة . من الناحية التاريخية ، فهناك جماعات ضغط مهمة ذات مصلحة في الحفاظ على الأنماط القديمة في استهلاك الطاقة بدلا من الاتجاه

(١) الخطة القومية للطاقة ص ٢٥ .

(٢) لوموند ٢٢ أبريل ١٩٧٧ .

(٣) جان كاري ، ازمات الطاقة وانعكاسها على الاقتصاد لأوروبا والولايات المتحدة ، مجلة

السياسة الخارجية ١٩٧٥ ص ٨٥ - ٩٧ .

نحو توفير الطاقة والحفاظ عليها وهكذا فقد اصطدمت خطة الرئيس بشأن الطاقة اصطداما حتميا بالخصائص (الهيكلية) وبالمصالح المكتسبة القومية . ويبدو من المشكوك فيه قوة أو قدرة الزيادة السعرية وحدها على كبح جماح النمو والزيادة في استهلاك الجازولين . ومن الناحية العملية يبدو أن الطلب على الجازولين في الولايات المتحدة غير متجاوب نسبيا للتغيرات السعرية التدريجية (١) . والحقيقة أن الطلب يبدو أكثر تأثرا بتغيرات الدخول من تأثره بتغيرات السعر . كما أنه من المشكوك فيه تحديد الى أي مدى يمكن لزيادة السعر بمفردها أن تحفز الصناعة ، وبشكل خاص المرافق الكهربائية على التحول من النفط الى الفحم . والعقبات في هذا المضمار هي التعليمات الخاصة بالبيئة بالنسبة لاستخدام الفحم ، ولا سيما فيما يتصل بالعناصر الكبريتية في الغازات ثم المقاومة المحلية لاستخراج الفحم .

وبالإضافة الى التدابير السعرية ، قد يتطلب الأمر اجراء إعادة تنظيم دقيق لقطاع النقل بما في ذلك استثمارات كبيرة ، والمعونات العامة ، وربما يتطلب الأمر كذلك ترتيبات المباشرة . وتتضمن التدابير الممكنة استثمارات ومعونات ضخمة للنقل العام ، وإعادة تنشيط وتنظيم نظام السكك الحديدية ، وبرامج الزامية للنقل الجوي ، وفي نهاية المطاف تحديد للنقل البري للشحنات لمسافات بعيدة . وهذه الاجراءات معقولة من وجهة نظر أوروبية ، أما في الولايات المتحدة فهي تنطوي على تغيرات عميقة وتؤثر على مصالح قومية مكتسبة ومن ثم يبدو أن انخفاضها كبيرا في استهلاك الجازولين يتطلب سياسة نقل غريبة على التقاليد الأمريكية ، كما أنها تتسم بالحزم السياسي . وبرغم غياب مثل هذا التخطيط الشامل ، فإنه من الممكن أن تؤدي التدابير الموفرة للطاقة على المدى البعيد الى مزيد من استهلاك الجازولين ، حيث أن التوفير في القطاع العام قد يؤدي الى مزيد من القيادة للسيارات بمعرفة الافراد أنفسهم .

وفي ضوء هذه الاحتمالات ، فمن المرجح أن تمثل قضايا الطاقة بعدا مهما من أبعاد الصراع في النظام السياسي الأمريكي لفترة زمنية طويلة . ويمثل الجدول

(١) فولييجر وشيهان - الطلب على الجازولين في كتاب جودجيتسن ، دراسات في الاقتصاد الريفي .

حول خطة الطاقة عام ١٩٧٧ فى جوهره ، مواجهة بين فلسفتين مختلفين لها نتائج مهمة بالنسبة لتوزيع الطاقة • وهنا كرايان مهمان ضد خطة الطاقة لعام ١٩٧٧ : **الرأى الأول** هو أن الأمريكيين سوف يبقون على عاداتهم فى استهلاك البترول وبأى ثمن تقريباً (١) • ويقول **الرأى الثانى** ان الضرائب على استهلاك الطاقة سوف تخفض درجة أكبر فى مركزية الاقتصاد الأمريكى ، كما يتيح للحكومة الفيدرالية مزيداً من القوة فى الأمور الاقتصادية ، وبالتالى تغيير الميزان الكلى للقوة فى النظام السياسى الأمريكى •

وبهذه الطريقة ، فإن الحركة حول قضايا الطاقة لا تقتصر على الطاقة وحدها بل تمتد الى القضايا التى تتصل بكيفية تنظيم الاقتصاد وكيفية توزيع السلطة السياسية • هذه المضامين المهمة الواسعة قد تقلل من قدرة النظام الاقتصادى الأمريكى لوضع سياسة مقننة وواقعية للطاقة ولو على المدى القصير أو المتوسط على الأقل • فالضرائب تتضمن أساساً مركزية بالنسبة للطاقة وصناعة القرار الاقتصادى داخل الحكومة الفيدرالية وتقوم على أساس افتراضات تقول بانخفاض المرونة السعرية للعرض ، وعلى أساس أن احتمالات زيادة انتاج النفط والغاز محدودة ولو بأسعار مرتفعة • ان إتاحة السيطرة للقطاع الخاص والسماح لصناعة الطاقة برفع الأسعار والاستفادة من فروق الضرائب ، يفترض أن المرونة السعرية لإمدادات الطاقة عالية بدرجة تتيح لقوى السوق توفير مزيد من الطاقة بما فى ذلك النفط والغاز • ان الموازنة بين هذين الرأيين من شأنه أن يخلق صراعات سياسية لعدة سنوات قادمة وأن يحد من قدرة الولايات المتحدة على الحد من نمو الواردات النفطية •

وبفض النظر عن هذه العقبات السياسية ، يبدو أن السوق يتيح شيئاً من الاسهام فى موضوع المحافظة على الطاقة فى الولايات المتحدة (٢) • وفى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ مع ارتفاع النمو الاقتصادى بعد فترة الانحسار ، كانت العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ونمو استهلاك الطاقة منخفضة بدرجة كبيرة عما كانت

(١) دويل ستريت جودنال أول نوفمبر ١٩٧٧ •

(٢) نظرة عليّة على الطاقة إبريل ١٩٧٨ ، اكسون - نيويوك ١٩٧٨ ص ٨ •

عليه في الماضي (١) . والواقع أنه يبدو أن معامل الطاقة في الولايات المتحدة قد هبط إلى ٠.٦٪ وقد يدل ذلك على تغيير عميق في أنماط استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة ولا سيما في الاستجابة للزيادة السعرية ، وفي هذه الحالة يتبين أن حرية الولايات المتحدة في السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة قد تحسنت تحسناً كبيراً .

بيد أنه من العسير استخلاص نتائج على أساس تجربة هاتين السنتين . إن هذا الانخفاض في معامل الطاقة قد يكون دورياً أكثر مما يكون هيكلياً ، ومن الناحية التاريخية ، فالعلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ونمو استهلاك الطاقة قد تفاوتت تفاوتاً كبيراً من عام لآخر . وكذلك منذ عام ١٩٧٣ يبدو أن نمو الاقتصاد الأمريكي قد اتجه نحو قطاع الخدمات أكثر مما اتجه نحو القطاع الصناعي . وقد ازداد الانتاج الصناعي بأقل من مجمل الانتاج القومي منذ عام ١٩٧٣ مما يفسر إلى حد ما ، انخفاض معاملات الطاقة عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ . وفي نهاية المطاف فمن المحتمل أن يكون لدى الولايات المتحدة معاملات طاقة منخفضة نسبياً خلال السنوات التي تتحقق فيها نتائج في المحافظة على الطاقة .

إلا أنه بعد انخفاض مستوى استهلاك الطاقة بالنسبة للإنتاج الاقتصادي ، يمكن لمعاملات الطاقة أن تزداد مرة أخرى بعد تحقيق إمكانيات المحافظة على الطاقة .

ولا يتوافر لأوروبا الغربية نفس القدر من حرية الحركة في التعامل مع العلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة . فاقتصاديات أوروبا الغربية ، من الوجهة التاريخية قد اعتمدت على الطاقة النادرة والمرقعة التكاليف نسبياً . ونتيجة لذلك فقد كانت المحافظة على الطاقة موضع اهتمام جدى لفترة طويلة ، ومن ثم فقد كانت القدرة الأوروبية في الحفاظ على الطاقة مع الإبقاء على النمو الاقتصادي محدودة نسبياً بالمقارنة إلى مثيلتها في الولايات المتحدة . وتتنصف أسواق الطاقة في أوروبا الغربية بالفعل بقيود عنيفة على الاستهلاك وحظر

الانتاج . وقد بدأت الواردات النفطية فى أوروبا الغربية فى الهبوط بدرجة طفيفة فى منتصف السبعينات بسبب نفط وغاز بحر الشمال . وسوف تزداد الامدادات الأوروبية من الطاقة بدرجة أكبر من خلال تطوير الطاقة النووية وبترول بحر الشمال أساسا . ويمكن المحافظة على قدر من الطاقة فى القطاع الصناعى بالاستثمارات فى المصادر المتوافرة للطاقة والتغيرات فى العمليات الانتاجية .

ومع ذلك يمكن للصناعة فى أوروبا الغربية القول بأن مزيدا من المحافظة على الطاقة قد تخلق عيوباً تنافسية بالنسبة للصناعة الأمريكية . ويمكن تحقيق تغيير أهم فى العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادى إذا تحول النمو فى اقتصاديات أوروبا الغربية بدرجة أكبر نحو قطاع الخدمات ، ولكن هذا يعنى تقليص دور أوروبا الغربية باعتبارها من أرباب الصناعات .

ان سجل أوروبا الغربية فى الطاقة فى أعقاب أزمة النفط لهو أفضل من سجل الولايات المتحدة^(١) فقد كانت جهود المحافظة على الطاقة أكبر وكذلك التوسع فى الإمدادات المحلية للطاقة .

غير أن البرامج النووية الطموحة قد أثارت المعارضة السياسية بدرجة متزايدة مما سبب هبوطاً فى التوسع فى الطاقة النووية . وكذلك فإن الإمدادات المحلية المحدودة من الهيدروكربونات تعتبر غير مأمونة نسبياً . ويبدو فى هولندا أن أى توسع فى إنتاج الغاز أمر عسير من الوجهة السياسية ، حتى ولو عثر على احتياطيات جديدة . وفى بريطانيا قد تنفذ سياسة أشد تقييداً للطاقة حين يتحقق الاكتفاء الذاتى فى النفط (حوالى عام ١٩٨٠) .

وفى النرويج قد تكون هناك امكانية لزيادة امدادات النفط والغاز^(٢) . وتقديرات الاحتياطى فى المنطقة الجنوبية (جنوب خط عرض ٦٢ شمالاً) متحفظة لأنه لم يحدث سوى قدر طفيف نسبياً من أعمال الحفر حتى الآن . أما المنطقة الشمالية فتحتوى على نسبة كبيرة من الرصيف القارى لأوروبا الغربية ، وتشير

المعلومات الجيولوجية الى امكانية العثور على البترول . واذا ما أمكن العثور على النفط والغاز في هذه المناطق فانه يمكن أن تزداد تقديرات الاحتياطي زيادة كبيرة وقد تصبح النرويج من الدول الأكثر أهمية في انتاج النفط في أواخر الثمانينات . ومشكلة استغلال هذه الاحتياطيات المحتملة هي انه ليس لدى النرويج سوى احتياجات اقتصادية محدودة ونسبة محدودة تتمتع بمستوى معيشي مرتفع . ولذلك فانه يحتمل أن تؤدي خطط زيادة الانتاج زيادة كبيرة الى خلافات سياسية خطيرة .

فالأحداث التي وقعت مثل الانفجارات في بحر الشمال في ربيع عام ١٩٧٧ تزيد من حدة هذه الخلافات . ومن الظواهر المعروفة أن خطط الحفر الاستكشافي في بحر الشمال قد أرجئت الى ما بعد . على أن سياسة النفط النرويجية ولا سيما خفض مستوى الانتاج يمكن أن تصبح مصادر أساسية للصراع بين النرويج وحلفائها وشركائها التجاريين^(١) . وفضلا عن ذلك فإن النرويج ازاء انخفاض معدل النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية قد تنتج مزيدا من النفط لأسباب اقتصادية .

ومن بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأساسية ، نجد اليابان التي يتوافر لها اقل قدر ممكن من حرية الحركة في مواجهة الاختلافات والمقارنات بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة . وفي عام ١٩٧٥ كانت الواردات النفطية تمثل ٧٦٪ من اجمالي احتياجات اليابان من الطاقة ، مقابل ٥٥٪ في أوروبا الغربية و ١٤٪ في أمريكا الشمالية . بل وفي اليابان ، وبما يزيد على الوضع في أوروبا ، فقد اتسع الاقتصاد على أساس الطاقة الشحيحة والمكلفة التكاليف نسبيا . ويعنى هذا أن جزءا كبيرا من جهد المحافظة على الطاقة قد بذل بالفعل ، ونتيجة لذلك ، فإن نطاق الحفاظ على الطاقة في القطاع الصناعي من خلال المعدات الجديدة والتغيرات في العمليات الانتاجية كان محدودا . وكذلك قد ترى الصناعة أن التدابير المتشددة في المحافظة على الطاقة تؤدي الى سلبيات تنافسية في التجارة الدولية . وترتبط امكانية ازدياد امدادات الطاقة المحلية في اليابان ارتباطا مطلقا بالتطور النووي .

(١) إدارة الطاقة الليبرالية الأمريكية ، العلاقات بين شركات النفط والحكومات الأجنبية - واشنطن ١٩٧٥ ص ١٤٣ .

أنواع التوتر داخل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تمتع الولايات المتحدة بقدر من المرونة يفوق ما لدى حلفائها وشركائها التجاريين في الموازنة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة . وإزاء التقييد في مجال الطاقة عند الأوروبيين واليابانيين فإن الزيادة الكبيرة في الواردات النفطية لدى الولايات المتحدة لا تقتصر فقط على خلق مشكلات اقتصادية لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فحسب ، بل وسوف تخلق انقسامات سياسية كبرى فيما بينها(١) . وإن نظرة متفحصية للسياسة الأمريكية على الواردات النفطية أوائل السبعينات تدل بوضوح على حرية الحركة لدى الولايات المتحدة والقلق الذي يولده هذا الوضع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

وقبيل عام ١٩٧٣ كانت الواردات النفطية للولايات المتحدة تخضع للسيطرة والرقابة ، وكانت أسعار النفط المحلية أعلى مما هي عليه في السوق العالمية ، وبالتالي كانت أسعار الطاقة أعلى في الولايات المتحدة منها في أوروبا الغربية أو اليابان ما كان يمثل إحدى السلبيات التنافسية للصناعة الأمريكية ، وحافزا على إنتاج النفط محليا . وهذا الفارق في الأسعار يمكن التغاؤه إذا ما رفضت الولايات المتحدة أنواع الرقابة والقيود على الواردات وسمحت بتحريك أسعار النفط المحلية إلى مستوى السوق العالمية أو إذا ازدادت أسعار السوق بما يزيد أو بما يتجاوز مستوى الأسعار الأمريكية .

أما الاحتمال الثاني فليس بنفس الدرجة من السوء على نحو ما يبدو . والواقع أن هناك دلائل على أنه منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٣ شجعت الولايات المتحدة دول (الأوبك) على رفع أسعار النفط(٢) وهناك دلائل أيضا تشير

(١) سيوم براون : قوى جديدة في السياسات الدولية - معهد بروكنغز - واشنطن ، ١٩٧٥ ص ٣٦ .

(٢) و . ف . أوبنهايم - لماذا ترتفع أسعار النفط - مجلة السياسة الخارجية عدد رقم ٢٥ ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ص ٢٤ - ٥٧ .

الى أنه بعد أزمة النفط أيدت حكومة الولايات المتحدة بذلك الدول المتطرفة بالنسبة للأسعار في منظمة (الأوبك) وبخاصة إيران (١) . فالى جانب الرغبة في رفع الأسعار العالمية ، كان من الأسباب الأخرى وراء هذا الموقف هو أن الجزء الأكبر من الفائض المالى لدول (الأوبك) كان يتجه الى الولايات المتحدة ، وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة قد شجعت بالفعل على رفع أسعار النفط بعد أزمة النفط فقد كان هذا يتناقض مع مبادرتين هامتين لحكومة (نيكسون) وهما مبادرة المشروع المعروف باسم « الاستقلال » وإنشاء (وكالة الطاقة الدولية) . وقد يبدو متناقضا أن تشرع حكومة (نيكسون) في وقت واحد ببرنامج طموح وباهظ التكاليف في الطاقة ، وتنشئ منظمة لمستهلكي النفط ، ثم تشجع دول (الأوبك) على زيادة الأسعار .

وقد يكون التناقض هنا ظاهريا أكثر مما هو حقيقى أو فعلى ، وقد تكون الصلة بين هذه الحقائق الثلاثة منطقية . فربما استطلعت حكومة (نيكسون) اقتراح مشروع (الاستقلال) لتهدئة رأى العام الداخلى ، مدركة أن هدف الاكتفاء الذاتى في الطاقة هدف غير واقعى . كما أنه ربما أنشئت الوكالة الدولية للطاقة للحفاظ على الزعامة الأمريكية والحيلولة دون دول غرب أوروبا واليابان ودون إجراء اتفاقيات وصفقات ثنائية مع دول (الأوبك) .

وفي النهاية ، فقد كان يمكن لحكومة (نيكسون) أن تشجع على رفع أسعار النفط للحفاظ على علاقات ودية مع (إيران) بأدراكها أنه بارتفاع أسعار النفط في العالم فإن قدرة الصناعة الأمريكية على المنافسة تتحسن وتتطور .

وذلك هو السبب في أن بعض دول أوروبا الغربية قد تساملت علنا عما إذا كانت الولايات المتحدة في ظل حكومتى (نيكسون) و (فورد) قد لعبت دورا مزدوجا في السياسات النفطية ، بالعمل على تحقيق مصالحها على حساب حلفائها (٢) . على أن التفسير ليس بهذه البساطة فللولايات المتحدة مصالح

(١) التلطف : غوته واشستون ، مجلة نوتوليل إيڤرڤاتور عدد رقم ٦٣٢ عام ١٩٧٦

ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٦ .

مختلفة وقد تكون متناقضة تماما فيما يتصل بالنفط ، ولذلك فهي تتبع سياسات نفطية قد تبدو متناقضة . وربما لم يكن هذا التفسير كافيا لتهدة مخاوف دول أوروبا الغربية .

وتعمل الواردات النفطية بمثابة صمام أمن فى قطاع الطاقة فى الولايات المتحدة ، فاستيراد النفط هو أقل الحلول قصيرة المدى اثاره للجدل بالنسبة للمشكلات الأمريكية حول سياسة الطاقة . لكن المزيد من واردات النفط الأمريكية سوف يزيد من الطلب على النفط فى السوق العالمية ، وهذا بدوره سوف يشجع دول (الأوبك) على أحداث زيادات جديدة فى سعر النفط . وفى ظل هذه الظروف ، تتسائل دول غرب أوروبا التى تناوبتها المخاوف عما اذا كانت هناك مؤامرة وراء زيادة الواردات النفطية للولايات المتحدة . وهى ترى أنه للولايات المتحدة مصلحة حقيقية فى زيادة وارداتها النفطية من زاوية المدى المتوسط .

ان الولايات المتحدة بتطبيق قيود سعرية على النفط والغاز ، والسماح بزيادة الواردات النفطية ، انما هو تحقيق ما يلى :

١ - مستوى متوسط لأسعار الطاقة أقل من مستواه فى أوروبا الغربية واليابان بما يتيح ميزة تنافسية للصناعة الأمريكية .

٢ - معدل أبطأ فى استنفاد احتياطيات النفط والغاز المحل مما يعنى المزيد من الاحتياطيات فى المستقبل .

٣ - ضغوط فى النهاية - على سوق النفط العالمية مما يؤدي الى زيادات سعرية تجعل من استغلال المصادر البديلة للطاقة أمرا اقتصاديا ، وتضع الولايات المتحدة فى وضع أفضل وأيسر ازاء ما لديها من تكنولوجيا ومصادر .

ولعله من المشكوك فيه أن النظام السياسى والمالى اللامركزى فى الولايات المتحدة سوف يسمح بمثل هذا التلاعب المحسوب فى الموقف ، ولكن ذلك لا يستبعد الاحتمال بأنه فى الموقف الحالى الذى يتسم بالركود فى سياسة الطاقة

الأمريكية ، فإن الواردات النفطية المتزايدة الناتجة عن هذه السياسة ، قد تصبح في نهاية المطاف وعلى المدى البعيد في مصلحة الولايات المتحدة .

ولذلك فإن المخاوف لدى دول أوروبا الغربية هي مخاوف مشروعة ولها ما يبررها . ففي موقف الامداد الأكثر تقييدا ، قد يكون ذلك مصدرا رئيسيا للصراع بين الولايات المتحدة ومعظم حلفائها . ومن أعراض هذا الصراع وجود ضغوط كبيرة بالفعل على الولايات المتحدة في المحافل الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي وكالة الطاقة الدولية . وقد صرح سكرتير عام وكالة الطاقة الدولية مؤخرا بأن قدرة العالم الغربي على الحد من اعتماده على الواردات النفطية يتوقف على الولايات المتحدة(١) .

أولا : ان حجم ومساحة الولايات المتحدة يجعل وارداتها النفطية عاملا حاسما ، وثانيا : أن نمذجها والمثال الذي تضربه مهم وخطير، وأن لم تدفع الولايات المتحدة بسجلة المحافظة على الطاقة وزيادة الامدادات المحلية للطاقة ، فسوف تكون لدى معظم دول أوروبا الغربية واليابان أسباب قوية للمضى في برامج تخزين مصادر الطاقة ، والبرامج النووية ، لكن الغرض هو أن التأثير النفسى للولايات المتحدة سوف يخفض من سرعة برامج الطاقة في الدول الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ولا يمكن الا أن تؤدي هذه الاختلافات في نهاية الأمر الى زيادة الخلاف والصراع بين الحكومات .

ويمكن لليابان وأوروبا الغربية أن تقول بسهولة ان الواردات النفطية بالنسبة لها ضرورة حيوية لحياتها الاقتصادية ، لكنها ترف بالنسبة للولايات المتحدة ، وافراط في استهلاك الطاقة . ان خفض النفط بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية سوف يؤدي الى انهيار كامل في حياتها الاقتصادية ، أما بالنسبة للولايات المتحدة فلن ينعني أكثر من القيود على القيادة الخاصة(٢) .

(١) أوتف لانتركي رئاسة وكالة الطاقة الدولية ، الولايات المتحدة عامل رئيسي في التصاعد الطاقة ، صحيفة التلغ والتل ، ١٨ أبريل ١٩٧٧ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) جين كاري ، الألة الاقتصادية ص ٨٥ - ٩٧ .

ان نظرة مدققة لموازين الطاقة لا بد وأن توضح هذا الموقف (انظر الجدول ١٣) . وفي أمريكا الشمالية لا تمثل واردات الطاقة سوى ١٨٪ من مجمل استهلاك الطاقة . وبالنسبة لأوروبا الغربية نجد أن النسبة ٥١٪ ، واليابان ٧٤٪ . وفي أمريكا الشمالية يتجاوز مجمل استهلاك النفط في قطاع النقل فقط حجم الواردات النفطية (انظر الجدول رقم ١٤) وفي أوروبا الغربية واليابان لا يمثل استهلاك النفط في قطاع النقل سوى نسبة طفيفة من الواردات النفطية . وفي عام ١٩٧٤ بلغ مجمل استهلاك النفط في منطقة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٧٨١ مليون طن ، منها ٦٣٩ مليون طن أو ٣٦٪ استهلكتها قطاعات النقل وكان نصيب النقل البري فقط ٥٣٠ مليون طن أو نسبة ٣٠٪ . ويجب ملاحظة أن قطاع النقل في الولايات المتحدة استهلك ٣٩٤٪ والنقل البري وحده في الولايات المتحدة استهلك ٣٣٠ مليون طن وذلك مقابل ١٩٪ من مجمل استهلاك النفط في منطقة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و ٢٨٪ من الواردات النفطية لهذه الدول .

البدائل المطروحة

في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية

يتضح نطاق الاحتمالات المتاحة أمام دول منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة على المستوى النظري من خلال العلاقات المقبلة بين المكونات الاقتصادية الثلاثة الأساسية التي تحدد الطلب على الواردات النفطية وهي معدل النمو الاقتصادي ، ومعامل الطاقة (العلاقة بين نمو استهلاك الطاقة ومعدل النمو الاقتصادي) ، ونمو إنتاج الطاقة المحلية . ويوضح الجدول (رقم ١٥) صافي الواردات النفطية الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول عام ١٩٨٥ تبعا لتراكيبات مختلفة من هذه المكونات الأساسية الثلاثة .

وتستمتع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، نظريا بحرية كبيرة في الحركة في التوفيق بين السياسات الاقتصادية ومياديات الطاقة . ويمكنها تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي دون زيادة مفرطة في الواردات النفطية إذا اتخذت

تدابير ملائمة في مجال السياسة الخاصة بالطاقة • وعلى سبيل المثال : فإن معدل نمو اقتصادي يصل الى ٥٪ لا يمكن أن يحقق بحلول عام ١٩٨٥ سوى نمو متواضع في الواردات النفطية بشرط انخفاض معامل الطاقة الى ٠.٧٪ وازدياد انتاج الطاقة المحلية الى ٤٪ سنويا • ومع ذلك فإن معدل نمو اقتصادي منخفض نسبيا يمكن أن يحقق زيادة كبيرة في الواردات النفطية اذا تم تغيير سياسة الطاقة • وعلى سبيل المثال : فإن معدل نمو اقتصادي يبلغ ٤.٣٪ ومعامل طاقة يبلغ ١.٠٪ مقترنا بازدياد في الامدادات المحلية للطاقة بمعدل يبلغ ٢.٥٪ سنويا يتطلب ارتفاع الواردات النفطية عام ١٩٨٥ بنسبة أعلى بـ ٥٠٪ عنها في عام ١٩٧٥ •

وحتى لو كانت الامثلة المختارة هي الحالات القصوى ، فإن المقارنة تدل على أن هناك مرونة معينة في منطقة دول التعاون الاقتصادي والتنمية ككل في مواجهة الموازنات بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة • والمشكلة الكبرى تتمثل في التكاليف الاقتصادية والسياسية لتدابير سياسة الطاقة بالنسبة للحكومات • والواقع أن معظم حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديها الانتهاء بين الاختيارات التالية في العلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة :

١ - تحقيق نمو اقتصادي بجهد محدود في قطاع الطاقة ، وبالتالي زيادات الواردات النفطية •

٢ - تحقيق نمو اقتصادي بجهد كبير في قطاع الطاقة للحد من نمو الواردات النفطية والمراجع أن يكون مثل هذا الجهد مكلفا اقتصاديا ومثيرا لمعارضة سياسية خطيرة • وامكانيات نجاحه أعلى في الولايات المتحدة عنه في الدول الأخرى في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ازاء الامكانيات الكبيرة للمحافظة على الطاقة وزيادة امدادات الطاقة المحلية •

٣ - تحديد النمو الاقتصادي من أجل الحد من الواردات النفطية • والاختيار الأول يحافظ على النمو الاقتصادي ، وبالتالي سيلبي معظم الأهداف المحلية ، ولكن على حساب زيادة الواردات النفطية ، والتعرض لموقف دولي ضعيف ، أما الاختياران الثاني والثالث فيقللان من التأثير

أو التعرض القومي لتأثير سوق النفط العالمية ، وإن كانا يفرضان
أعباء محلية في شكل سياسة نفطية شاملة أو في شكل ركود
اقتصادي .

وكما سبق أن لاحظنا ، فإن سياسة الطاقة في الولايات المتحدة ، من خلال
تأثيرها على مستوى الواردات النفطية ، تعتبر عاملا حاسما في اختيارات الطاقة
والسياسات الاقتصادية لمعظم الدول الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي
والتنمية (١) ، وبالتالي ، فإن زيادة الواردات النفطية في الولايات المتحدة لن تضع
ضغوطا على ميزان التجارة الأمريكية فحسب ، بجعل الولايات المتحدة أكثر
تعرضا للضغوط الدبلوماسية من الدول المصدرة للنفط ، بل ويعني أيضا مزيدا
من الضغط السياسي من قبل أوروبا الغربية واليابان . على أن هذه الضغوط
تمثل مؤشرا يدل إلى حد كبير على (الخصائص أو المؤثرات الخارجية) في النظام
السياسي الأمريكي ، وهي تعتبر مشكلات من وجهة نظر المشتغلين بالعلاقات
الخارجية ، ولكن منظمة الاقتصاد الأمريكي بمنأى عن هذه المؤثرات الخارجية ،
ومن ثم فإن تأثيرها السياسي محدود .

ومن ثم فالؤكد أن ازدياد الضغط الخارجي سوف يؤدي إلى زيادة مبادرات
الجهاز الحكومي بالنسبة لسياسة الطاقة ، إلا أنه بسبب المعارضة المحلية ، فإن
فرص تحويل هذه البرامج إلى قوانين سوف تكون محدودة نسبيا ما لم تتطور
أزمة دولية كبرى في مجال الطاقة .

والواضح أن الاحتمالات المستقبلية لامتدادات النفط في السوق العالمية تعتبر
عاملا حاسما لرسم سياسة الطاقة في الولايات المتحدة ومعظم الدول الأخرى
في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ولذلك فإن نظرة إلى استجابة دول
(الأوبك) لاحتياجات دول التعاون الاقتصادي والتنمية تعتبر حاسمة ودقيقة
لاستكمال الصورة عن السوق العالمية للنفط في المستقبل متوسط المدى .

(١) جى دى كراموني ، الطاقة في أوروبا ، واشنطن ١٩٧٧ ص ٩٦ .

الفصل الرابع

استجابة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

الخلفية التاريخية

ابتداء من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٣ ازداد انتاج النفط في دول (الأوبك) من ٤٣٣ مليون طن الى ١٣٠٧ مليون طن متري أى بمعدل نمو سنوى متوسط يقدر بـ ٨,٩٪ وحتى مع وجود سعر نفطى منخفض مع الاخذ في الاعتبار أن الدخل الحكومى مجرد نسبة متواضعة نسبيا من مجمل الإيرادات ، فقد كان لصناعة النفط المتزايدة الانتاج آثار اقتصادية واجتماعية عميقة في دول منظمة (الأوبك) .

ومن الواضح أنه بدون وجود صناعة النفط ، لم تكن دول (الأوبك) لتبلغ مستوياتها الحالية في التطور والتنمية (١) .

وقد أدت صناعة النفط الى دفع عجلة عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى التى اتسمت بازدياد التصنيع وانتشار المدن والتعليم . ويحفز هذه العملية ، مهد النظام النفطى الاول الطريق للانتقال الى النظام الجديد . وكان الاحساس في دول (الأوبك) أن السيطرة الاجنبية على صناعة النفط والدخل المتواضع بالنسبة لمجمل العائد من النفط أى مجمل الأرباح والدخول الأخرى من النفط ، كان الاحساس أنها غير منصفة . وفى كثير من الحالات ، كان الاستخلاص السريع للموارد القومية المنتهية تصرف غير مسئول من الوجهة الاقتصادية فى مصور الاحتياجات للاقتصاد المحل . وكان الاحساس أن السيطرة الاجنبية على صناعة النفط أمر مهيئ معنويا وسياسياً .

(١) انظر ادويت بن روز ، جوانب من العلاقات الاستهلاكية والإنتاجية فى صناعة النفط .

ومن المهم أن نؤكد في هذه المرحلة الماضي الاستعماري أو شبه الاستعماري لكافة دول (الأوبك) عمليا تقريبا . فاما أنها كانت تخضع للسيطرة الأجنبية المباشرة كما هي الحال بالنسبة للعراق والجزائر ، أو أنها كانت تخضع للسيطرة الاقتصادية من قبل الأجانب مما يحد من سيادتها القومية كما هو الحال في (إيران) و (فنزويلا) . وربما كان الاستثناء المهم هو علاقة الولايات المتحدة بالسعودية التي تحاضت مشكلات كثيرة تعرض لها الآخرون^(١) . ولذلك كانت النظرة الى السيطرة الأجنبية على صناعة النفط على أنها ميراث استعماري أو شبه استعماري . ومنذ حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ عجزت الدول العربية المصدرة للبترو عن استخدام النفط كأداة ضغط سياسي . وشعرت دول (الأوبك) أنها تستغل اقتصاديا وسياسيا ، وأن السيطرة الأجنبية على صناعاتها البترولية لا تتفق مع الأهداف المهمة للسياسة الاقتصادية والسياسية الخارجية والكرامة الوطنية .

وكما هو الحال في دول العالم الثالث ، كانت السيطرة على الصناعة القومية الأساسية تعتبر خطوة مهمة على طريق الاستقلال^(٢) .

وبرغم أوجه الشبه هذه فإن منظمة (الأوبك) تعتبر ظاهرة فريدة .

ومن الوجهة التاريخية فقد كانت معظم التكتلات الخاصة بالدول المنتجة للمواد الخام غير مستقرة كما أنها انهارت بعد سنوات قليلة بسبب الاخفاق في تنظيم الحماية وتوزيع الدخل بالعدل والمساواة^(٣) . والافراط في الطاقة أدى الى المناقصة ، وتفكك التكتلات الاحتكارية ، وفي النهاية تنظيم الأسعار من خلال السوق^(٤) . ومنظمة (الأوبك) ظاهرة خاصة لمدة أسباب ، أولا : أن المرونة المعسرية للمنتج على النفط شديدة الانخفاض ، كما أن النفط يتسم بقاعدة موارد.

(١) فليد لونج ، السعودية ، مركز الدراسة الاستراتيجية والدولية ، جامعة جورج تاون ، واشنطن ١٨٧٦ ص ١٨ وما بعدها .

(٢) إن دود ، المصدر السابق ص ٢٢ .

(٣) بول ليو ريكبو : مستقبل النفط في العالم ، كمبردج ، هارڤارد ١٩٧٦ ص ٢ .

(٤) نفس المصدر ص ٢٥ .

محدودة بشكل خاص . وفضلا عن ذلك فإن الإفراط في طاقة الإنتاج غير موزعة توزيعا متساويا ، وهي نقطة سوف نتناولها بالبحث في موضع لاحق . كما أن تكثف منتجي النفط يعمل بطريقة مرنة نسبيا . والواقع أن منظمة (الأوبك) لا تفعل أكثر من تحديد سعر النفط ، تاركة مسائل الإنتاج ومستويات التصدير للدول الأعضاء .

ويسمح هذا الاجراء بقدر من المرونة ويحرر دول (الأوبك) من كثير من ألوان التوتر التي أصابت التكتلات التصديرية الأخرى . بيد أن مسألة السعر يمكن أن تكون حاسمة على نحو ما اتضح في اجتماع منظمة (الأوبك) في الدوحة في ديسمبر ١٩٧٦ حين أرادت السعودية زيادة سعرية طفيفة تقل عما يريده أعضاء التكتل .

ومن الوجهة السياسية ، يمكن وصف منظمة (الأوبك) كمجموعة مصلحية دولية أو اتحاد نقابي لمنتجي المواد الأولية . فبالإضافة إلى وظيفتها كمحدد للسعر ، تعتبر منظمة (الأوبك) ندوة للمناقشات السياسية ومنتدى للمطالب العامة . وتشارك كل دول (الأوبك) في نجاح المنظمة وترتبط مكانتها المتطورة في العالم ارتباطا وثيقا بأداء (الأوبك) ، وهذا يجعل من الضرورة والمهم بالنسبة لها الحفاظ على التماسك والتضامن السياسي برغم الخلافات الظاهرية في المصالح ووجهات النظر . وثمة نتيجة لذلك تماسك أيديولوجي في منظمة (الأوبك) يفوق ما هو موجود في معظمه إن لم يكن كل تكتلات مصدري المواد الأولية في التاريخ الحديث . وهذا يضيف إلى إمكانيات (الأوبك) وفرصها في البقاء ويسر السبب في أن المنازعات الطفيفة على الأسعار لا تشكل تهديدا مباشرا على هذا التكتل .

والسؤال المهم هو : إلى أي مدى تمثل الثورة النفطية تحولا تاريخيا في اتجاهات امدادات النفط ؟ فدول (الأوبك) تحصل الآن على أسعار أفضل من نفعها ، كما تسيطر على إنتاج هذا النفط .

فمنذ عام ١٩٧٣ ، حتى عام ١٩٧٥ انخفضت صادرات النفط ، بحيث امتصت الانخفاض في طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

وقد كان انخفاض الانتاج والصادرات يرجع الى تقويم كل حكومة من الحكومات لظروف السوق بأكثر مما كان نتيجة للعمل المشترك المتسق . وبعد عام ١٩٧٥ ، عادت صادرات النفط من دول (الأوبك) الى الزيادة ، استجابة لطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

الأسباب والنوافذ الاقتصادية والسياسية

يمكن النظر الى الصادرات النفطية لدول (الأوبك) من زاوية اقتصادية ومن زاوية سياسية أيضا . فمن الزاوية الاقتصادية ، نجد الصادرات النفطية لدول (الأوبك) تمثل استجابة لتكتل احتكاري للمنتجين للطلب في السوق . ومن الزاوية السياسية ، تعتبر الصادرات النفطية لدول (الأوبك) نتيجة للسياسات والقرارات الميزانية المرسومة في إطار السياسات الدولية والقومية من قبل عدد محدود من الحكومات . وهذان الرأيان متكاملان . ولكن سنعرضهما منفصلين لأسباب عملية .

فالعوامل الاقتصادية الرئيسية وراء صادرات النفط هي احتياجات الدخل لدى العديد من دول (الإوبك) وحجم احتياجاتها النفطية ، وظروف السوق . وهذا الوضع الاحتكاري يساعد على التكتل (الكارتيل) أو أعضائه المسيطرين في التحكم والسيطرة على أسعار النفط من خلال القرارات الخاصة بحجم الصادرات . والاحتكار له هدفان اقتصاديان : زيادة الدخل الى أقصى حد في المدى القصير ، ثم الحفاظ على وضعه بمرور الوقت . ومن ثم فمن قبيل السلوك الاقتصادي الرشيد بالنسبة للاحتكاريين خلق السعر الذي يتيح لهم الدخل الامثل ويمكن تعريف ذلك بأنه الدخل الأكبر الممكن الذي يتماشى مع الطلب المستمر في السوق ومع الحفاظ على الوضع المسيطر من قبل الموردين للنفط . والافراط في زيادة الدخل قد يضر بالطلب ، وبالوضع الاحتكاري ، ومن ثم في الدخل المقبل، كما أن انخفاض الدخل بأكثر من اللازم قد يعنى التقليل من استخدام الامكانيات المقررة للدخل .

ولا بد لأعضاء التكتل الاحتكاري أن يأخذوا في اعتبارهم عند تحديد حجم الصادرات ليس فقط احتياجاتهم من الدخل ومصالحهم بعيدة المدى بل وظروف

السوق ، وخاصة العلاقة بين الكمية التى تطرح للعرض ، والسعر الذى يصنونه •

ان استجابة الطلب لتغيرات السعر هى العامل الحاسم فى هذا المجال • ومن ثم فان عملية اتخاذ القرار فى (الأوبيك) يمكن وصفها ديناميكيا على النحو التالى • ان أعضاء (الأوبيك) يعزفون أن لديهم احتياجات محددة ، وهم يحاولون زيادة دخولهم للوفاء باحتياجاتهم هذه •

وفى ضوء وصفهم الاحتكارى بوصفهم محددين للسعر ، لا بد لهم من تحقيق توازن دقيق ، بوضع السعر الذى يزيد من دخلهم الى أقصى حد ، وذلك دون ارهاق المستهلكين على نحو يؤدي الى هبوط الطلب فى المستقبل أو الى زعزعة وضعهم الاحتكارى من خلال مصادر بديلة للطاقة •

أما العوامل السياسية الرئيسية التى تؤخذ فى الاعتبار عند تقدير سعر وحجم صادرات النفط من دول (الأوبيك) فهى أهداف السياسات الاقتصادية ، والمصالح السياسية بعيدة المدى المرتبطة بالنفط ، وقضايا السياسة الخارجية • ان الوضع الاحتكارى لدول (الأوبيك) يمكنها استخدام النفط كوسيلة ضغط فى السياسة الخارجية • اذ يسمى أعضاء (الأوبيك) الى زيادة نفوذها الى أقصى درجة على المدى القصير ثم الحفاظ على مكانتها فى نفس الوقت • وهذا يتطلب قدرا معينا من الحل الوسط لأن ممارسة نفوذ قوى فى المدى القصير قد يثير اجراءات مضادة قد تحد من قدرتها المقبلة على التأثير • وعلى ذلك فان دول (الأوبيك) عند تقدير حجم واتجاهات الصادرات ، لا بد وأن تراعى ليس فقط مصالحها الذاتية وأهدافها السياسية بل والظروف السياسية الدولية ، وبصفة خاصة خصائص الحساسية والقابلية للتأثر بالضغط السياسى لدى الدول المستوردة للنفط •

ويؤكد المنهج الاقتصادى أهمية السوق ، بينما يؤكد المنهج السياسى القرارات السياسية والمصالح القومية • وكلا المنهجين يؤكدان الوضع المسيطر (للمنظمة الأوبيك) فى السوق العالمية للنفط • والتغيرات البسيطة نسبيا فى الاحتياجات الاقتصادية للأعضاء أو مدركاتهم السياسية قد يكون لها آثار مهمة على حجم وسعر ، وربما نمط تجارة النفط •

ان السيطرة القومية على صناعات النفط ومعدل انتاجها قد مكن دول (الأوبك) من تحقيق توازن أفضل بين المحافظة على الطاقة واحتياجاتهم للدخول . وبعض البلاد ، وبصفة خاصة الكويت ، وليبيا ، قد خفضت انتاجها من النفط لاسباب تتعلق بالمحافظة عليها . كما أن الثروة المالية التي خلقتها الثورة النفطية دفعت من عجلة عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى الذى بدأ فى ظل النظام النفطى الاول ، كما حفز على السير فى برامج طموحة للتنمية الاقتصادية . لكن النفط سيظل لسنوات طويلة الثروة القومية الاساسية لدول (الأوبك) . وهذا يعنى موازنة دقيقة بين احتياجات الدخل ، والمصالح السياسية وسياسات المحافظة على الطاقة .

وفما بين دول (الأوبك) ثمة مجال واسع للتنوع القومى برغم العموميات الاساسية التى تآكدت بالنسبة لمواقفها الاقتصادية والسياسية كمجموعة ، وهذه الاختلافات القومية تعدد الطريقة التى تتصرف بها كل دولة من الدول . وأفضل طريقة لفهم التنوع فى سلوك دول (الأوبك) هى بحث الدوافع المحركة لهذه الدول المكونة للتكتل الاحتكارى .

المواقف المتناقضة لأعضاء (الأوبك)

من السمات الاساسية فى منظمة (الأوبك) التوزيع غير المتكافئ فى احتياطات النفط والسكان فيما بين الاعضاء . ويمكن تقسيم (الأوبك) الى مجموعتين : مجموعة ذات احتياطات محدودة بالنسبة للسكان ، والمجموعة الثانية ذات احتياطات كبيرة بالنسبة للسكان (انظر الجدول رقم ١٦) . ودول المجموعة الاولى بسبب احتياطاتها توازى حوالى ٣٠ مثل مستوى انتاج ١٩٧٥ (انظر الجدول ١٧) ولا يمكن لهذه الدول زيادة انتاجها حتى تستطيع على سبيل المثال ، تمويل المزيد من الواردات دون مزيد من تقليص قدراتها الانتاجية . ومع ذلك فبرغم برامج التنمية فى هذه الدول ، فإن احتياجاتها من الدول سوف تجعل من العسير ، بحلول أوائل الثمانينات ، على هذه الدول تحمل أى خسارة فى الدخل . وبرغم ذلك فإن دخلها قد ينخفض اذا اضطرت لخفض صادراتها حتى يمكنها ، على سبيل المثال ، الحفاظ على سعر مرتفع للنفط . والدول ذات الاحتياطات النفطية

الكبيرة أى دول المجموعة الثانية ، فهي تتمتع بقدرات إنتاجية طويلة نسبيا . واحتياطياتها المؤكدة تماثل ، فى المتوسط (٧١) مثلا من مستويات إنتاجها عام ١٩٧٥ . ومن ثم يمكنها زيادة الانتاج حتى تستطيع ، مثلا ، تحقيق علاقة محددة بين العرض والطلب ، دون أن تضطر لمواجهة احتمال القدرة الانتاجية المحدودة . وهى تستطيع تخفيض الانتاج لأغراض الحفاظ على الطاقة والتحكم فى الاسعار ، وذلك بسبب احتياجاتها المحدودة من الدخل وثرواتها المالية الواسعة .

ومن ثم فإن المجموعتين تواجهان مواقف مختلفة ، فلدى احدهما احتياجات كبيرة للدخل ، ثم قدرة محدودة على تنظيم مستواها فى الانتاج ، وللمجموعة الأخرى احتياجات محددة من الدخل ثم حرية حركة كبيرة فى تنظيم مستويات إنتاجها من النفط . وبالتالي ، فللمجموعة الأولى مرونة محدودة فى التعامل مع الاختيارات بين السياسة الاقتصادية والسياسة النفطية ، بينما تتصف المجموعة الثانية بالعديد من الاختيارات .

ويمكن وصف هذا التناقض ببحث أدق للموقف فى دول معينة . وفى المجموعة الأولى ، تمتلك ليبيا والعراق أضخم احتياطيات بالنسبة للسكان (بعد الجابون) وأضخم قدرات إنتاجية ، وأضخم فوائض فى الميزان التجارى لعام ١٩٧٥ . وفى المجموعة الثانية ، تتصف السعودية بموقف متميز ، إذ لديها أضخم احتياطيات نفطية فى العالم وأطول قدرة إنتاجية (بعد الكويت) وأضخم فائض فى الميزان التجارى ، وثروات مالية مهمة . ومن ثم فالسعودية يمكن معاملتها ، بطريقة شرعية ، باعتبارها حالة خاصة . فاقتران موارد مادية ومالية كبيرة بتعداد محدود من السكان يتيح للسعودية قدرة غير عادية على تنظيم مستويات إنتاجها وصادراتها . وتمتاز السعودية بالقدرة على اغراق السوق بالنفط أو تخفيض الصادرات تخفيضاً كاملاً لفترة طويلة . وعلى ذلك فإن الاستثمار فى قدرة إنتاجية اضافية يمكن النظر اليه باعتباره من قبيل القوة أو القدرة على المساواة السياسية بأكثر مما هى مجرد الاتجاه لزيادة الانتاج . كما يمكن النظر الى تراكم الأصول (الثروات) المالية على أنه مصدر للقدرة على المساواة السياسية . ان اقتران عنصرى المرونة وسيطرة السوق يتيح للسعودية أداة هائلة للضغط السياسى والاقتصادى ولا سيما فى المدى القصير .

ان هذا التوزيع غير المتكافئ في احتياطيات النفط وفي الانتاج يخلق مصالح اقتصادية متباينة للمجموعتين من دول (الأوبك) ونظرا لقصر الطاقة الانتاجية لأعضاء المجموعة الأولى ، فإن لها مصلحة في زيادة دخلها الى أقصى حد على المدى القصير بأكثر من استمرار وضعها الاحتكاري على المدى البعيد .

أما المجموعة الثانية فإن لها مصلحة في الحفاظ على وضعها النفطي على المدى البعيد. وذلك بسبب طول (عمر) طاقتها الانتاجية ، ومن ثم نجد أن المجموعتين تختلفان اختلافا يينا في آرائها بالنسبة للدخل الأمثل من النفط . ودول المجموعة الأولى تقوم بتطوير مصادر بديلة للدخل ، لأن احتياطياتها البترولية لن تستمر طويلا . وهي لذلك ذات مصلحة طبيعية في الحصول على سعر مرتفع لنفطها حاليا من أجل تمويل برامج سريعة للتصنيع . أما دول المجموعة الثانية فلا يحتمل أن تطور وشيكا مصادر بديلة للدخل محليا وعلى نطاق واسع ، بل الأرجح أن تعتمد على صادراتها النفطية لعدة أجيال قادمة .

ومع ذلك فإن زيادة الاستثمار المالي في الخارج ولا سيما في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، يتيح مصلرا اضافيا ، وفي كثير من الأحوال مصدرا بديلا للدخل . ولذلك فإن لدول المجموعة الثانية مصلحة استراتيجية في ابقاء حصة النفط عند حد تجد معه مشترين ، وبحيث يبقى منافسا للمصادر البديلة للطاقة .

وقصارى القول ، أن دول منظمة (الأوبك) تندرج في مجموعتين ، ثم حالة خاصة واحدة على أساس الثروات الطبيعية ، والمصالح الاقتصادية .

المجموعة الأولى :

وهي الدول ذات الاحتياطيات الصغيرة ، وذات التعداد السكاني الكبير نسبيا ، وطاقات انتاجية أقل من ٣٠ سنة بشكل عام ، وخطط طموحة للتنمية الاقتصادية ، واحتياجات كبيرة للدخول ، ومصلحة في زيادة دخلها من النفط الى أقصى حد على المدى القصير ومصلحة في الحصول على أقصى نفوذ سياسى على المدى القصير من النفط .

المجموعة الثانية :

وهي تضم الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكاني القليل نسبيا ، والطاقة الانتاجية التي تزيد على ٥٠ عاما ، وذات الامكانيات الاقل في تطوير مصادر بديلة للدخل ، واحتياجات معتدلة من الدخل حاليا ، ومصصلحة في الحفاظ على سوق للنفط على المدى البعيد ، ورغبة في الاحتفاظ بتنفيذ سياسى طويل الاجل .
مستمد من النفط ، ومصصلحة متزايدة في الحفاظ على وضع استثماراتها في الخارج ، وخاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

المملكة العربية السعودية :

وهي تتمتع بأضخم احتياطيات نفطية ، وتعتبر أكبر مصدر للنفط في العالم ، ولها مصصلحة في الحفاظ على سوق للنفط لفترة طويلة ، والحفاظ على نفوذها السياسى المستمد من النفط لأجل طويل ، والابقاء على وضعها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم ، ثم المحافظة على الاحتياطيات النفطية ، وابقاء الاقتصاد العالمى في وضع يكفل الحماية لثرواتها المالية .

وبطبيعة الحال فان الثروات المختلفة للمصادر ، والمصالح الاقتصادية المختلفة داخل منظمة (الأوبك) تتيح الأساس لخلافات سياسية خطيرة تجاه سياسة النفط . وهذه الاختلافات السياسية تتصل الى حد ما ، وبشكل مباشر ، بالعوامل الاقتصادية والجغرافية التي سبق أن أشرنا اليها . فالعول ذات الوفرة النسبية في النفط غالبا ما تكون أكثر محافظة ورغبة في الحفاظ على مكانتها ، أما الدول الأخرى، ذات النصيب المحدود من النفط فاشد محافظة ، نتيجة الى التطرف والنزوع الى استخدام نفوذها عندما تستطيع ذلك . وهناك برغم ذلك آراء متباينة بين أعضاء الدول بالنسبة لتنفيذ السياسى الأمثل الذي يمكنها من أن تحصل عليه من النفط ، ولا تتوازي هذه الخلافات تماما مع خلافاتها الاقتصادية ، بل انها أكثر تعقيدا .

ان التنوع الكبير في مصالح دول (الأوبك) يخلق مجموعة من الفئات والعناصر داخل (الكتلة) ، وعلى سبيل المثال ، فمن بين أعضاء (الأوبك) ذوى الوفرة النسبية من الاحتياطيات النفطية يوجد المتطرفون والمحافظةون تجاه (م ٥ = السياسة النفطية)

مسألة السعر • فالسعودية ، التي تقف بمفردها تقريبا بسبب سيطرتها وتفوقها ، يمكن النظر اليها كدولة محافظة رئيسية • وإلى جانب (قطر) ودولة الامارات العربية المتحدة ، كانت السعودية تؤيد تثبيت أسعار النفط ، وهي تتوخى الحذر في استخدام النفط كأداة ضغط سياسى على الأجل القصير •

فالسكويت ، وهي من الزاوية الاقتصادية عضو في نفس المجموعة ، غالبا ما تقف في المنازعات السعرية لها جانب المتطرفين مثل الجزائر والعراق • وهذه الدول على النقيض من المحافظين تسعى لأسعار مرتفعة تتسم بالنزوع الى العدوانية في استخدام النفوذ السياسى المستمد من النفط • وعلى خلاف الدول ذات الاحتياجات المحدودة نسبيا ، فللسكويت مزيد من النفوذ والتأثير على السعر ومستويات التصدير بسبب مرونتها الزائدة في السيطرة على الامدادات •

ان التوزيع غير التكافى لاحتياجات النفط بين مجموعتي دول (الأوبيك) يدل على التحول التدريجى للانتاج بعيدا عن الدول غير العربية • وهذا التحول سوف يجعل السياسات العربية أكثر اتصالا بامدادات النفط وأسعار النفط ، كما سوف يدعم موقف منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبيك) وقد انفسخت (الأوبيك) بعد انشاء (الأوبيك) بفترة طويلة ، وذلك عام ١٩٦٨ من أجل اتاحة تعاون أوثق بين الدول العربية المصدرة للنفط • وحتى لو لم تتدخل (الأوبيك) رسميا في عمل منظمة (الأوبيك) الدول المصدرة للبترول فمن الواضح أن التحول التدريجى للانتاج سوف يكون له آثار مهمة على العلاقات بين المنظمين •

فاسرائيل وصراع الشرق الأوسط بصفة عامة يمثلان أهمية كبرى بالنسبة للدول العربية ، وهذا يخلق مزيدا من الانقسامات داخل الكتلة • ومنظمة (الأوبيك) ليست معروفة بتباسكها وقضائيتها الداخلى ، ولكنها تمثل كتلة صلبة من مصادر النفط تتخذ خطا متشددا تجاه اسرائيل • فالعرب ، باستثناء العراق ، تعاونوا في فرض حظر نفطى عامى ٧٣ - ٧٤ ، بينما استمرت الدول غير العربية في تصدير النفط بنفس المستوى (فنزويلا) أو بمستويات أعلى بقدر طفيف (ايران - نيجيريا - أندونيسيا) •

واحتفظت إيران بصادرات النفط المتجهة لإسرائيل خلال الحظر ، ولكن في نفس الوقت ضغطت ضغطا شديدا من أجل زيادة السعر • والمواقف الأكثر اعتدالا التي اتخذتها الدول غير العربية خلال الحظر انعكاس لرغبتها في الإيرادات ، ولوقفها تجاه إسرائيل •

والاختلاف بين العرب وغير العرب تجاه إسرائيل يؤكد الفوارق الحضارية داخل منظمة الأوبك ، فنيجيريا ، وفنزويلا ، وإيران ، واندونيسيا ، والدول العربية مختلفة حضاريا ، والمتوقع أن تتصرف تصرفا مختلفا في السياسات الدولية نتيجة لذلك • ومن الناحية الاستراتيجية فهناك اختلافات واضحة • فالكويت ودول الخليج الصغيرة مكشوفة عسكريا ، بينما بنت إيران نفسها لتصبح قوة مهيمنة في المنطقة وعنصرا حاسما في منظمة (الأوبك) بسبب سيطرتها على الخليج • والمصلحة المشتركة في النفط والنجاح في منظمة (الأوبك) يساعدان على الحيولة دون انفراط عقد هذا التكتل بسبب الخلافات ، وإن كانت الاختلافات تؤدي دون شك ، إلى التوتر والشد والجذب في عمل هذه المنظمة •

وإذا تطلعنا للمستقبل رأينا أن الخلاف المحتمل داخل دول منظمة (الأوبك) حول القضايا التي لا تتصل مباشرة بالنفط ، سوف تشمل الصراع في الشرق الأوسط ، وتطورات العالم الثالث • وللدول العربية في منظمة (الأوبك) مصلحة مباشرة في نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي ، كما قد ترغب في تحقيق درجة عالية من المرونة في المسائل التي تتصل بأسعار النفط والامدادات النفطية لتتمكن من تحقيق مزيج ملائم من الاعتدال والتشدد لأغراض سياسية •

ولكن هذه السياسة قد تؤدي إلى توتر العلاقات مع الدول غير العربية في منظمة (الأوبك) التي قد تود مزيدا من السيطرة المنظمة على أسعار النفط • وكافة الدول غير العربية الأعضاء ذات تعداد سكاني كبير واحتياجات نفطية محدودة ، ولا تستطيع أن تستفيد من استخدام النفط سياسيا إلا حين تأخذ شكل الزيادة في السعر كما حدث عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ •

وتواجه السعودية مشكلة مستعصية اذا تمت تسوية الصراع العربي الاسرائيلي . ففي الوقت الحالي تستطيع السعودية عن طريق الإبقاء على السعر المنخفض للنفط وضمان الامدادات أن تمارس الضغط على الولايات المتحدة . ويمكن أن نسمي هذا الاستخدام السلبي لسلاح النفط ، وقد كانت اتضحت هذه السياسة وضوحا تاما في اجتماع (الأوبك) في ديسمبر عام ١٩٧٦ (١) . فلو تحققت تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وربما يحدث ذلك نتيجة للتأثير الأمريكي على اسرائيل ، فسوف تفقد السعودية قوة حجتها في الحفاظ على الاسعار عند مستواها المنخفض أو حتى في ضمان الامدادات . وفي مثل هذا الموقف سوف تكون السعودية أكثر تعرضا للضغط من الدول الأخرى في منظمة (الأوبك) وكذلك من المجموعات المحلية التي تريد أحداث تغيير في سياسة النفط . ومن ثم فإن تسوية الصراع العربي الاسرائيلي قد تكون مفيدة لبعض دول منظمة الأوبك ، بينما تكون ظاهرة الركود المستمر مع انخفاض ألوان التوتير تدريجيا - من الناحية الموضوعية - على الأقل أكثر فائدة للحكومة السعودية الحالية ، وربما للدول المستهلكة كذلك .

والانقسامات المقبلة حول قضايا السياسة تجاه العالم الثالث يمكن أن تتطور بين دول منظمة (الأوبك) التي تريد تخفيض سعر النفط لمصلحة العالم الثالث والتي تسعى لمساعدة العالم الثالث بالأموال المتراكمة من خلال رفع سعر النفط . ويمكن للسعودية استخدام ميزان مدفوعات معظم دول العالم الثالث كذريعة لرفض زيادة سعر النفط ، ثم محاولة كسب الدعم السياسي من دول العالم الثالث من أجل تعريض عزلتها المحتملة في الشرق الأوسط (٢) وقد اقترح دول أخرى في منظمة الأوبك ، من الدول الراغبة في زيادة الاسعار ، تمويل برامج سخية للمعونة الاقتصادية من إيرادات وافرة مجلوبة من زيادة اسعار النفط ، وربما يكون ذلك لمواجهة العبء الزائد الواقع على كاهل العالم الثالث . والحل الأخير قد يتيح لدول منظمة الأوبك تأثيرا سياسيا أقوى في العالم الثالث .

(١) دويس تيرنر - النفط وحوار الشمال والجنوب - مجلة العالم واليوم ، فبراير ١٩٧٧

ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) انظر السابق .

ان القوة المكتشفة حديثا لمنظمة (الأوبك) لم تخلق انقسامات في التكتل
فحسب ، بل كانت لها آثارها المتشعبة على بنية العلاقات الدولية . ولقد لمسنا
في الفصل السابق تأثير السياسات النفطية على منطقة دول منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية ، وسوف نتناول بإيجاز علاقات الشمال والجنوب ، والدول
الاقل نموا ثم الكتلة الشرقية .

العوامل الأخرى

في إطار علاقات الشمال والجنوب ثمة وحدة مitrice بين الدول المنتجة
للپترول والدول الاقل نموا ، تلك الوحدة التي تمثلت في مؤتمر التعاون
الاقتصادي الدولي الذي عقد في باريس عام ٧٦ - ١٩٧٧ ويبدو هذا التحالف
متناقضا مع المصلحة الاقتصادية للدول الاقل نموا ، لأنها مثلها مثل دول منظمة
التعاون الاقتصادي والتنمية قد عانت من الزيادة في أسعار النفط . وظاهرة
الوحدة هذه وليدة التراث الاستعماري المشترك للمجموعتين والحاجة للتوافق
السياسي ، وقد تحملت الدول الاقل نموا الأسعار النفطية المرتفعة واتخذت موقفا
متشددا ضد اسرائيل في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
واليونسكو . ولقد أقر (التكتل) بهذا التضامن مع مصالح دول الأوبك في
رفضها ، فصل المفاوضات حول النفط عن قضايا التنمية والاتفاقات السلمية في
المباحثات مع الشمال وبالنسبة لدول الأوبك والدول الاقل نموا ، يتيح تجمع
دول (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) مختبرا أفضل وأكبر لمطالبها (١) .

ومن زاوية الحجم الفعلي لتجارة النفط ، ظلت الدول الاقل نموا خاملة
الذكر حتى الآن ، وان كان لها بوضوح دور سياسي مهم . ووحدتها المقبلة مع
الدول المنتجة للنفط تجاه اسرائيل وقضايا الشمال والجنوب . يتوقع - جزئيا -
على امكانياتها الاقتصادية . ولقد أدت الزيادة في سعر النفط الى توتر أوضاع
موازين المدفوعات في كثير من الدول النامية كما حفزت عمليات استكشاف ونتاج

النفط • ويجرى قدر كبير من البحث العالمى عن النفط فى الدول الاقل نمواً ، بل أن بعض هذه الدول أصبحت من المصدرة للنفط ، بما فى ذلك مصر والمكسيك ، وربما ماليزيا وفيتنام • وثمة دول مثل البرازيل ، والهند تغطى جزءاً متزايداً من احتياجاتها • ويمكن للدول المصدرة للنفط فى كثير من الحالات الانضمام الى منظمة (الأوبك) (١) • وبالمثل فإن الأغلبية الساحقة من الدول النامية تعتمد على النفط المستورد ، ومع زيادة معدلات التصنيع ، فمن المحتمل ازدياد وارداتها النفطية زيادة سريعة • وتفاوتت قدرة الدول المستوردة للنفط على تسديد ثمن النفط الأجنبى تفاوتاً كبيراً • فهناك بعض دول من العالم الثالث قد بلغت حداً من التقدم أو أنها تتمتع بقدرة تصديرية كافية تسمح بدفع ثمن معظم النفط الذى تستورده • وهناك دول أخرى (ومعظمها فى العالم الثالث) غير قادرة — على الأرجح — على تسديد ثمن وارداتها من الطاقة لفترة طويلة مقبلة • وفى مثل هذه الحالات نلمس أن أخطار التكدسات الاقتصادية والأعباء الثقيلة للديون هى أخطار حقيقية ، وتطرح تهديداً على الوحدة السياسية فى دول الأوبك والجنوب • ومع ازدياد حدة المشكلات النفطية ، ومشكلات الطاقة فى الدول الاقل نمواً — لا بد لمنظمة (الأوبك) أن تأخذ مطالبها فى الاعتبار بشكل متزايد •

وطبقاً لاحتياجاتها من الطاقة ، فسوف يستجيب العديد من دول العالم الثالث لأسعار (الأوبك) المرتفعة بشيء من المزج بين السياسات التالية :

١ — محاولة استخدام التحالف مع دول (الأوبك) للحصول على مزايا اقتصادية من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٢) •

٢ — محاولة الحصول على اتفاقيات خاصة مع دول (الأوبك) لأسعار منخفضة للنفط ، والائتمان والتمويض المالى من خلال المونة أو الاستثمارات من دول (الأوبك) •

(١) على سبيل المثال ، فهناك العديد من الدول فى الرئيسية المنتجة للنفط مثل تريتداد ، طلبت الانضمام لطبقة (الأوبك) •

(٢) ين دول ، المصدر السابق •

٣ - الانحياز الى جانب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ضد (الأوبيك) على أمل منع زيادات سعرية فى المستقبل أو الحصول على معونة منها لتعويض تكاليف النفط .

٤ - محاولة تسوية أعباء الديون ، فى بعض الحالات ، من خلال المجز المتعمد عن السداد .

٥ - تشكيل تكتلاتها الاحتكارية الخاصة ومجموعات المصالح لممارسة مزيد من الضغط من أجل مطالبتها .

٦ - اختيار برامج طموحة لإنتاج الطاقة إذا استطاعت ذلك .

وبالنسبة لهذا الاختيار الأخير ، فإن الطاقة النووية تتيح حلاً للدول الثرية نسبياً بين الدول الأقل نمواً . ولكنها أيضاً مصدر لعدم الاستقرار المتوقع . وقد تحتاج قلة من الدول الأقل نمواً للتكنولوجيا النووية ليس باعتبارها حلاً لحسب لمشكلات الطاقة ، بل كوسيلة للحصول على الأسلحة النووية . ومن ثم فهى بذلك تزيد من مكانتها ونفوذها السياسيين فى العالم ، على حساب مزيد من عدم الاستقرار السياسى فى العالم .

وقد نهجت الصين والاتحاد السوفييتى نهج دول (الأوبيك) فى تحديد الأسعار . ولدى الصين إمكانيات وطاقات كبيرة كدولة منتجة للنفط . فانتاجها من النفط قد ازداد زيادة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية ، بلغت عام ١٩٧٦ حوالى ٩١ مليون طن تقريباً . وحتى لو استمر الإنتاج بمعدلات عالية ، فإن نمو الاستهلاك المحلى سوف يحد من كمية النفط المتاح للتصدير (١) .

ومن ثم فخلال الثمانينات لا يحتمل أن تصبح الصين منافساً مهماً لدول (الأوبيك) فى صادرات النفط الى أسواق الشرق الأقصى . ويمكن استخدام رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية على نطاق كبير ، عن طريق المشروعات المشتركة وغير ذلك من الوسائل ، أن تزيد من احتمالات وإمكانيات الصين على تصدير النفط زيادة ملموسة ، ولكن يبدو أن هذا الحل غير مقبول سياسياً (٢) .

(١) مكتبة الكونجرس الأمريكى ، التكاليف فى المشروعات ، واشنطن ١٩٧٧ ص ٧٣ .
(٢) المصدر السابق .

ويعتبر الاتحاد السوفييتي حاليا أكبر منتج للنفط في العالم • ولقد كان لانتاج النفط في الاتحاد السوفييتي نمو يماثل في دلالاته انتاج النفط في الولايات المتحدة ولكن مع بعض التأخر الزمني • ويبدو أن انتاج النفط السوفييتي الآن يواجه نفس المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة • ففي مناطق الانتاج التقليدية استنزفت احتياطي النفط واتجه الانتاج باضطراب نحو المناطق الاعسر مثلا وبخاصة في سيبيريا • وهنا نجد أن المشكلات الفنية كبيرة • بخلق التكاليف المرتفعة وأوقات الاستكشاف الطويلة • ومن الاختناقات الاخرى أزمات النقص في العمالة المدربة ووسائل النقل غير الكافية (١) •

ومن ثم كان من غير المحتمل أن تستمر معدلات النمو السابقة في انتاج النفط السوفييتي ، بل ومن المشكوك فيه ما اذا كانت أهداف الحطة الحالية قابلة للتحقيق أم لا •

ومع ذلك فمن المحتمل استمرار استهلاك النفط السوفييتي في النمو بمعدلات مرتفعة نسبيا (٢) ، وهذا يعني أنه في وقت ما في أثناء الثمانينات ، يحتمل أن يواجه الاتحاد السوفييتي اختيار الحد من الاستهلاك المحلي ، وتخفيض الصادرات الى دول أوروبا الشرقية ، ومنطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أو الاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا الغربية من أجل زيادة انتاج النفط •

ولكل اختيار من هذه الاختيارات آثار جانبية غير مطلوبة بالنسبة للاتحاد السوفييتي • فالحد من الاستهلاك المحلي قد يبطئ من معدل التطور الزراعي ، والتوسع في الصناعات البتروكيمياوية ، ونمو قطاع السلاح الاستهلاكية • وتخفيض الصادرات النفطية لدول أوروبا الشرقية يتضمن خسارة جزئية لاداة من أدوات السيطرة السياسية • وقد اعتمدت أوروبا الشرقية تقليديا على النفط السوفييتي الا أنه في السنوات الأخيرة اتضح أن امدادات النفط السوفييتية لم تأخذ طريقها الى النمو والزيادة • ونتيجة لذلك ، ازداد دخول أوروبا الشرقية الى سوق النفط العالمي كمستورد • ولا بد من سداد ثمن المزيد من الواردات النفطية من خارج منظمة (الكوميكون) من خلال زيادة الصادرات ، ويمكن أن

(١) المصدر السابق •

(٢) المصدر السابق •

يكون ذلك عاملا مهما في الهبوط النسبي للتجارة فيما بين دول (الكوميكون)
 مما يؤثر سلبيا على التماسك السياسى فى المنطقة .

ان خفض الصادرات النفطية الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
 سوف يحد من ايرادات السوفييت من النقد الاجنبى ، مما يؤدى الى الحد من
 قدرتهم على سداد ثمن وارداتهم من تكنولوجيا القرب ومن الحبوب وغير ذلك
 من واردات (١) .

ان استخدام رأس المال والتكنولوجيا الغربية على سبيل المثال ، فى شكل
 مشروعات مشتركة قد يزيد من انتاج النفط السوفيتى ، ولكن قد يتطلب تعاونا
 وثيقا مع الغرب ، بحيث يربط الاتحاد السوفيتى بمنطقة التعاون الاقتصادى
 والتنمية (٢) . وقد لا يكون ذلك مقبولا سياسيا بالنسبة للاتحاد السوفيتى .

وترى بعض المصادر أن النمو المتزايد فى انتاج النفط السوفيتى سوف
 يبلغ ذروته فى الثمانينات ، ويحتمل أن يصبح الاتحاد السوفيتى مستوردا خالصا
 للنفط (٣) واذا حدث مثل هذا الموقف ، فقد يؤدى الى زيادة سعرية كبيرة بالنسبة
 لنفط منطقة دول الأوبك . كما قد يؤدى الى التنافس بين الاتحاد السوفيتى
 والولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط . ولن يساعد هذا بالتأكيد على
 الاستقرار فى المنطقة أو فى سوق النفط العالمية . وازاء هذه الاحتمالات ، فمن
 المنطقى القول بأن القيادة السوفيتية سوف تعطى أولوية للبحث ولتطوير حقول
 نفط سوفيتية جديدة ولو بتكاليف باهظة ، لتجنب التحول الى مستورد خالص .

(١) مجلس الشيوخ الأمريكى ، الجغرافية السياسية للطاقة ، العدد (٩٥) لكونجرس
 ١٩٧٧ ص ٨ وما بعدها .

(٢) التكامل بين الشروعات ، المصدر السابق ص ٧ .

(٣) جان أولو جوهانسين ، السياسة النفطية السوفيتية مجلة السياسة الدولية ١٩٧٦
 العدد الثانى ص ٢٠١ - ٢٢٣ .

البدائل السياسية في دول منظمة (الأوبك)

ان التوزيع غير المتكافئ للموارد والسكان يعتبر عنصرا مهما من عناصر الصراع داخل منظمة (الأوبك) ، والمثير للدهشة ، أن نفس العنصر يمكن أن يكون بمثابة عامل يساعد على الاستقرار^(١) . والسبب في ذلك أن إحدى الدول الأعضاء المسيطرة وتستطيع تنظيم الامداد بالنفط وأسعار النفط في حدود معينة . وسوف يتوقف مستقبل (الأوبك) وسعر النفط ، الى حد كبير ، على موقف السعودية داخل (التكتل) وعلى إفضليات السعودية وسياساتها .

وفي سوق النفط فهناك علاقة بين سياسة الامداد وسياسة الأسعار . فقرار منظمة (الأوبك) لتحديد سعر النفط عند مستوى معين لا قيمة له مالم تقم الدول الأعضاء بتحديد انتاجها عند مستوى امدادى معلوم يدعم هذا المطلوب . ولذلك ففي حالة رفع الأسعار أو اذا كان المطلوب كميات أقل من النفط ، فلا بد أن تتمكن منظمة (الأوبك) ككل أن تكون راغبة في خفض امداداتها النفطية للحفاظ على هذا السعر . واذا ما ازداد الطلب وأرادت (الأوبك) تثبيت السعر ، فلا بد أن تكون قادرة ورغبة في زيادة الامدادات تبعاً لذلك . ومن ثم ، فحين توافق (الأوبك) على سعر معين ، فهي توافق ضمناً على سياسة امدادية معينة ، دون إجراء أى ترتيب رسمى يحدد البلاد التى سوف تتخذ قرارات الانتاج اللازمة لتحقيق هذا السعر . ان القدرة على الحد من الانتاج أو زيادة الانتاج هى التى تعطى (للتكتل) قوته وسطوته ، كما تعطى للأعضاء الذين يتمتعون بحرية الامدادات أكبر قوة ممكنة فى تحديد ورسم الأسعار .

ومن الناحية العملية ، فإن السعودية هى التى تلعب الدور الحاسم كمنظم للامداد سواء فى منظمة (الأوبك) أو فى سوق النفط الدولية . ان انخفاض

(١) دلائل دويستو - العلاقات الأمريكية السعودية وإزمات النفط فى الثمانينات - مجلة الشؤون الخارجية ، أبريل ١٩٧٧ ص ٤٩٤ - ٥١٦ .

احتياجات النفط ، ومستويات الانتاج في العديد من دول منظمة الاوبك يزيد من أهمية السعودية باعتبارها أحد الموردين الأساسيين للنفط ، ويزيد من قدرة السعودية على استخدام أداة النفط وإن القى مزيدا من العبء على احتياطي النفط في السعودية . ويمكن لهذا أن يبدأ في طرح مشكلة : وهي الى أى مدى وفي ظل أى ظرف تستطيع السعودية وتقدر على زيادة أو خفض انتاجها النفطي من أجل الدفاع عن سعر معلوم للنفط .

ومع أن الأهمية المتزايدة للسعودية كمورد للنفط تتيح لها وسيلة تأخير دخول منظمة (الأوبك) وفي سوق النفط العالمي ، فليس لها حتى الآن سيطرة كاملة . ان خطر زيادة أسعار النفط غير وارد بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، اذا استطاعت السعودية تخفيض الانتاج بقدر كاف يتيح زيادة الأسعار اذا ارتفع الطلب على النفط ارتفاعا كبيرا . ومع دول النفط الأخرى ، فان خطر اغراق السوق بنفط رخيص غير وارد الا اذا حققت السعودية طاقة انتاجية كافية ، وإذا انخفض الطلب على النفط انخفاضاً كبيراً . وكذلك فانه لا يمكن استبعاد امكانية وجود خصم أو منافس للسعودية داخل منظمة (الأوبك) . ان تحالفا لدول (الأوبك) من المجموعة الأولى ، أى الدول ذات التعداد السكاني الكبير والاحتياطيات المحدودة ، مع عدد من دول المجموعة الثانية ، أى ذات التعداد السكاني الصغير والاحتياطيات الكبيرة ، قد يستطيع خفضا في الانتاج يفوق عائد الطاقة الوفرة ، أى فائض الطاقة في السعودية . ومن ثم فقد تستطيع هذه الدول فرض زيادة سعرية ولو على المدى القصير الأقل وذلك ضد ارادة السعودية . ولتوضيح صورة الصراعات المحتملة بين الدول الاعضاء في منظمة (الأوبك) ، فأننى أقترح طرح نموذج أولى لسلوك منظمة (الأوبك) ويصف هذا النموذج كيف تستجيب (المنظمة) للطلب على النفط في السوق العالمية . ويوجد هناك مفهومان أساسيان أو رأيان أساسيان ، الرأي الأول هو (نظرية الفائض) والرأي الثاني هو (نظرية الحاجة) وكلاهما يستند الى التفرقة بين مجموعتي دول منظمة (الأوبك) .

ووفقا لنظرية (الفائض) فان دول الأوبك ذات التعداد السكاني الكبير والاحتياطيات النفطية المحدودة تنتج الكمية بالقدر الذى يفي باحتياجاتها من

الدخل • فالطلب (الفاض) أو الزائد على النفط ينتقل بعدئذ الى المجموعه الثانية من الدول ، أى ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى المحدود • وهنا يتحدد الانتاج طبقا لأفضليات تخزين على الطاقة ، ورفع السعر ، مع تحمل السعودية للبطء الذى يتميز به هذا النظام •

اما نظرية (الحاجة) فترى الصادرات النفطية لكل دول (الأوبك) محكومة باعتبارات اقتصادية محدودة • فدول المجموعة الأولى ذات التعداد السكانى الكبير والاحتياطيات المحدودة ، تنتج طبقا لاحتياجاتها من الدخل ، والتي قد تكون أقل من الانتاج بالطاقة الكاملة ، كما أنها تنتج طبقا لنوع من سياسة الاستنزاف • ونتيجة لذلك تتفاوت سياسات الانتاج فى هذه الدول • وبعضها مثل الجزائر ، وإيران ، وفنزويلا ، تنتج بمعدل عال من الاستنزاف ، بينما تميل اندونيسيا والعراق ونيجيريا الى شيء من المحافظة أو التحفظ (١) •

أما دول المجموعة الثانية ذات التعداد السكانى الصغير والاحتياطيات الكبيرة فنتنتج طبقا للموازنة بين احتياجات الدخل قصيرة الأجل وأهداف السياسة بعيدة المدى وحريتها فى اختيار مستوى إنتاجها تتحدد بالقيود المفروضة لاعتبارات فنية ولاعتبارات تتصل بالمحافظة على الطاقة ، وتتحدد أيضا بحجم الصادرات النفطية المطلوبة للوفاء باحتياجاتها من الدخل • كما تأخذ هذه الدول فى اعتبارها الطلب بعيد الأجل على النفط فى دول (الأوبك) •

ويمتطيع دول المجموعة الثانية ممارسة تأثيرها على سعر النفط بطريقتين • فالطاقة الفائضة تتيح لها تغيير الأسعار بزيادة الانتاج ، وعلى العكس يمكنها التأثير على الأسعار بقدرتها على خفض الانتاج والتي أطلق عليها اصطلاح : « القدرة المنعية » أو « القدرة على المنع » وقد أسهمت الطاقة الفائضة فيما سبق فى عدم استقرار التكتلات الاحتكارية (٢) • ولما كان النفط مصدرا غير متجدد وليس له بدائل منافسة ، فإن خفض الانتاج أو القدرة على المنع ، يمكن أن تكون لها أهمية الطاقة الفائضة فى تحديد سعر السوق وعلى ذلك فإنه يمكن تخفيض سعر النفط

(١) إيكبو - مستقبل النفط فى العالم ص ٩٠ - ٩١ •

(٢) نفس المصدر •

باستخدام فائض الطاقة لأن هذا من شأنه زيادة الامدادات فيما يتصل بالطلب ، ويمكن زيادة السعر باستخدام (القدرة المنعّية) لأن ذلك يقلل من الامدادات. فيما يتصل بالطلب • وفي أى صراع داخل منظمة (الأوبيك) حول سعر النفط فان العلاقة بين فائض الطاقة لدى تكتل بعض الأعضاء و « انقدرة المنعّية » لدى تكتل آخر سوف تحدد القوة النسبية للمجموعتين • وهذا بدوره سوف يكون الأساس للاستراتيجيات التي ينتهجها كل تكتل كما قد تحدد على الأرجح ، نتيجة الصراع •

وسعر النفط يؤثر على توزيع الانتاج بين مجموعتي دول الأوبيك • فالدول ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكاني المحدود تسيطر على السعر ، لأنها قادرة على تنويع مستوى انتاجها وهذا بدوره يسمح لها بالتأثير على مقدار ما تصدره دول المجموعة الأولى • وعلى سبيل المثال ، اذا زاد السعوديون ، من صادراتهم فسوف يتسبب هذا في هبوط سعر النفط • وللحفاظ على السعر القديم ، لا بد لدول المجموعة الأولى أن تخفض انتاجها تبعاً لذلك ، وهذا بدوره يحد من دخلها •

ويمكن لنا الآن الحصول على صورة حية لسلوك دول (الأوبيك) : ففي اختلافات دول (الأوبيك) بالنسبة للأسعار ، يمكن اشتقاق عدد من الاستراتيجيات بالنسبة للأنماط المختلفة لدول (الأوبيك) ، وللدول الرغبة في سعر مرتفع للنفط ، ووسيلتها الأساسية هي قدرتها على المنع ، فالقدرة على خفض الانتاج يمكن استخدامها لرفع الأسعار • ولذلك فمن الضروري الإبقاء على دخولها عند مستوى محدود للحفاظ على هذه المرونة • وللدول في المجموعة الأولى مصلحة واضحة في الأسعار المرتفعة لأنها تريد الحصول على أقصى فائدة من احتياطياتها الصغيرة ، بينما تتحرك الكويت بدوافع مستوحاة بدرجة أكبر من الاعتبارات السياسية والمذهبية • وبالنسبة للدول التي تريد تطوراً سريعاً أكثر اعتدالاً وهي أساساً دول المجموعة الثانية باستثناء الكويت ، فمن قبيل الأهمية الاستراتيجية الحادس أن فائض عاقتها حتى تستطيع الانتاج وتثبيت الأسعار اذا خفضت الدول المنافسة لها الانتاج لمحاولة رفع السعر •

وفي موقف الصراع المحتمل : فمن الظواهر المتناقضة أنه من مصلحة المجموعة الأولى من الدول أن يكون لدى المجموعة الثانية انتاج عال وقدر قليل من فائض الطاقة ، ومن مصلحة المجموعة الثانية من الدول أن ينخفض انتاج المجموعة الأولى وأن يكون لديها قدرة محدودة على خفض الانتاج .

وتوضح بعض الأمثلة والنماذج الافتراضية كيف تتفاعل هذه التكتلات داخل منظمة (الأوبك) في ظل الظروف المختلفة . فإذا أرادت السعودية في حالة انخفاض الطلب تدعيم مكانتها في العالم كمصدر رئيسي للنفط ، فانه بوسعها زيادة سعر النفط ، ومن ثم فان دول المجموعة الأولى سوف تحصل على المزيد من الدخل ، كما يمكنها خفض صادراتها النفطية للحفاظ على احتياطياتها المحدودة . وعلى العكس ففي حالة الطلب المتزايد ، قد تحرص السعودية على خفض الضغط على احتياطياتها النفطية ، وعندئذ تخفض سعر النفط ، على أمل أن تزيد دول المجموعة الأولى من حجم صادراتها النفطية من أجل تجنب الخسارة في الدخل .

ويمكن لدول (الأوبك) الأخرى غير السعودية بدء العمل الذي قد يبرز من مكانتها ، فالكويت بسبب احتياطياتها الكبيرة وعدد سكانها المحدود ، تستطيع ، بمبادرة ذاتية خفض صادراتها النفطية الى حد كبير من أجل فرض زيادة السعر بخلق ظاهرة النقص أو الأزمة في النفط . كما أنها تستطيع زيادة صادراتها النفطية من أجل خفض السعر . ومن ناحية أخرى ، فالدول ذات الاحتياطيات المحدودة والتعداد السكاني الكبير بوسعها خفض انتاجها بطريقة متدلة في أي محاولة لرفع السعر . كما أنها تستطيع منافسة السعودية من أجل زيادة دخلها ، الا أنه بسبب فائض طاقتها الانتاجية المحدودة ، فان موقفها ليس قويا (١) ونتيجة لهذا الضعف فسوف يكون لدول المجموعة الأولى فرصه أفضل في التكتل مع دولة ذات فائض في الانتاج مثل الكويت . ومثل هذا التكتل يستطيع أن ينافس السعودية بسهولة في جهود تخفيض أسعار النفط .

وتستطيع السعودية مواجهة مثل هذا التكتل بثلاثة أساليب :

١ - تستطيع السعي لحل وسط حول مسألة السعر ،

٢ - ويمكنها أن تقاوم الزيادة بالحفاظ على سعرها دون تغيير في حجم صادراتها تغييرا كبيرا ، يخلق سوق مزدوجة على نحو ما كان الحال خلال الشهور الست الأولى من عام ١٩٧٧ •

٣ - كما يمكنهم زيادة صادراتهم لمحاولة تثبيت سعر النفط ، ولكن ذلك سوف يخلف ضغطا هائلا على احتياطياتهم •

وقصارى القول ، فإن الصراعات داخل منظمة (الأوبك) يحددها مزيج من العوامل الخارجية والداخلية ، وأهم هذه العوامل : هي الطلب على نفط دول الأوبك ، وفائض الطاقة الانتاجية ، واحتياجات مختلف الدول من الدخل • وحتى لو لم تحدث الصراعات بشكل علني ، فإن افتراض هذه العوامل سوف يحدد علاقات القوة داخل التكتل •

واستقرار منظمة الأوبك يتوقف أساسا على التقاء المصالح الاقتصادية والسياسية بعيدة المدى بين هاتين المجموعتين •

وختلاصة : أنه لا بد وأن يسود نوع من الحل الوسط والتوافق • فاعتمادا على الطلب على نفط دول (الأوبك) لا بد وأن تختار السعودية سياسة الانتاج المحدود اذا اقتضت الضرورة حتى تضمن حصول دول المجموعة الأولى على الدخل الذى تحتاجه • وفضلا عن ذلك فإن دول المجموعة الأولى ، وربما بالاشتراك مع الكويت ، لا بد أن تحرص على أن تحجم عن استخدام تأثيرها لى لا يصل الضغط على احتياطى النفط السعودى أبعادا غير مقبولة • وبدون هذا الحد ، فثمة احتمال لأن ينهار (الأوبك) بسبب التنافس فى الأسعار • وقد يتخذ ذلك شكل السوق المزدوج أو تتابع المنافسة بخفض الأسعار تبعا للظروف •

وتتابع المنافسة بالتخفيض السعري قد تحدث فى حالة الطلب المنخفض نسبيا على نفط دول الأوبك ، وقد تحتاج بعض دول المجموعة الأولى ، والمربطة

بالكويت على الأرجح ، الى زيادة إيراداته ' ، وإذا ما اعترضت السعودية على زيادة السعر ، فانه يمكن لهذه الدول زيادة إنتاجها وأن تنافس السعر السعودي بالتخفيض محاولة بذلك الحصول على نصيب أوفى من السوق ، وبالتالي على دخول أكبر ، بيد أنه استجابة لذلك فان سول المجموعة الثانية ، وبخاصة السعودية ، يمكنها زيادة إنتاجها وتخفيض السعر الى أدنى من ذلك . وفي النهاية يتوقف تداعي التنافس بتخفيض السعر بسبب فائض الطاقة الانتاجية المحدودة لدول المجموعة الأولى بالنسبة للطاقة الانتاجية للسعودية . وبالتالي فسوف يستقر السوق عند حد تنتج فيه دول المجموعة الأولى بأقصى طاقتها ولكن بإيرادات أقل من النفط (١) .

وينشأ سوق ذو مستويين في حالة الطلب المرتفع حيث يظهر صراع حول السعر . وعلى فرض أن دول المجموعة الأولى ، والمشاركة مع الكويت ، على أرجح الاحتمالات مرة أخرى ، تطلب زيادة سعرية كبيرة ، واعترضت السعودية ثم هددت السعودية بإغراق السوق بالنفط اذا خفضت الدول الأخرى إنتاجها ، عندئذ يقرر التكتل وصف تصرف السعودية بأنه من قبيل الفش والخذاع ، ويستخدم قدرتها المهيمنة على المنع لتخفيض الإنتاج عند حد معين يكاد يكفي باحتياجاتها من الدخل ، وعندئذ لن يكون أمام السعودية الا اختيار مما يأتي :

١ - استخدام فائض طاقتها الانتاجية لزيادة الإنتاج وتمويض التخفيض التي أحدثته الدول الأخرى .

٢ - مسايرة الطلبات السعرية للدول الأخرى ، مع خسارة مقابلة للمكانة السياسية .

٣ - اختيار سوق ذات مستويين ، وربما كان ذلك بمساعدة قطر ودولة الامارات العربية والسعودية في حالة السوق ذات المستويين ، لا يمكن الا أن تستمر هي وحلفاؤها في بيع النفط بالسعر القديم

وبنفس الكميات ، ومع حصول بقية دول (الأوبيك) والدول المصدرة الأخرى للنفط على سعر أعلى .

وسوف يتحدد الارتفاع في السعر بوجود سوق ذات مستويين . وسوف يستمر هذا الوضع مادامت السعودية غير قادرة أو غير حريصة على زيادة انتاجها لتخفيض السعر وإذا كان السعوديون ينتجون عند مستوى قريب من الحد الأقصى للحفاظ على النفط ، فقد يقبلون نظاما ذا مستويين بدلا من السحب والاستنزاف من احتياطياتهم .

والنظام ذو المستويين في منظمة (الأوبيك) ينطوي على مضامين سياسية خطيرة . كما أن رفض السعودية الخضوع لضغوط (الأوبيك) لرفع الأسعار سوف يزيد من عزلتها داخل الشرق الأوسط^(١) وعندئذ تجد السعودية نفسها في بيئة أقل صداقة وأقل استقرارا من الناحية السياسية . وقد يكون لمثل هذا التغير نتائجه السيامية داخل السعودية نفسها ، بخلق انقسامات داخلية تجاه السياسة الرسمية وسوف يكون للسعودية مصلحة في الانضمام الى كتلة جديدة من أجل ممارسة النفوذ والتأثير داخلها وللحفاظ على العلاقات مع جيرانها عند مستوى ودي نسبيا .

وقد يحصل المستوى الأعلى من (التكتل) على دعم ومساندة ضمنية من مصدرى النفط ، ممن لا يريدون لأغراض سياسية ألا يكون لهم صلة رسمية بهذا التكتل . والمرشحون المحتملون يضمون مصر ، والمكسيك ، وبريطانيا ، والنرويج ، والاتحاد السوفيتي ، اذا استمر مصدرا للنفط والتكتل المنقسم قد يخلق - وقتيا - أرباحا تجارية قصيرة المدى بالنسبة للمستهلكين أو على المدى البعيد ، فيمكن أن تعزل أغلبية الدول المصدرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وتزعزع بشكل خطير من تأثير السعودية . في منظمة (الأوبيك) ، وفي الشرق الأوسط وزيادة نفوذ مصدرين آخرين مثل العراق وليبيا والاتحاد السوفيتي .

(١) تقرير : حوض الشمال والجنوب ص ٦٠ .

وقد تتجه إيران مدفوعة بمصالحها الاقتصادية الى المشاركة في المستوى الأعلى من التكتل الاحتكاري ، وفي هذه الحالة سوف يتزعزع النفوذ الغربي في إيران وربما يكون ذلك في مصلحة الاتحاد السوفيتي . وهذا قد يعني انخفاضاً في النفوذ الغربي في الشرق الاوسط بأسره (١) .

وفي النهاية قد يكون للانتكاس في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي نتائج مهمة على امدادات النفط وتماسك منظمة الأوبك .

وقد تتجدد في دول عربية كثيرة الدعوة لاستخدام النفط كسلاح ، وبالتالي يمتد الضغط لانتهاج هذه السبيل الى السعودية ؛ وعندئذ تواجه السعودية الاختيار بالمجازفة بخوض صراع مع الدول العربية الأخرى أو مع الغرب . والصراع مع العرب الآخرين قد لا تحتمله السياسات الداخلية في السعودية ، وقد يؤدي في نهاية المطاف الى ظهور نظام مفرط في التطرف ومناهض للغرب . وثمة احتمال آخر : وهو أنه في ظل السوق المزدوجة ، قد توفر السعودية نفطاً رخيصاً نسبياً للولايات المتحدة بسبب علاقاتها الثنائية الوثيقة ، مما يرغم دول أوروبا الغربية واليابان على التنافس مع بقية دول العالم على النفط غير السعودي الأكثر في تكاليفه والأقل ضماناً في الحصول عليه . وهذا من شأنه أن يخلق ألواناً حادة من التوتر داخل حلف الأطلسي . ويوجز الجدول (١٩) مجموعة متكاملة من السيناريوهات (المشاهد) بما في ذلك حالات الطلب المتوسط .

(١) لجنة مجلس الشيوخ عن الطاقة والموارد القومية بالكونجرس الأمريكي - الوصول الى النفط ، العلاقة الأمريكية مع السعودية وإيران ، الكونجرس ٩٥ ، الدورة الأولى ، ١٩٧٧ ص ١١١ وطبعها .

الفصل الخامس

الاقتصاد السياسي لأسعار النفط

سوف يتناول هذا الفصل بعض العناصر والمكونات الدقيقة في أسعار النفط وهي مكونات سياسية واقتصادية • ويؤكد على التفاعل بين منظمة (الأوبك) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأكثر مما يؤكد مكانة جانب واحد فقط • وسوف يبدأ التحليل بنظرة على التفاعل بين المجموعتين ، ثم يتجه الى تأثير التنافس ، والحدود النظرية للأسعار وتوزيع عائد النفط ، ثم يحاول بعد ذلك تجميع هذه الملاحظات بالنظر الى الاحتكارات المستقبلية لأسعار النفط •

التكافل بين المستهلكين والمنتجين

في ظل النظام النفطي الثاني حدثت استجابة وتفاعل منظمة (الأوبك) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اطار التكافل المتبادل • ويمكن تمييز أربعة مستويات :

١ - فهناك اعتماد متبادل قائم على تجارة النفط • فالجانبان يمثلان على التوالي أكثر من ٩٠٪ من الواردات والصادرات النفطية •

٢ - وثمة اعتماد متبادل قائم على التجارة خارج نطاق النفط : فدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المورد الرئيسى للسلع الغذائية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية والأسلحة والتكنولوجيا الحديثة لدول (الأوبك) ، ومن ثم توفر دول (الأوبك) أسواقا تصديرية مهمة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية •

٣ - وهناك اعتماد مالى متبادل : فدول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية تعتمد على إعادة دوران القروض المالية لدول (الأوبك) ، كما أنه

لكثير من اهم دول (الأوبيك) مصالح مالية متزايدة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومدلول ذلك أن القوة الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تحدد العائد على الاستثمارات المالية لدول (الأوبيك) .

٤ - وثمة اعتماد سياسى متبادل خلفه الموقف فى الشرق الأوسط وهذا يهم الولايات المتحدة بصفة خاصة وهى ذات تأثير على اسرائيل والسعودية ، وهذه لها بعض التأثير على الدول العربية الاخرى .

وفى اطار التكافل الاقتصادى بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ودول (الأوبيك) يمكن تعريف حرية الحركة لكل طرف بأنها درجة استقلال كل طرف عن الآخر ، أى قدرة كل طرف على أن يستغنى عن السلع والخدمات التى يتيحها الطرف الآخر . ومن ثم فإن حرية الحركة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، هى دلالة ومؤشر على مقدار حاجتها الى نفط دول (الأوبيك) والحاجة الى توفير الصادرات لدول (الأوبيك) والحاجة الى اعادة دوران اموال (الأوبيك) . وفى المقابل فإن حرية الحركة بالنسبة لاعضاء (التكتل) هى دلالة على مقدار حاجتها لبيع النفط لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، واستيراد السلع من دول المنظمة ، وتلقى الدخل من الاستثمارات المالية فى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية .

وكما سبق أن رأينا : فإن المجموعتين ، تنظيمان ، الى حد ما ، اعتماد كل منهما على الاخرى من خلال السياسات الاقتصادية . والعلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة فى منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية تحدد مستوى الواردات النفطية . وفى المقابل : فالعلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة انتاج النفط فى دول (الأوبيك) تحدد مستوى الصادرات النفطية . وعلى ذلك فالتكافل الاقتصادى بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول (الأوبيك) له صفة التكامل ويعطى انطبعا بالتوافق والانسجام . ولكن هذه العلاقة غير متوازنة : فنول (الأوبيك) أقل اعتمادا على منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ؛ لأنها كمجموعة ، تصدر النفط بما يتجاوز احتياجاتها

الاقتصادية ، والحفاظ على فائض وافر في موازينها التجارية ، وموازن المدفوعات . وبالإضافة الى ذلك فإن أسواق النفط خارج منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية فى ازدياد . ومن ثم فإن دول (الأوبك) تستطيع أن تستغنى بسهولة نسبية عن جزء كبير من دخلها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ولا شك أن دول (الأوبك) تحتاج الى واردات السلع الرأسمالية ، والسلع الاستهلاكية والأسلحة من دول التعاون الاقتصادى والتنمية ، لكن تخفيض هذه الواردات لن يلحق الضرر الكثير بدول (الأوبك) . وكذلك فإن الدخل من الاستثمارات فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية يتيح مصدرا اضافيا للدخل للدول المؤثرة ماليا فى منظمة (الأوبك) وعلى العكس فإن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أكثر اعتمادا على منظمة (الأوبك) من أجل النفط ، وأسواق التصدير ، وإعادة الدوران المالى مما يجعل لدول (الأوبك) اليد الطولى . ومن ثم يبدو ، أنه فى أى مواجهة بين المجموعتين ، فإن دول (الأوبك) سوف الآن ولسنوات قادمة هى الأقوى والأكثر سيطرة .

وحين ننظر الى اتجاه القرن الحالى ، فإن الصورة تختلف ؛ فبالنسبة لدول (الأوبك) نجد عمليتين متوازيتين ومتفاعلتين ، وهما : استنزاف احتياطيات النفط ، ونمو احتياجات الدخل . وهذا يعنى أن دول (الأوبك) لا بد أن توفق زمنيا (تزامن) بين تطور الموارد الأخرى للدخل مع استنزاف احتياطيات النفط أو المجازفة بمواجهة مرحلة فى القرن القادم بعد نفاذ النفط ، وبدون موارد بديلة للدخل ، وتعداد سكان أكبر ، وربما بدون موارد بديلة للطاقة . ودول (الأوبك) فى سياق من الزمن ، كما أن تفوقها وسيطرتها بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذات فترة زمنية محدودة .

وفى النهاية ، سوف تطور دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الموارد البديلة للطاقة ، وتقلل من اعتمادها على نفط منظمة (الأوبك) وعلى الصادرات لدول الأوبك وعلى إعادة دوران أموال (الأوبك) . والواقع أن دول (الأوبك) قد تصبح على المدى الطويل معتمدة على دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول (الأوبك) ذات التعداد السكاني الكبير . واحتياطيات النفط المحدودة

سوف تحتاج على الأرجح لاسواق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من أجل صادراتها الأخرى • وفى النهاية سوف تحتاج الدول المؤثرة مالياً فى دول (الأوبيك) الى أمان على استثماراتها فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كمصدر بديل للدخل • وقضلا عن ذلك فكلهما قد يحتاج للواردات من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأكثر مما هى عليه الآن فى اطار النمو الاقتصادى والسكانى •

ويتضمن هذا التشخيص أن دول (الأوبيك) لا بد وأن تمارس سيطرتها على نحو يتسم بالحرص والحذر • ومسائل أسعار النفط وإمداداته تغطى على الموازنة بين النفط والمصالح المالية للدول ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى الصغير ، والموازنة بين المصالح قصيرة المدى وطويلة المدى بالنسبة لدول (الأوبيك) كلها • وهذه الموازنات ، فى كثير من النواحي أصعب بالنسبة لدول المجموعة الثانية منها على الدول الأعضاء ذات التعداد السكانى الكبير ، والاحتياطيات النفطية المحدودة ، وان احتياجات واختيارات المجموعة الأخرى ، على نحو ما رأينا معروفة ومعلومة تماما •

وبالنسبة لدول منظمة (الأوبيك) يمكن النظر الى هذه الموازنات باعتبارها قضايا إدارية استثمارية أى باعتبارها قضايا تتناول التقليل الى أقصى درجة من الأخطار وزيادة العوائد الى أقصى درجة تبعاً للاختيارات المطروحة • والبدايل ، أساساً هى :

١ - الاستثمار فى التنمية الاقتصادية الداخلية •

٢ - الاستثمار فى الأموال فى الخارج •

٣ - الاستثمار فى النفط فى باطن الأرض (١) •

(١) ألور جبرى ، أزمة النفط ، مشكلة التتبعين فى دراسة وجاتى المايخ وكارل ماكجوير ، الولايات المتحدة وموارد الطاقة العالمية ١٩٧٧ ص ١٣٠ - ١٣٩ •

ولكل اختيار خطورته وعائده المحتمل . والتنمية الاقتصادية تحمل أقل مجازفة وأكبر عائد بالنسبة لنول (الأوبيك) ذات الأعداد السكانية الكبيرة والاحتياطيات النفطية المحدودة .

أما دول (الأوبيك) المجموعة الثانية ، ذات الأعداد السكانية الصغيرة ، والاحتياطيات النفطية الكبيرة فلا يمكنها استخدام هذا الاختيار بنفس القدر وإلى نفس المدى بسبب الطاقة الاستيعابية المحدودة لاقتصادياتها ، وبالتالي لابد وأن تحسب وتقدر بمعدل اجتماعي مخفض للعوائد ، وهي لذلك تواجه باختيار : أما انتاج النفط والاستثمار في الأصول في الخارج ، أو عدم انتاج النفط والاستثمار في احتياطيات النفط في الداخل^(١) وبلاستثمار في احتياطيات النفط في الداخل ، فتجنب البلاد أخطار الاستثمار في الخارج مثل انخفاض قيمة النقد من خلال التضخم ، وأسعار الصرف المتغيرة ، أو الحسائر أو حتى التأميم . ولكن حفظ النفط في باطن الأرض يحبل عوامل خطورة هي أن القيمة التصديرية لبرميل النفط في المستقبل سوف تكون أقل من القيمة المستقبلية لاستثمار مدار إدارة حسنة سبق القيام به في وقت مبكر بعوائد بنفس النفط^(٢) .

وبالتالي فإن التنويع قد يكون هو الاختيار الصحيح . ومع ذلك فإن العائد على الاستثمار الأجنبي حتى الآن بالنسبة لمعظم منتجي الفائض في دول (الأوبيك) يبدو أقرب ما يكون إلى الصفر .

ويتسم هذا الاختيار بالتعقيد ؛ لأن دول (الأوبيك) من المجموعة الثانية ، والسعودية بمفردها لها تأثير كبير في سوق النفط النولي وفي الاقتصاد العالمي إلى حد أنه لقراراتها تأثير مباشر على سعر النفط . وعلى تدفق رأس المال في العالم . وهنا ينتهي حد التوازي في الاختيارات الاستثمارية للمستثمرين الأفراد . وبدلاً من ذلك ، تصبح قرارات (الأوبيك) مسألة توازن دقيق بين المصالح النفطية والمصالح المالية ، وبين المصالح قصيرة الأجل مقابل المصالح طويلة الأجل .

(١) المصدر السابق ص ١٣٠ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣١ .

وعلى سبيل المثال : اذا اخذت الدول ذات الفائض في (الأوبك) أو السعودية بمفردها ، استثمار المزيد في احتياطات النفط في الداخل ، فان ذلك سوف يلحق الضرر بالاقتصاد العالمي ويعرض للخطر مصالحها المالية ، وكذلك مصالحها على المدى البعيد ، ومن ناحية أخرى ، اذا قررت دول الفائض ، أو قررت السعودية بمفردها توسيع استثماراتها في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فقد يلحق هذا بضغط شديد على احتياطاتها النفطية ، مما يعرض للخطر مصالحها طويلة الأجل .

وفي السنوات الأخيرة تأرجع الموقف السعودي تجاه أسعار النفط بين تأييد التجميد وبين قبول زيادة محدودة في السعر . وهذا نتج جزئيا عن التطورات في صراع الشرق الأوسط وعلاقات الشمال والجنوب . وهناك عامل اضافي : وهو حاجة السعودية لابراز قوتها من وقت لآخر داخل منظمة ويعكس أيضا مشكلة السعودية الحقيقية في مسائل أسعار النفط وامتداداته . فمع ازدياد الضغط على احتياطاتها النفطية نتيجة لزيادة الطلب وانخفاض الانتاج داخل دول الأوبك الأخرى ، فان هذه المشكلة تزداد تفاقمًا . واليوم تكمن قوة السعودية في أنها تضع لنفسها سياسة (استنزاف) أو حدا أقصى معلوما لصادراتها النفطية . والمعدل الحالي للاستنزاف يقترب من ٦٠ سنة . ومع تحسن معدلات الاستخلاص ، ثم مع الاستكشافات الجديدة المحتملة فقد تزداد الاحتياطات ورغم ذلك سوف تستشعر السعودية بمزيد من الضغط على احتياطاتها ، ويمكن أن تفترض أنه في وقت ما خلال الثمانينات ، فان السعودية لا بد أن تفرض سياسة (استنزاف) وأن تضع حدا أقصى على انتاجها (١) . وهذا الحد الأقصى ، من الوجهة الواقعية ، سوف يتراوح بين المستويات الحالية للانتاج (حوالي ٤٤٠ مليون طن عام ١٩٧٧ وبين رقم أعلى من ذلك بمثلين أو ثلاثة أمثال (٢) .

وعلى أي حال فان مجرد وجود سياسة (استنزاف) سعودية سوف يكون له أثر عميق على أسعار النفط ، ومن ثم يمكن القول بأن منظمة (الأوبك)

(١) كاتول ويلسون ، الطاقة ، احتمالات عالية ، ماكغروهيل ١٩٧٧ ص ١٣٩ .

(٢) نفس المصدر .

لا تعمل حالياً باعتبارها (تكتلا) احتكارياً يحافظ على أسعار النفط مرتفعة بشكل مصطنع لفترة محدودة من الزمن بقدر ما تعمل كمنظمة تكيف تطور أسعار النفط طبقاً وتبعاً للأسباب السياسية ، في ضوء تكاليف الاحتمالات بعيدة المدى .

وهذا يدل على مدى التعقيد والتشابك في التكافل أو الاعتماد المتبادل بين منظمة (الأوبك) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

المنافسة

في ظل النظام النفطي الثاني ، يبدو أن العلاقة بين العرض والطلب لها تأثير أقوى. مما كانت عليه في ظل النظام النفطي الأول . فمنذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٧ انخفض السعر الحقيقي للنفط الى حوالي ٢٠٪ ويرجع جزء كبير من هذا الانخفاض الى الانحسار في الطلب والى أن السوق الميدانية للنفط قد اوضحت بشكل عام أسعاراً أقل من سعر منظمة (الأوبك) . ومع الاستبعاد الجزئي للتكامل الرأسي من خلال تأمين انتاج النفط في دول الأوبك فهناك عدد كبير من المشترين والبايعين المستقلين على نحو متبادل ، والسوق الوسيطة الآن أقوى في احتمالاتها . وهذا من شأنه أن يخلق مزيداً من المنافسة وذبديات سعرية أشد . وفي ظل النظام النفطي الثاني من المحتمل أن يغطي السوق للميداني والمعاملات قصيرة الأجل نسبة كبيرة من التجارة الدولية للنفط أكثر مما كانت تغطيه فيما سبق . ومع تنويع وتطوير دول (الأوبك) للعمليات اللاحقة مثل التكرير والنقل بل والتسويق ، فقد تظهر منافسة أشد فيما بينها ، وقد يدفع هذا بأسعار منتجات النفط ، بل والنفط الخام الى الانخفاض (١) .

ومما يجب ملاحظته برغم ذلك أن الانخفاض في السعر الحقيقي للنفط اتخذ صورة تدهور السعر الاسمي بسبب التضخم ، ثم عزوف منظمة الأوبك عن زيادة السعر الاسمي للنفط ما بين ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ . وقد يكون ذلك ناتجاً عن

(١) لويس ليرنر ، وجيمس يينور - البتروليمويات السودية والإيرانية وتكرير النفط - الحرب التجارية في الثمانينات ، مجلة الشؤون الدولية ، أكتوبر ١٩٧٧ ص ٥٧٢ - ٥٨٦ .

مخاوف منظمة (الأوبك) من السوق ، وربما كان القلق ازاء قوة اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، على المدى البعيد له دور فى هذه الظاهرة . ومنذ عام ١٩٧٤ ظهر تنوع كبير فى أسعار النفط تبعا للجودة وبخاصة مع النفط ذى النسبة المنخفضة من عنصر الكبريت والذى يحصل على سعر مرتفع .

وخلال السنوات القادمة ، سوف يتأثر السعر الحقيقى للنفط أساسا لمجموعتين من العوامل : العلاقة بين العرض والطلب ، ودرجة المنافسة . فإذا كان الطلب راكدا ، وازدادت العمليات القرعية لدول منظمة الأوبك ، فسوف يترتب على ذلك ازدياد المنافسة وانخفضت الأسعار الحقيقية للنفط وسوف تكون هذه ظاهرة قصيرة الأجل ، ومن المحتمل أن تؤدى الأسعار الحقيقية المنخفضة للنفط الى مزيد من التعاون النشط بين دول (الأوبك) لتمويض الانخفاض فى الدخل الحقيقى . ومع ذلك فانه بازدياد العمليات الثانوية سوف تزداد صعوبة التعاون، كما قد تضطر منظمة الأوبك الى البت فى موضوع القرار الخاص بتوزيع الدخل ، وقد يجعل هذا (التكتل) أكثر تعقيدا أنه يخلق الضغوط الشديدة ، بل وربما تؤدى الى انهيار مؤقت . ولكن ذلك لن يؤدى الى توسيع قاعدة الموارد ، وازاء امكانيات العرض المحدودة ، فسوف تظهر فرص إعادة انشاء (التكتل) بعد فترة من الزمن . والسابقة التاريخية لذلك هي انهيار تكتل شركات النفط عام ١٩٣١ ، ثم إعادة انشائها عام ١٩٣٤ (١) .

ومن ثم ففى اطار الاتجاه العام للزيادة السعرية قصيرة الأجل قد تحدث ذبذبات كبيرة قصيرة الأجل سواء لأسباب تنصل بالسوق أم لأسباب سياسية . وهذا يثير موضوع الجدود للمكنة لسعر النفط .

(١) كريستوفر توجنيت ، وادريان هاميلتون - النفط ، المشروع الكبير ، لندن ١٩٧٥ ، ص ٩٧ وما بعدها .

الحدود السعرية

هناك مجموعتان منفصلتان من الحدود التي تنطبق على سعر النفط : احدهما تقوم على أساس انتاج الطاقة ، وتحدد للمجموعة الثانية في ضوء الاعتبارات المالية الدولية . ففي اطار الابقاء الخاصة بانتاج الطاقة ، نجد أن الحدود هي تكلفة الانتاج في المناطق الأيسر وصولا وتكلفة البدائل . وفي اطار المالية الدولية ، تعرف الحدود بأنها قدرة الدول التي تستورد النفط على سداد ثمن هذا النفط ، واحتياجات الدخل للدول المنتجة للنفط .

ومن خصائص سوق النفط : أنه في اطار انتاج الطاقة ، نجد الاختلاف كبيرا بين الحدود العليا والحدود الدنيا^(١) .

ويمكن تقدير الحد الأدنى بأنه تكاليف الانتاج في منطقة الخليج العربي والفارسي - حوالي ١٥ر. دولار للبرميل مضافا إليها ٦٠ر. دولار للبرميل في أوروبا الغربية أو على الساحل الشرقي للولايات المتحدة . أما الحد الأعلى فلا يعرف هذا التعريف القاطع . فالنفط الصناعي والنفط المشتق من الفحم ومن الزيت الحجري ، ومن رمال الستار ، والزيت الثقيل ، الخ (الذي قد يحل على الفور محل الزيت التقليدي في استخداماته النهائية فمن المقدر بشكل عام ، أنه يتكلف مليون أو ثلاثة أمثال السعر الحالي للنفط ، في حدود ٢٥ دولارا إلى ٤٠ دولارا للبرميل .

وعند تقدير الحد الأعلى ، فثمة اعتباران مهمان : الاعتبار الأول : وهو أن انتاج النفط الصناعي لم يتم حتى الآن بشكل تجاري ، وعلى نطاق واسع . ولا زالت هناك مشكلات فنية ، ومشكلات تتعلق بالبيئة لم تحل أو لم تظهر حتى الآن ، وقد تتصاعد التكاليف إلى معدلات أعلى من الانتاج على نطاق أوسع . والاعتبار الثاني : هو أن تكلفة البدائل قد ارتفعت مع سعر النفط ، ومع تحرك

(١) فانكواتر - وستو ، وجون مانجو - الأوكيك ، انتاج والاحتمالات ، مطبعة جامعة نيويورك ، نيويورك ١٩٧٦ ص ١١٠ .

أسعار النفط للارتفاع عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ارتفعت أسعار الفحم واليورانيوم ، دون أن تزداد صعوبة التعدين ، ودون تآكل قاعدة الموارد تآكلا كبيرا ، كما حدث بالنسبة للنفط . وقضلا عن ذلك فإن تقديرات التكلفة للمصادر الجديدة للطاقة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، وكانت متقدمة على سعر النفط قبيل ارتفاع السعر ، ولا زالت متقدمة حتى الآن .

وهذا لا يدل على وجود مؤامرة طاقة على نطاق دولي واسع ، بل تدل على أن النفط محدد أساسي لأسعار الطاقة عموما . والسبب في أن النفط يلعب هذا الدور هو أن العرض والطلب على المصادر الأخرى للطاقة غير مستجيبين نسبيا لتغيرات السعريّة كما أن المنافسة أبعد ما تكون عن الكمال .

وقد يحتفظ النفط بدوره هذا كمحدد للسعر لمدة طويلة . وعلى ذلك فمع ازدياد سعر النفط التقليدي فإن أسعار الأشكال الأخرى للطاقة قد ترتفع . وكذلك هناك احتمال للتفاعل بين سعر النفط وسعر اليورانيوم وفي السنوات الأخيرة ، ازداد سعر اليورانيوم زيادة تفوق كثيرا سعر النفط . وإذا طبقت البرامج النووية الحالية ، وتأجلت مشروعات تطوير المفاعل الانشطاري أو الاندماجي على حد سواء حيث يمكن إنتاج اليورانيوم ذاتيا من عناصر أخرى أن ينمو الطلب على اليورانيوم إلى الحد الذي يكفي لرفع السعر إلى درجة كبيرة ، وقد يصبح اليورانيوم في النهاية محددا لسعر الطاقة ، بحيث يتبعه بعد ذلك الزيت والفحم . وهذا يدل على أنه من الناحية النظرية قد يرتفع سعر الطاقة ارتفاعا كبيرا جدا ، وعلى أن جهاز السعر بمفرده ليس مؤثرا تأثيرا خاصا في دفع الانتقال السهل من أحد مصادر الطاقة إلى المصدر الآخر .

وفي ضوء العوامل المالية ، فإن الحد الأدنى لسعر النفط يتحدد باحتياجات الدخل لدول (الأوبك) وفي عام ١٩٧٥ ، كان هناك الحد الأدنى حوالي ٥ دولارات للبرميل أو أقل من نصف السعر الدولي للنفط . وعند هذا السعر كان يمكن أن يتوافر لدول (الأوبك) كمجموعة ميزان تجاري متوازن . لكن المشكلة بطبيعة الحال هي أن احتياجات الدخل تتفاوت داخل (الكتلة) وبالنسبة لبعض الدول

الاعضاء ذات التعداد السكاني الكبير وذات الاحتياجات النفطية المحدودة ، فقد وصل الحب الأدنى بالفعل الى السعر الفعلي للنفط ، وسوف تحتاج هذه الدول في السنوات القادمة بشكل متزايد الى رفع سعر النفط وفي نفس الوقت فان (الاوبك) كمجموعة سوف يتوافر لها فوائض مالية كبيرة .

وبالنسبة للعنصر الدولي المالى لأسعار النفط ، فمن العسير أن تحدد تحديدًا دقيقًا ماذا سيكون الحد الأعلى . ويمثل سعر النفط بالفعل عبئًا خطيرًا على موازين مدفوعات كثير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وتمثل الزيادة السعرية عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ انتقال الدخّل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى دول (الاوبك) بمالا يقل عن ٢٥٪ من مجموع الناتج القومي لمنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية . ومن العسير التأكد من أن ذلك كان عبئًا خطيرًا لدول التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة . ولكنها أصابت بعض الدول بأكثر مما أصابت دولًا أخرى . ومن الأمثلة النموذجية على ذلك ، إيطاليا واليونان والدانمارك . وسعر النفط ليس بطبيعة الحال ، هو المصدر الوحيد للمتعاقب الاقتصادية في هذه الدول ، فاليونان تعتمد اعتمادًا شبه مطلق على النفط المستورد وهي تحاول الحفاظ على ميزان تجارى ايجابى في صالحها . والمانيا الغربية حالة مماثلة ، ولذلك فمن الصعب تحديد مستوى سعر النفط الذى يعوق بشكل خطير النمو الاقتصادي في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية ، وان كان يمكن القول ، برغم ذلك ، أن حدوث زيادة مفاجئة أكثر ضررًا من زيادة سعرية تدريجية بمرور الوقت .

وبالنسبة للعنصر المالى الدولي ، فانه يمكن الحصول على صورة أوضح للحد الاعلى لسعر النفط بالنظر الى السلوك الاستهلاكي وتأثيره على المنتجين ، فالزيادة السعرية تعتبر منطقية بالنسبة للمنتج مادامت المرونة السعرية للطلب باقية دون أى تأثير أو ركود ، أى مادامت الزيادة فى السعر لم تؤد الى خفض الطلب الذى يتسبب فى نقصان الدخل الكلى (١) .

أما تحديد موقع هذه النقطة فيتوقف على العديد من العوامل مثل مستويات الدخل وأفضليات المستهلكين والضرائب في الدول المستهلكة * وعلى أى حال فهذه النقطة المرجحة لمرونة الطلب تبدو بعيدة كل البعد * وتبدل التجربة الأخيرة على أن المرونة السعرية للطلب قصيرة الأجل لا تتجاوز في أقصاها (٠.١) (١) *

وهذان البعدان أو هذان المنصران لأسعار النفط أى انتاج الطاقة ، والحدود المالية الدولية ، توحى بنوع من السعر الأمثل أو السعر الصحيح للنفط ، ولكن كلاهما تشويه بعض العيوب *

فمن زاوية انتاج الطاقة ، يستند السعر الصحيح للنفط على التكلفة الحدية للانتاج ، أى التكلفة بالنسبة للمنتج للتزويد ببرميل اضافى من الانتاج * ويرى بعضهم ان هذا النظام فى التسعير يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المنتهية ، ويشجع على تطوير البدائل وذلك حين تصبح ضرورية (٢) ومن هذه الزاوية ، فقد كان سعر النفط مغالى فيه بالارتفاع فى ظل النظام النفطى الأولى - فى معظمه - لأنه من المفروض - نظريا - أن يقترب من تكلفة الانتاج فى أيسر المناطق منالا ، وأسهلها بلوغا (٣) *

ومع ذلك فمن هذه الزاوية أيضا ، يتضح أن سعر النفط كان مبالغا فى انخفاضه فى ظل النظام النفطى الثانى ، لأنه لم يكن كافيا للحفز على تطوير المصادر الجديدة للطاقة على نطاق واسع (٤) *

وهذا يدل على أن سعر النفط قد تأثر فى ظل ظروف مختلفة كل الاختلاف بموامل غير التكاليف الحدية ومن حيث الحدود المالية الدولية ، يمكن القول بأن السعر الصحيح للنفط إنما يتحدد بفصل احتياجات الدول المصدرة والدول المستوردة ، وخاصة بفعل موازين مدفوعاتها *

١ (٢) * إكسون : نظرة على الطاقة العالمية - نيويورك إكسون ١٩٧٧ ص ٦ *

(٢) * أولكان : السوق العالمى للنفط ، دار نشر جامعة هوبكنز ١٩٧٢ ص ١٤ *

(٣) * نفس المصدر *

(٤) * إكسون : الطاقة - الاحتمالات العالمية ص ٨٩ وما بعدها *

ويبدو أن مثل هذا التسعير يتيح التوزيع الأمثل والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة ، ويمكن أن يحفز التنمية الاقتصادية لكبل من الدول المنتجة والدول المستهلكة .

ومن هذا المنطلق ، فإن سعر النفط يعتبر مبالغا فيه بالارتفاع مادام يتبع مصدرى النفط كمجموعة فائضا ماليا كبيرا ، وعلى نفس الأساس ، فإن سعر النفط كان مبالغا فيه بالانخفاض فى ظل النظام النفطى الأول . أما من زاوية انتاج الطاقة فإن الارتفاع المفاجيء فى سعر النفط قد ينظر اليه كظاهرة مقبولة ازاء التحول التاريخى وتغير التكاليف الحدية طويلة الأجل . ولكن من الزاوية المالية الدولية ، فإن الزيادة السعرية المفاجئة لا تعتبر امرا مستحسنا ، اذ أنها تخلق انتقالا مفاجئا فى الدخل وتوزيعا للموارد الاقتصادية المحدودة أقل من المستوى الأمثل .

النقطة الحرجة للسعر

اذا ازداد سعر النفط ، فسوف يجمع عند حد معين استقلال المصادر البديلة للطاقة ظاهرة اقتصادية بالنسبة لكل من المنتجين والمستهلكين . ولكن ما هو هذا السعر ، ومتى يبلغ هذا المستوى ؟ هذه أسئلة دقيقة ، ان اقتران مستوى السعر والتوقيت يمكن أن يطلق عليهما اصطلاحا (النقطة الحرجة للسعر) وعلى سبيل المثال فإن تطوير المصادر البديلة للطاقة يتطلب السعر (س) من الدولارات فى البرميل فى السنة (ص) . والنقطة الحرجة للسعر تشير الى متوسط الزيادة المطلوبة فى السعر الحقيقى للنفط خلال السنوات القادمة لتحقيق الانتقال الى المصادر الأخرى للطاقة (انظر الجدول ٢٠) .

ان النمو المعتدل فى الطلب على النفط يطيل من المدة التى يتواجد خلالها بوفرة نسبية النفط التقليدى ، ومن ثم يقلل من الزيادات السعرية السنوية المطلوبة للانتقال الى الطاقة البديلة . وينفس الأسلوب فإن التقدم المحدود فى تخفيض تكاليف المصادر البديلة للطاقة يمكن أن يزيد من معدل نمو الأسعار المطلوب للانتقال الى هذه المصادر الأخرى . وان اقتران مثل هذين التغيرين

أى التحول فى السعر المخرج من حيث الوقت ، ومن حيث المستوى ، سوف يكون لهما أثر واضح وملحوس على معدل التغيرات السعرية المطلوبة .

وعلى سبيل المثال : فإن التحرك من النقطة المخرجة للسعر من ٢٥ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٥ الى ٢٢ و ٥٠ دولاراً للبرميل عام ١٩٩٠ يقلل من الزيادة السعرية المطلوبة من ٨١٪ سنوياً الى ٤٦٪ سنوياً . والمؤكد أنه سيكون لمثل هذا الاجراء تأثير مهم على العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة .

عائد النفط

يميز حجم وتوزيع عائد النفط ، أى مجمل الأرباح والدخول من النفط ، ما بين النظام النفطى الاول ، والنظام النفطى الثانى . وفى ظل النظام النفطى الاول كان عائد النفط يعادل تكلفة النفط بعدة مرات ، وقد ذهب الجزء الأكبر من هذا العائد ، أى حوالى ٩٠٪ تقريباً الى الشركات ، وإلى حكومات الدول المستهلكة ، مع حصول الدول المنتجة على أقل من ١٠٪ (١) من هذا العائد . وفى ظل النظام النفطى الثانى ، فإن مجموع عائد النفط أكبر بكثير بسبب ارتفاع سعر النفط دون زيادة مقابلة فى متوسط تكاليف الانتاج . وقد أعيد توزيع عائد النفط ، لمصلحة دول (الاوبيك) وهى تحصل الآن على حوالى ثلث عائد النفط مع انخفاض الحصة النسبية لشركات وحكومات دول منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية .

ومع ذلك ، فبسبب الزيادة السعرية ، نجد أن الإيرادات الفعلية لشركات النفط والحكومات المستهلكة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من النفط المستورد أعل مما كانت عليه فى ظل النظام النفطى الاول . وهذا يعنى أن الزيادة السعرية لدول (الاوبيك) لم تنتقل فحسب الى المستهلك ، بل وقد أضيف الى زيادتها فى الطريق ، من أجل إتاحة هامش أو حدود أكبر لإيرادات الشركات والحكومات .

(١) على جيهه ، سعر النفط ، دور القوة للسيطرة ، مجلة (الاوبيك) يونيو ١٩٧٧ .

والمواضح أن السيطرة على السعر النهائي للنفط ، أى مقدار ما يدفعه الأفراد المستهلكون ، ليست فى أيدي الدول المنتجة للنفط بشكل مطلق . بل تشترك فى هذه السيطرة منظمة (الاوبك) وشركات النفط وحكومات الدول المستهلكة (١) .

ومن ثم فإن شركات النفط وحكومات البلاد المستهلكة لا تزال تجنى أرباحا طائلة من النفط . وهذا يتضح فى دراسة مقارنة لتكوين الأسعار النهائية للنفط (الجدول رقم ٢١) .

وتمثل حالة فرنسا (الجدول رقم ٢٢) ، حيث ترتفع نسبيا الضرائب المحلية على المنتجات النفطية ، ان هذا التطور يعتبر تمثيلا واضحا . وتستطيع الحكومات فى الدول المستهلكة ، بسبب اسهامها فى الاسعار النهائية للنفط ، أن تؤثر فى تنمية أية زيادات فى سعر النفط ، فهى تستطيع بصفة خاصة ، أن تختار الى حد ما ، بين حماية اقتصادياتها القومية من زيادة السعر وتضخم تأثيرها المحل . ويتضح هذا بنظرة على التجربة فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، كان لزيادة السعر الدولى للنفط عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ اثران متميزان . **الاول** هو أنه خلق عبئا جديدا على ميزان المدفوعات ، **والاثر الثانى** أن المستهلكين خفضوا استهلاك النفط تخفيضاً طفيفا ، أى أنهم أنفقوا أموالا أقل على السلع والخدمات الأخرى ، وبالتالي تخفيض المستوى القومى للنشاط الاقتصادى .

وإزاء الاستعمالات المتعددة للنفط فى العديد من المنتجات والعمليات ارتفعت أسعار كثير من السلع والخدمات ، بما يضيف للضغوط التضخمية . وفضلا عن ذلك ففي ضوء الموقف الاقتصادى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ الذى ساهم التضخم وتدابير السياسة الاقتصادية التقليدية الهادفة للحد من التضخم ، جاءت الزيادة

(١) هنريك - هولاير - من النفط فى العالم ، واشنطن ١٩٧٥ ص ٣٣ (معهد السياسة

العامة للمشروعات الأمريكية) .

The American Interprise Institute of Public Policy

(م ٧ - السياسة النفطية)

السعرية في النفط لتضاعف من خطورة هذه الأحوال • وعلى ذلك يبدو أن الاستجابات السياسية لكثير من حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للزيادة السعرية تستثير ظاهرتي التضخم والانحسار • وربما كانت السياسة الاقتصادية مسئولة عن الانحسار بأكثر من مسئولية الزيادة في السعر الدولي للنفط وربما أدت استجابة عديد من حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ثم الضرائب المرتفعة على المنتجات النفطية إلى اسهام هامش فحسب في خفض استهلاك النفط وتحديد طفيف فقط في الضغط على ميزان المدفوعات وقد أدت هذه السياسة في الواقع ، إلى تضخم أثر الزيادة السعرية بمزيد من التقييد للطلب على السلع والخدمات الأخرى والإضافة إلى التضخم •

وفي مواجهة المزيد من الزيادات السعرية في النفط مستقبلا فسوف يكون للحكومات الاختيار في امتصاص الصدمة محليا ودوليا • فإذا ما زادت الضرائب والرسوم فسوف تبطئ الاستهلاك وتخفيض مصروفات وأرداتها النفطية ، بحيث تحد من تعرضها لضغوط منظمة الأوبك على حساب اقتصادها الداخلي • وكذلك فإن الضرائب والرسوم الحكومية الزائدة تمثل ظاهرة تضخمية وإبطاء النمو في الداخل وعلى العكس ، فإن انخفاض الضرائب والرسوم يمكن أن يحقق سعرا ثابتا للمستهلك الذي يؤدي إلى تحسين الاقتصاد المحلي واستبعاد الضغط التضخمي لارتفاع سعر النفط ، وتجنب الآثار السلبية على النمو الاقتصادي • ومع ذلك ، فإن الضغط على ميزان المدفوعات ، سوف يزداد - دوليا - لأن الاستهلاك سوف يبقى عند المستويات السابقة مع ارتفاع سعر النفط •

وتفسير التجارب الأخيرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه من الصير خفض استهلاك النفط من خلال التغيرات السعرية وحدها ، يبيد أن استهلاك النفط يتأثر بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي • ولذلك فالانحسار أحسن الطرق لتعديل الواردات النفطية ، كما أن التضخم الزائد يمكن أن يقلل من مصروفات الاستيراد بالأسعار الحقيقية ، ولكي يبدو أن هذه الوسائل باهظة التكاليف اجتماعيا ، وخاصة إذا نظرنا إلى الانخفاض الملحوظ في مدى فعاليتها ومن السهولة بكان تحمل العبء الزائد على ميزان المدفوعات عن طريق

الاقتصاد الذى يتسم بالتوسع باكثر من الاقتصاد الذى يتسم بحالة من الركود أو الانحسار . ويصدق هذا بصفة خاصة اذا كانت هناك توسعات دولية فعالة تتولى إعادة دوران الفوائض المالية الناتجة عن النفط وهكذا يبدو أن التجربة الأخيرة تميل لصالح الأخذ باتجاه التخفيض في نسبة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من عائد النفط لمصلحة قوتها الاقتصادية المحلية .

ويمكن النظر الى الدعم السعري الأدنى لوكالة الطاقة الدولية كمحاولة للتغلب على الخلاف الداخلى فى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفى نفس الوقت استعادة جزء من عائد النفط من منظمة (الأوبك) (١) . والدعم السعري الأدنى حاليا (٧ دولار للبرميل) ليس له أهمية عملية كبيرة ، لكن المبدأ يستحق الاهتمام . وحتى يصبح الدعم السعري الأدنى حافزا فعالا فى تطوير المصادر البديلة للطاقة ومن ثم يضيف الى استقلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فى مجال الطاقة ، فالمطلوب أن يبلغ هذا الدعم السعري الأدنى ٢٥ دولارا للبرميل ويمكن بلوغ هذا المستوى تدريجيا خلال فترة من السنوات حتى يصبح مقبولا من الناحية السياسية . ويمكن أن يأخذ شكل الضمان السعري أو الدعم للمنتجين والمستثمرين للطاقة فى منطقة وكالة الطاقة الدولية ، وللحيلولة دون ارتفاع السعر الفعلى للنفط فى السوق العالمية الى هذا المستوى ، فيمكن أن يتركب - جزئيا - من رسم على النفط المستورد الى منطقة وكالة الطاقة الدولية (٢) . والواقع أن هذا الرسم سوف يصبح ضريبة جديدة على مستهلكى النفط، ويمكن توجيه الأموال المدفوعة فى هذا الرسم الى خزائن دول وكالة الطاقة الدولية.

ومن الوجهة النظرية ، يمكن لمثل هذا الرسم على الواردات أن يحول دون اتجاه سعر النفط فى السوق العالمية الى مزيد من الزيادة ، بل وقد يؤدي الى انخفاض فى السعر الدولى للنفط وقد يحدث ذلك اذا انخفض الطلب انخفاضا فعلا نتيجة لزيادة السعر ، ومن النتائج المهمة حدوث وضع أقوى لميزان المدفوعات فى الدول المستهلكة . وهذا يعنى - نظريا - نقل السخل من دول (الأوبك)

(١) المصدر السابق ص ٣٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٣ .

الى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية دون الاضرار سواء بالدول المنتجة فى هذه المنطقة ، مثل كندا والنرويج وبريطانيا ، والولايات المتحدة ، بدرجة أقل أو الدول المستهلكة من العالم الصناعى . وإذا نجحت مثل هذه الاشتراكية فسوف تضعف بشدة منظمة (الأوبيك) بل وقد تصيبها بالانهيار . وسوف يؤدى الهبوط على النفط فى السوق العالمية الى خفض بعض دول (الأوبيك) على خفض الانتاج لحماية السعر ، بينما يتجه الآخرون لزيادة الانتاج للحفاظ على الدخول ، وبالتالي فسوف تصاب وحدة منظمة (الأوبيك) وتماسكها بالضعف الحطير .

ومن الناحية الواقعية فقد تعتبر مثل هذه الاستراتيجية على الأرجح - تهديدا من قبل منظمة (الأوبيك) وقد تدفع للانتقام ، وقد تستطيع دول الأوبيك مجتمعة أو فرادى أن تخفض انتاجها من النفط ، وبالتالي خلق أزمة فى السوق العالمية بما يترتب على ذلك من زيادات سعرية . ومن ناحية ثانية فإن دول (الأوبيك) بوسعه أن تطرح اتفاقيات ثنائية مواتية للدول التى ترفض الانضمام الى خطة وكالة الطاقة الدولية أو الحد من الصادرات للدول التى تنظم إليها . أضف الى ذلك أن هناك أخطارا تنطوى عليها تلك الاستراتيجية ، إذ قد تستثير تفرقات سياسية فى الدول المهمة فى منظمة (الأوبيك) بما يؤدى الى انتهاج سياسات أفضل صداقة ومودة تجاه الدول المستهلكة .

ومن العقبات الأخيرة هى أن خطة السعر الأدنى تتطلب وقتا طويلا قبل أن يتاح لدول وكالة الطاقة الدولية مستوى أعلى من الاستقلال فى مجال الطاقة . وفى نفس الوقت ، فإن قدرة دول وكالة الطاقة الدولية فى الحصول على امدادات نفطية بالأسعار الملائمة لها ، إنما يعتمد على النوايا الطيبة أو الصراع الداخلى داخل منظمة (الأوبيك) ، ولن يكون هناك معنى لخطة تستهدف الحصول على نسبة أكبر من عائد النفط ما دامت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على نفط منظمة (الأوبيك) ، لكن نجاحها فى مثل هذا الموقف تحوطه الشكوك .

احتمالات السعر

إن انخفاض مستوى الواردات النفطية إلى منطقة دول التعاون الاقتصادي والتنمية لن يخرس المطالب داخل دول منظمة الأوبك بالزيادات السعرية ، مادام سعر النفط دون تكلفة المصادر البديلة للطاقة . وأن كثيرا من دول الأوبك ، كما سبق القول ، ذات التعداد السكاني الكبير والاحتياجات النفطية المحدودة ، قد يكون لديها جوانب عجز في موازينها التجارية في مطلع الثمانينات . وسوف يتوافر لها عندئذ الاختيار بين خفض برامجها المحلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة صادراتها النفطية أو الاتجاه للضغوط لمزيد من الارتفاع في سعر النفط . والاختيار الأخير هو أكثر الاختيارات قبولا واستحسانا بالنسبة لها لأن قدرتها على زيادة الصادرات محدودة ، ومن غير المرغوب فيه مواجهة الحسارة في الداخل .

وإن الزيادة في الطلب على النفط في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ولو بسرعة بطيئة نسبيا ، سوف تؤدي إلى وضع حدود قصوى للإنتاج يحددها كثير من دول (الأوبك) وتحقق في مطلع الثمانينات . وقد يحدث ذلك في نفس الوقت الذي تواجه فيه بعض دول (الأوبك) موازين تجارية سلبية في غير صالحها (١) . وسوف تواجه هذه الدول عندئذ الاختيار بين رفع الحدود القصوى للإنتاج ، أو زيادة أسعار النفط . وليس من المقبول الافتراض بأن الاجراءين سوف يطبقان . فالزيادة في سعر النفط سوف تؤدي إلى حد ما حاجات دول (التكتل) إلى الدخل أو إلى النفوذ السياسي ، أما زيادة إنتاج النفط فسوف تحول دون ارتفاع سعر النفط إلى مستويات غير مقبولة للأعضاء الذين تتوافر لديهم فوائض ، ويمتازون بالاتجاه السياسي الأميل للمحافظة وبخاصة السعودية .

(١) ألكسندر كالنويل : اتجاهات في فوائض الأوبك ، مجلة أمريكان بانكر

وسوف تتحدد طبيعة مثل هذا الحل الوسط الى حد كبير بطلب منظمة التعاون والتنمية على النفط . فازدياد واردات دول هذه المنظمة سوف يدعم ، على الأرجح ، من موقف دول (الأوبك) التي تريد زيادات سعرية ملموسة . ولكن أحدا لا يعرف المستوى الذى يدمر عنده الطلب المتزايد من دول التعاون الاقتصادى والتنمية فى النهاية وهو الأساس الذى يستند اليه ذلك الحل الوسط الذى اقرضته دول (الأوبك) تجاه مسألة السعر . ولدى المستوى المرتفع من الطلب على النفط ، فان التكتل ما بين الاعضاء من ذوى الدخول غير الكافية وبين مؤيديهم الأثرياء مثل الكويت ، قد يفرض زيادة سعرية كبيرة ، وتضطر السعودية عندئذ الى الاختيار اما بقبول السعر الذى تجده غير متفق مع مصالحها بعيدة المدى فى السوق ، أو أن تحاول أغراق السوق من أجل خفض السعر مرة أخرى .

وما لم يتبدل التركيب الأساسى لسوق النفط أو أن تنخفض تكلفة الطاقة البديلة انخفاضاً كبيراً ، فمن المحتمل أن يزداد السعر الحقيقى للنفط فى المستقبل متوسط الأجل (١) . أما مدى السرعة فى الزيادة ومقدار هذه الزيادة فيتوقف على العلاقات السياسية بين دول منظمة التعاون الاقتصادى، ودول الأوبك، والتماسك الداخلى فى كل منهما ، وعلى تطوير المصادر البديلة للطاقة والاحتياجات الاقتصادية لكل منهما . ولا بد من ائاحة صورة أوضح للمستقبل كأساس يوضع لاتفاقية دولية للطاقة . وننتقل الآن من تحليل السوق العالمية للنفط الى بحث أدق عن كيفية تطوير هذه السوق خلال عقد الثمانينات .

الفصل السادس

المشكلات والأخطار

في النظام النفطي الثاني

المشكلات الأساسية

يعانى النظام النفطي الثاني من عيبن حيويين داخليين :

١ - فشله في التوفيق بين المصالح النفطية للشركاء الكبار ، أى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ودول منظمة (الأوبك) ، وبالتالي ينطوى على احتمال كبير لنشوب الصراعات .

٢ - فشله في ضمان المصالح النفطية لأى من الطرفين ، وبالتالي يفتقر الى أساس الثقة المتبادلة والاستقرار وان اقتران هذين النقيضين ، أى عدم القدرة على التوفيق بين المصالح ، ثم عدم القدرة على ضمان المصالح الحيوية لأى من الجانبين ، يعنى أن النظام النفطي الثاني يخلق ألواناً من التوتر والصراعات لا يحتمل حلها أو حسمها . والنظام النفطي الثاني نتيجة لذلك ، أقل استقراراً من النظام النفطي الأول . فالنظام النفطي الأول لم يوفق بين المصالح النفطية للمستهلكين والمنتجين ، ولكنه ضمن المصالح النفطية للدول الصناعية المستهلكة بقدر يكفى لاتاحة قاعدة صلبة من القوة وتحقيق الاستقرار النسبى والدوام الزمنى الملحوظ ، برغم ألوان التوتر المتزايدة فى السوق العالمية للنفط .

وفي الوقت الحاضر ، تؤدى سيطرة الولايات المتحدة والسعودية على جانب من جانبي السوق الى خلق نظام يطلق عليه سيطرة القوة النفطية العظمى - يؤدى -

على المدى القصير الى تثبيت أو استقرار النظام النفطي الثاني . وينجح النظام النفطي الثاني ، الآن ، الى حد كبير ، في التوفيق بين مصالح الولايات المتحدة والسعودية ، وبذلك تتكامل رغبة الولايات المتحدة في المزيد من امدادات النفط في السوق العالمية بأسعار معتدلة في زيادتها ، مع مصلحة السعودية في وجود اقتصاد عالمي مستقر ، وزيادة سعرية معتدلة للنفط .

وبذلك تتيج العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية مصدرا لاستقرار النظام النفطي الثاني . بيد أن هذا الثبات الظاهري ينطوى على موقف أقرب الى السكون في السوق العالمية للنفط وفي السعودية ، وكلتاها غير مؤكدة الاستمرار على المدى البعيد^(١) .

وأزاء عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع في السعودية ، فليس من الواقعي القول بأن سياستها النفطية سوف تستمر دون تغيير في المستقبل متوسط المدى . وقد بدأت النخبة السياسية في السعودية تواجه بالفعل مشكلات بالنسبة لسياسة استنزاف النفط ، وبالنسبة لأولوية علاقاتها مع الولايات المتحدة مقارنة بعلاقاتها مع الدول الاخرى في الشرق الاوسط ، ودول منظمة الاوبك^(٢) . وعلى المدى القصير لا يكون لذلك بالضرورة أية دلالة سياسية محددة ، ولكن في نهاية المطاف ، فإن أي حكومة سعودية سوف تتأثر ، على الأرجح ، بوجود بيئة حولها متناقضة في مودتها وصادقتها نحوها .

وإن أي تدهور في الموقف السياسي العام في الشرق الأوسط ، يمكن أن يزيد من احتمال التغيير في السياسة النفطية في السعودية .

والعلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية تقوم ، الى حد كبير ، على السياسة ، وبخاصة على النفوذ والتأثير السياسي الأمريكي على اسرائيل ، وإن أية نكسة في الدبلوماسية الأمريكية تجاه اسرائيل يمكن أن تثير ردود فعل

(١) لويس تيرنر ، النفط ، وحوار الشمال والجنوب ، مجلة العالم اليوم ، فبراير ١٩٧٧

سياسية هائلة داخل السعودية ، وبما يحتمل معه تغيير سياستها وزعزعة النظام النفطي الثاني (١) .

ويمكن أيضا أن تتآكل العلاقة الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة بفعل ديناميكيات وتفاعلات السوق المالية للنفط . فازدياد الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، يضع عبئا تصديريا أكبر على كاهل السعودية ، ويصبح رهن مشيئة الدول الأخرى في منظمة الأوبك . وبالإضافة إلى ذلك وبغض النظر عن موقف الطلب ، فإن احتياجات الدخل المتزايدة للدول الأخرى في منظمة الأوبك تفسح مزيدا من الضغوط على السعودية .

وبذلك فإن العلاقات الأمريكية - السعودية في إطار السياسات السعودية الداخلية والاهتمامات العربية ، واهتمامات الأوبك تخلق موقفاً متزايد فيه الضغوط على السعودية . ومصدر هذه الضغوط هو الدول الغربية المستهلكة ، وبخاصة الولايات المتحدة ، والتي تريد مزيدا من النفط بأسعار ثابتة نسبيا ، ثم من دول الأوبك ، والشرق الأوسط التي تريد ارتفاعا في سعر النفط ، واستخدام النفوذ السياسي المستمد من النفط .

وهذه المشكلة السياسية داخل السعودية تزيد من احتمال التغير في السياسة وتدهور العلاقات الأمريكية السعودية . وبذلك ، فإن تفاعلات السوق العالمية للنفط تزعزع استقرار النظام النفطي الثاني ، وبالإضافة إلى هذا التآكل في الإطار التنظيمي ، فتحة مصادر عملية أخرى لعدم الاستقرار .

ومن المؤشرات الحيوية على العلاقة الثنائية الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة حفز السعودية على إتاحة كميات متزايدة من النفط للسوق العالمية للنفط بأسعار معتدلة في ارتفاعها (٢) . وسوف يكون لذلك على المدى القصير تأثير

(١) الكونجرس الأمريكي - مجلس الشيوخ ، لجنة الطاقة والموارد القومية ، «حصول على النفط ، علاقة الولايات المتحدة بالسعودية وإيران» ، الكونجرس (٩٥) الدورة الأولى ١٩٧٧ ص ٦٠ .

(٢) « ٢ » ليرتر ، حوار الشمال والجنوب ، ص ٥٨ وما بعدها .

إيجابى على الاقتصاد العالمى ككل وخاصة فى الدول الصناعية المستهلكة • ولكن فى نهاية المطاف ، سوف يكون لذلك نتائج سلبية مهمة حيث أن النظام النفطى الثانى فى واقع الامر يزيد من فداحة عدد من المشكلات الهيكلية الخطيرة الموجودة فى السوق العالمية للنفط وتمثل أربع من هذه المشكلات فى المصادر المحتملة المحددة لعدم الاستقرار فى النظام النفطى السائد ، وهى :

أولاً : أن الفارق بين المستوى التكنولوجى ومستوى السوق للمصادر البديلة للطاقة ، يزداد باستمرار بسبب اقتران الضغط المتزايد على البترول منخفض التكلفة والتكاليف المرتفعة للطاقة البديلة • ويتبدد الجهد لتطوير المصادر البديلة للطاقة بسبب الافتقار الى العزيمة السياسية ولصعوبة حشد رأس المال اللازم •

ومن الواضح أن الإرادة السياسية اللازمة وتدفقات رأس المال لا يمكن حشدتها بزيادة امدادات النفط بأسعار معتدلة فى زيادتها •

والافتقار الى الحافز ، على هذا النحو ، يمهّد السبيل لتوقف خطير فى امداد الطاقة حين يبدأ هبوط انتاج النفط التقليدى ويصبح الانتقال الى المصادر الاخرى أكثر إلحاحاً وضرورة • ويحتمل أن يثير ذلك ارتفاعاً حاداً فى الاسعار فى وقت ما فى المستقبل القريب •

ثانياً : نمو الفارق بين الطلب على النفط من الدول المنتجة للنفط التى تستطيع زيادة امداداتها ، وحاجتها الاقتصادية لذلك • وتعتبر زيادات الامداد من الدول القليلة ذات الاحتياطيات النفطية الكبيرة والتمدد السكانى المحدود عاملاً حيوياً فى الأداء المستقر الحالى للنظام النفطى الثانى ، وهذا يؤدى ، فى النهاية ، الى أزمة فى امداد النفط ، اذا قررت هذه الدول فرض قيود على انتاج النفط أكثر مسايرة لاحتياجاتها الذاتية من النفط •

ثالثاً : أن الفارق بين احتياجات الدخل للدول المنتجة للنفط غير القادرة على زيادة انتاجها ودخولها الحقيقية ، يمكن أن يكون مشكلة خطيرة خلال الثمانينات •

ولا يمكن اشباع حاجة هذه الدول للدخل الا اذا استمر سعر النفط عند المستوى يعنى بسداد كافة وارداتها •

وهذا يتيح لها الميل لصالح رفع الأسعار • وقد يؤدي الفشل في تحقيق احتياجات الدخل الى عدم استقرار سياسى داخلى فى الدول المعنية ، والى صراع سياسى بين مصدرى النفط ، وبما قد يهدد استقرار الامدادات او مستقبل التكتل •

وأيضا : هناك عيب متزايد على ميزان مدفوعات العديد من الدول الصناعية المستهلكة ، ومعظم الدول الأقل نموا بسبب ازدياد وارداتها النفطية • وفى المقابل ، ثمة تراكم فى فوائض العملات فى عدد من الدول المنتجة للنفط • وقد تتفاقم هذه المشكلة الهيكلية فى العلاقات النقدية بسبب ازدياد أسعار النفط ، كما ان استمرارها يمهّد السبيل للنمو المتقطع غير المتكافئ فى الاقتصاد العالمى ، كما قد يطيل من أمد الركود الاقتصادى •

وما نجده عندئذ ليس سوى نظام نفطى قاصر من الناحية الهيكلية ، فاستقراره على المدى القصير يتوقف على العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، وتتاثر هذه العلاقة الثنائية بفعل الصراع العربى الاسرائيلى ، وبحوار الشمال والجنوب ، وبالسياسات الداخلية لمنظمة الأوبك • ومن الناحية العملية ، فامدادات النفط ، بالنسبة لمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وكذلك أسعار النفط تتوقف الى حد كبير ، على العلاقة الثنائية مع دولة واحدة وليس هذا بالموقف الثابت أو المستحسن ولو على المدى القصير^(١) وما يزيد الطين بلة أن هذا الاستقرار قصير الاجل يزيد من خطورة احتمال عدم الاستقرار على المدى البعيد بالنسبة لامدادات النفط وأسعارها • وبقدر دوام الموقف المستقر للامدادات المتزايدة وبأسعار معتدلة فى زيادتها ، يكون تقاوم خطورة المشكلات السعرية الأساسية • ان اعتماد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على النفط المستورد سوف يستمر ، بل ويحتمل زيادة هذا الاعتماد ، ولن يجد الجهد

لتطوير المصادر البديلة للطاقة مزيدا من الحوافز أو الدوافع • وفى نفس الوقت سوف تنمو التناقضات داخل منظمة الأوبك ويزداد ضعف النظام النقدى العالمى •

وثمة آمال معلقة على بعض دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مؤداها ان تحقيق تسوية فى الشرق الأوسط سوف تسمح للسعودية بفتح الصمامات ، وزيادة الانتاج ، وممارسة الانضباط فى الأسعار داخل منظمة الأوبك • ولكن ذلك يمثل حلا قصير النظر قد يضر على المدى البعيد بمصالح دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • ويجعل الانتقال الى المصادر البديلة للطاقة أكثر صعوبة • وبالمثل : فان التنافس داخل منظمة الأوبك ، وربما الانهيار المؤقت فى التكتل قد يضر - على المدى البعيد - بمصالح دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والاقتصاد العالمى • فقد يخلق بشكل مؤقت انطباعا فى الغرب بالمبالغة فى تقدير أهمية مشكلات الطاقة - لكن لن يخلق مزيدا من النفط ، وبالتالي سوف تجعل الأزمة النهائية ألدح خطرا •

وتوضح المشاهد أو النماذج الثلاثة التالية صورة حية للموقف وتعتمد هذه المشاهد على فروض مختلفة حول معدل النمو الاقتصادى وسياسة الطاقة فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • وتستهدف هذه المشاهد توضيح الاختيارات الرئيسية المتاحة للمشاركين الاساسيين • وان اعداد المشاهد عن التفاعل بين منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنظمة الأوبك يثير عددا من المشكلات المتصلة بالمنهج • ولا بد أن تستند هذه المشاهد الى حد كبير ، على فروض لا يمكن اثباتها بالتجربة ، ولذلك فان دواعى اعداد فروض مضنية ذات أهمية خاصة ، حيث أن هذه الفروض ، تحدد ، الى حد كبير النتيجة النهائية • وثمة أربعة أنواع من المشكلات ذات أهمية وارتباط خاص بالموضوع •

أولا : أن المسألة الكبرى بشأن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هى العلاقة بين التغيرات فى النمو الاقتصادى ومستوى الواردات النفطية فى سنوات محددة • وفى هذه الدراسة ، لا بد من وضع فروض صريحة واضحة

حول معامل الطاقة ، ونمو الانتاج المحلي للطاقة ، لأن التأثير الكامل للزيادة السعرية على هذه العوامل لا زال غامضا في ذلك الوقت .

ثانياً : أن دور العناصر خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وخارج منظمة الأوبك يمكن أن يكون بالغ الأهمية في السنوات القادمة . وهذا يتصل بالدول الأقل نمواً من غير أعضاء الأوبك ، واسرائيل وجنوب أفريقيا ، والاتحاد السوفييتي ، وأوروبا الشرقية ، والصين . وتفترض نشرة الطاقة العالمية World Energy Outlook التي تصدرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الدول النامية من غير أعضاء الأوبك سوف تصبح ، في مجموعها ، مستورداً متواضعاً للنفط بحلول عام ١٩٨٥ . وهذا يستند الى تقدير نسبة ٩٪ سنوياً باعتبارها القدر المحتمل لزيادة انتاج الطاقة المحلية ، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في انتاج الفحم والنفط ، والغاز الطبيعي والكهرباء^(١) .

وعلى سبيل المثال ، فالمفترض أن انتاج الكهرباء الأولية سوف يزداد بمعدل سنوي يبلغ ١٢.٥٪ ، ويفترض نمو انتاج الغاز الطبيعي بمعدل يبلغ ١٠.٨٪ . وتبدو هذه التقديرات متفائلة . ومع ذلك ، فإن النمو السنوي المقدر لاستهلاك الطاقة يبدو أكثر اعتدالاً وأقرب الى المنطق . أي ما يعادل ٥٪ في اطار النمو الديموغرافي بنسبة ٢٪ الى ٣٪ كل عام^(٢) . ومع تقديرات أقل تفاؤلاً ، حول انتاج الدول الأقل نمواً للطاقة ، فسوف تظل الدول الأقل نمواً ، من غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، وفي مجموعها ، مستورداً خالصاً للنفط ، مثلها كمثل جنوب أفريقيا ، واسرائيل ، وقبرص وعدد من الدول والاقليم الصغرى التي لا تدرج في أي تجمع آخر^(٣) . أما مستقبل انتاج النفط السوفييتي ، وصادرات النفط السوفييتية فهو محاط بالأسرار والغموض . وسوف نفترض هنا أن الواردات النفطية لأوروبا الشرقية سوف توازنها الصادرات السوفييتية والصينية للنفط

(١) نشره الطاقة العالمية ، باريس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٧٧ ص ١٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٢ وفيها .

(٣) نفس المصدر ص ١٣ .

حتى عام ١٩٩٠ • ولكن هذا الافتراض عرضة للنقد في ضوء التقديرات المختلفة للنفط السوفيتي •

ثالثا : أن نمو الاستهلاك المحلي للنفط في دول (الأوبك) قد يؤدي ، في بعض الحالات ، الى خفض كبير في صادرات النفط ، ونفترض هنا أن استهلاك النفط في دول الأوبك سوف يزداد بمعدل ٨٪ سنويا • وبالنسبة لاستهلاك الطاقة خارج منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فسوف تقدر الزيادة بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٦٪ ، أي بما يعكس معدلا للنمو الاقتصادي يبلغ ٥٪ ، ومعاملا للطاقة يبلغ ١٢٪ بسبب مراحل التصنيع المبكرة نسبيا ومن المقدّر أن انتاج الطاقة خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة (الأوبك) سوف يزداد بمعدل متوسط يبلغ ٦٪ سنويا •

وفي النهاية ، لا بد من طرح فروض صريحة وواضحة حول واردات دول منظمة (الأوبك) وفوائدها المالية بمختلف الأسعار النفطية • لقد أضحي امتصاص فوائض منظمة (الأوبك) مشكلة أصغر مما كان متوقعا • وهذا يعود جزئيا الى إعادة الدوران الاقليمي ، أي المساعدة الاقتصادية من دول الفائض الى الدول الأخرى في الشرق الأوسط (١) • ومع ذلك فلا بد من التمييز بين الامتصاص أو الاستيعاب على المستوى الاقليمي واحتياجات كل دولة من الدخل حيث أنه في وقت الأزمات أو المواجهة المحتملة يمكن وقف المعونة الخارجية مؤقتا على نحو أيسر من تخفيض الواردات أو الحد منها • وعند المواجهة فإن القدرة على زيادة أو تخفيض انتاج النفط أمر حيوي لقدرة كل دولة من دول الأوبك على التأثير أو لنفوذ تكتل عدد من الدول • وتتأثر مرونة الدولة كذلك بحجم المصادر البديلة للدخل ، أي بالصادرات خلاف النفط ، أو الدخل العائد من الاستثمارات • وفي أعقاب الثورة النفطية ، ازدادت الواردات الى معظم دول الأوبك بمعدلات عالية سنويا. وقد قدرت وزارة الخزانة الأمريكية أن واردات دول الأوبك سوف تستمر

(١) ألكسندر كالنويك ، الجماعات في فوائض الأوبك • مجلة امريكان بلكر ، سبتمبر

فى النمو بمعدل قد يبلغ ١٥٪ سنوياً وذلك حتى عام ١٩٨٥ على الأقل . بيد أن هناك دلائل فى الوقت الحاضر على أن الواردات قد تنمو بمعدل أبطأ^(١) ومن الواضح أنه يستحيل التأكيد من هذه العوامل ، وعلى ذلك فلا مفر من وضع فروض تقديرية وتقريبية .

المشهد الأول

انخفاض النمو الاقتصادى

فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

الطلب على النفط من دول الأوبك :

بسبب التضخم ومشكلات الميزان التجارى وعدم ضمان امدادات الطاقة فى المستقبل ، فإن معدل النمو الاقتصادى سيبقى ، كنتيجة جزئية للعوامل السابقة، منخفضاً فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية . ويبلغ متوسط هذا المعدل ٣٪ سنوياً فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، ٥٪ سنوياً فى اليابان .

ويبلغ متوسط معامل الطاقة قبل عام ١٩٨٠ و١٠٪ فى كافة منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبعد عام ١٩٨٠ سوف يستقر عند نسبة ٨ و٠٪ فى أمريكا الشمالية وعند نسبة ٩ و٠٪ فى أوروبا الغربية واليابان . وينخفض نمو إنتاج الطاقة المحلية فى أمريكا الشمالية (٧٥٪ سنوياً) ويرتفع فى أوروبا الغربية (٥٥٪ سنوياً) وفى اليابان ينمو استهلاك الطاقة من المصادر المحلية وبخاصة من المصادر النووية ، ومن واردات الطاقة غير النفطية بمعدل سنوى يبلغ ٧٪ . ويعتبر النمو الاقتصادى فى العالم الثالث أكثر ارتفاعاً . أما الدول غير الشيوعية خارج نطاق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة (الأوبك) والتي يطلق عليها اصطلاحاً (الدول الأخرى) فى هذه المشاهد ، فيبلغ متوسط معدل نموها

(١) وجائى الملاغ وحسن كاهم ، وبادى بولسون ، الاستثمار الرأسمالى فى الشرق الأوسط ،

الاقتصادى نسبة ٥٪ ، ومعامل الطاقة ١٢٪ بسبب مرحلة التصنيع المبكر .
ويتم انتاجها المحلى من الطاقة بشكل جماعى ، بمعدل ٦٪ سنويا . وي طرح
الجدول (٢٣) هذه الصورة التى قدمناها .

استجابة دول (الأوبك) :

يفرض انخفاض نمو اقتصاديات دول التعاون الاقتصادى والتنمية على دول
الابوبك أن تحد من نمو وارداتها بعد عام ١٩٨٠ . وحتى عام ١٩٨٠ ، سوف
يكون نمو الواردات النفطية بالاسعار الحقيقية ١٠٪ سنويا فى الدول ذات التعداد
السكانى الكبير والاحتياطيات المحدودة . وبمعدل ٢٠٪ سنويا فى الدول ذات التعداد
السكانى الصغير والاحتياطيات النفطية الكبيرة . وبعد عام ١٩٨٠ سوف تهبط
معدلات نمو الواردات الى النصف (٥٪ سنويا فى المجموعة الأولى ، ١٠٪ سنويا
فى المجموعة الثانية) وتنمو الصادرات الأخرى بمعدل ١٠٪ سنويا . وبحلول
عام ١٩٨٠ سوف يخلق هذا موازين تجارية سلبية بالنسبة لمعظم دول(الابوبك)
مع استثناءات واضحة هي الكويت والسعودية .

وتكاد معظم دول الأوبك ذات الميزن التجارى أن تنتج بكامل طاقتها ،
كما أن الاستهلاك المحلى للنفط ينمو بمعدل سنوى يبلغ ٨٪ وهذان العاملان
يحددان من الامكانيات التصديرية فى المستقبل للعديد من الدول تحديدا كبيرا .

السياسات السعرية :

حيث أن معظم دول الأوبك فى المجموعة الأولى تعاني من موازين تجارية
سلبية ، فإن صادراتها لا تغطي احتياجاتها من الدخل ، وليس لها سوى وزن
سياسى محدود فى تحديد الأسعار . ومن ثم يمكن الافتراض بأن سعر النفط
سوف يبقى مستقرا نسبيا حتى عام ١٩٨٥ على الأقل . وبعد عام ١٩٨٥ سوف
يتزايد الضغط على السعودية ، من خلال اقتران الطلب المتزايد ، وانخفاض
الانتاج فى بعض دول المجموعة الأولى . وكذلك تعاني دول المجموعة الأولى من
جوانب عجز خطيرة فى حساباتها الجارية وتحمل ديونا أجنبية متراكمة .

الوان التوتر السياسي :

يخلق السعر الثابت للنفط بالاسمار الحقيقية توترا داخل منظمة (الأوبك) • فالنول ذات التعداد الثاني الكبير والاحتياطيات المحدودة تصل الى حدودها القصوى في الانتاج حوالى عام ١٩٨٠ وذلك باستثناء العراق بحيث تجعلها دولا مقترضة في السوق المالي الدولي • وتشجع السعودية كما يشجع الغرب اقراض هذه الدول لتهدئة مطالبها برفع سعر النفط ، ولكن يزداد رفض هذه الدول لذلك الوضع لأسباب سياسية ، لأن ضريبة الديون تصبح عبئا عليها • وينظر الى السعودية بشكل متزايد على أنها ملتزمة التزاما وثيقا بقضية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبخاصة التعاون مع الولايات المتحدة ، وعلى ذلك تصبح السعودية معزولة في منظمة (الأوبك) والشرق الاوسط ، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول المعروفة باسم (الأوبك) •

ولا تحصل السعودية من الغرب الا على جزء طفيف ، ومع هدوء التوتر في صراع الشرق الاوسط ، لم يتحقق حل حقيقى للمشكلة الفلسطينية ولم يحدث سوى تقدم طفيف في علاقات الشمال والجنوب ، ما دامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعلن أن انخفاض معدلات نموها الاقتصادي تحول دون تقديم تنازلات كبيرة الى دول العالم الثالث • وبالإضافة الى ذلك ، فان وكالة الطاقة الدولية بزعامة الولايات المتحدة تحاول تجميع الدول الأعضاء بمزيد من التعاون الدقيق من أجل تطوير مصادر بديلة للطاقة وتقديم القوت الاقتصادي لبعض الدول الأكثر تضررا • كما تحاول وكالة الطاقة الدولية منع الزيادات السمرية بمواجهة الأوبك بجهة موحدة والتهديد بإجراءات انتقامية في شكل قيود تجارية •

ان انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وبخاصة في أمريكا الشمالية ، وغرب أوروبا ، يخلق البطالة والوان التوتر الاجتماعي • وعدم الاستقرار السياسي ، كما تتعرض السياسات الاقتصادية والأولوية الموجهة لحفض الوردات النفطية لشكوك متزايدة • وتنتهج بعض الدول اجراءات وقائية (للحماية) لتحسين اقتصادياتها ، وتحفظ الدول الأقل نموا بمعدلات مرتفعة نسبيا من النمو الاقتصادي تبلغ حوالى ٥٪ ، يساعد عليها السعر الحقيقي الثابت للنفط • أما أفقر الدول نموا فتتحمل الديون الأجنبية المتراكمة •

(م ٨ - السياسة النفطية)

وتستمر عملية التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى دول منظمة الأوبك ،
 إلا أن الدول ذات الاعداد السكاني الكبير والاحتياطات النفطية المنخفضة ،
 وحيث تتعاطم جهود التنمية ، تواجه مشكلات مالية واقتصادية بسبب جوانب
 العجز فى موازينها التجارية وهذا بدوره يهدد استقرارها السياسى . وبالإضافة
 الى ذلك ، فان كافة دول الأوبك تتأثر سلبيا بانخفاض معدل النمو الاقتصادى
 لمنطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية . ولا تجد دول المجموعة الأولى سوى
 منافذ محدودة لصادراتها الصناعية الجديدة وتنمو صادراتها غير النفطية بسرعة
 بطيئة . وعلى ذلك فلا بد وأن تبحث الحد من وارداتها حتى ولو كان لذلك آثار
 سلبية على تنميتها الاقتصادية . أما دول المجموعة الثانية فهي تستمر فى جمع
 الأصول المالية ، لكن العائد على استثماراتها فى الغرب ينخفض جزئيا بسبب
 انخفاض معدلات النمو الاقتصادى هناك .

وحيث حدث صدمة الأسعار بعد عام ١٩٨٥ فسوف تكون دول منظمة
 التعاون الاقتصادى والتنمية والدول الأقل نموا أشد ما تكون تعرضا للاخطار
 والتأثر بالنتائج . وتواجه دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حاليا
 الارتفاع الحاد فى سعر النفط بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادى لها كما
 حدث فى عام ٧٣ - ١٩٧٤ بعد فترة من النمو المستمر . ومن ثم فقد ازدادت
 الآثار التضخمية والانحسارية سوءا على سوء . وكذلك لم تستطع دول منظمة
 التعاون الاقتصادى والتنمية بل ولم تحرس على بذل جهود حقيقية لتطوير مصادر
 بديلة للطاقة بسبب انخفاض معدلات نموها . أضف الى ذلك أن هذا الجهد قد
 أحبطه السعر الحقيقى الراكد للنفط .

وتتأثر الدول الأقل نموا تأثرا سلبيا بسبب زيادة اعتمادها الآن على النفط
 المستورد لأغراض التنمية ، وفي حالات كثيرة تبلغ جنوب العجز فى حساباتها
 الجارية أبعادا مخيفة ، وهذا بدوره الى عدم الاستقرار المالى الدولى . وتبعا لهذا
 المشهد أو لهذا (السيناريو) ، فان الاحتمالات هي أن الزيادة السعرية الجديدة
 فى أواخر الثمانينات سوف تضر ضررا بالقسا بالعالم الذى لا زال يعتمد على
 النفط ، وبما يؤدى الى ركود اقتصادى مديد وإلى عدم استقرار مالى وسياسى .

المشهد الثاني (السيناريو الثاني)

ارتفاع النمو الاقتصادي

في دول التعاون الاقتصادي والتنمية

الطلب على نفط دول الأوبك :

يرتفع معدل النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اذ يبلغ في متوسطه ٤٪ سنويا في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ، و ٦٪ سنويا في اليابان ، وينخفض مصائل الطاقة ، ويبلغ في متوسطه ٨ و ٠٪ في أمريكا الشمالية و ٩ و ٥٪ في غرب أوروبا واليابان . ويبلغ نمو الانتاج المحلي للطاقة نفس ما بلغه في المشهد الأول (أو السيناريو الأول) أي ٧٥ و ٢٪ سنويا في أمريكا الشمالية ، ٥ و ٥٪ سنويا في غرب أوروبا . وفي اليابان ينمو استهلاك الطاقة من المصادر المحلية والواردات غير النفطية بمعدل ٧٪ سنويا ، وفي الدول الأخرى نفس الأداء ، أي نمو اقتصادي بنسبة ٥٪ ، ومعاملا للطاقة يبلغ ٢ و ١٪ ، ومعدلا متوسطا للنمو في انتاج الطاقة المحلية بنسبة ٦٪ سنويا .

استجابة دول الأوبك :

ان ارتفاع معدلات النمو في اقتصاديات دول التعاون الاقتصادي والتنمية تجعل هذه الدول أشد ما تكون ثقة في سياساتها الاقتصادية ، كما أنها تحتفظ بمعدلات عالية نسبيا من النمو في الواردات . وتستمر الواردات في النمو بالأسعار الحقيقية بمعدل ١٠٪ سنويا في دول المجموعة الأولى ، وبنسبة ١٥٪ سنويا في دول المجموعة الثانية ، وتنمو الصادرات غير النفطية بمعدل ١٠٪ سنويا ، وهذا يؤدي الى معاناة كافة دول الأوبك ، باستثناء السعودية والكويت، من الموازين التجارية السلبية بحلول عام ١٩٨٠ ، ويزداد استهلاك النفط المحلي بمعدل متوسط يبلغ ٨٪ سنويا في كافة دول (الأوبك) .

السياسات السعرية :

يدعم الطلب المتزايد على النفط من موقف المتطرفين في مسألة السعر ، وسوف يطرح على السعودية حتى قبيل عام ١٩٨٥ مشكلة خطيرة وهي ما اذا

كانت تقرر سياسة استنزاف وتترك الاسعار تنصاعد أم تحاول تعديل الاسعار وترك الضغوط تتزايد على مواردها النفطية . ويؤدي النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واسهامها الكبير في زيادة الطلب الى دعم المطالب بين دول (الاوبك) لرفع الاسعار . ويظل السعر الحقيقي للنفط ثابتا حتى عام ١٩٨٠ . وبعد عام ١٩٨٠ بقليل سوف تحدث مواجهة كبرى داخل منظمة الاوبك حول اسعار النفط . ومن العناصر المهمة في هذا أن الكويت تعاني من ميزان تجارى سلبي وقبيل أن تتآكل مواردها المالية بفعل هذا العجز ، فالكويت تفضل استخدامها كأداة للضغط ، وتعرض تمويل تخفيضات الانتاج في دول (الاوبك) الأخرى . وترضع السعودية للزيادة بأكثر مما تمول لمزيد من الضغط على مواردها النفطية وهناك اتفاق في منظمة الاوبك حول تصعيد السعر ، وخلال خمس سنوات سوف يتضاعف السعر الحقيقي للنفط .

الوان التوتر السيناسى :

ينعكس ارتفاع سعر النفط بصورة سلبية على الموازين التجارية لمعظم دول التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الأقل نموا . كما أن هناك اهتماما وقلقا متزايدين تجاه حجم ومدى توافر الامدادات النفطية ، وشعورا بالخطر والتبعية المتزايدة . وتحاول وكالة الطاقة الدولية ، بزعامة الولايات المتحدة ، تجميع الدول الأعضاء بمزيد من التعاون الوثيق في تنمية المصادر البديلة للطاقة ، والمساعدة على تمويل الجهود في أكثر الدول تضررا بالنتائج . وتحاول وكالة الطاقة الدولية أيضا الحيلولة دون مزيد من الزيادات السعرية بتنسيق الضغوط الدبلوماسية ومواجهة الاوبك بجمعة موحدة-ولكن يزداد انقسام وتفتت وكالة الطاقة الدولية فيما بين الدول الحريصة على تنسيق العمل ضد الاوبك والدول التي يفوها اجراء صفقات ثنائية مع دول (التكتل) لضمان امداداتها وتعويض ارتفاع السعر .

وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يساعد ارتفاع سعر النفط على دفع عجلة التضخم ، كما أن ازدياد العجز في الحسابات الجارية يحد من حرية معظم الحكومات في السياسة الاقتصادية . والنتيجة المحتملة هي الركود

التضخمى . ومن بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد ينشأ انقسام حول سياسات التجارة الحرة كمالاذ أخير لحماية المصالح القومية على حساب النمو الاقتصادى الدولى . وهذا الركود الاقتصادى يضاعف من ألوان التوتر الاجتماعى والسياسى داخل العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بما يؤدى الى زيادة علم الاستقرار السياسى .

ويضطر الكثير من الدول الأقل نموا ، بسبب ارتفاع سعر النفط الى مواجهة جوانب عجز بالغة الارتفاع فى حساباتها الجارية ، والتفكير السريع فى بعض الدول الأقل نموا يجب الى السلطة بالجماعات الأشد تطرفا ومغالا ، والتي تطلب التعويض من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية دون دول الاوبك بسبب ارتفاع سعر النفط . ولا شك أن المزيد من ارتفاع سعر النفط يصنع ضغوطا واضحة على وحدة دول الجنوب وتماسكها . وتهدد بعض الدول الأقل نموا التي بلغت أقصى درجات اليأس ، بالاعلان عن افلاسها من أجل تسوية ديونها ، وتتجه دول أخرى لعقد اتفاقات مع الاتحاد السوفييتى للحصول على مساعدة اقتصادية وربما للحصول على النفط بسعر مخفض . وفى نهاية المطاف ، فإن السعر المرتفع للنفط يحفز الدول الأغنى بين مجموعة الدول الأقل نموا الى تطوير الطاقة النووية ، وما يستتبع ذلك من انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية .

ونلمس داخل منظمة (الاوبك) انقساما متزايدا بين السعودية وأعضاء الدول الأخرى مع ازدياد عزلة السعودية بالنسبة لمسائل السعر . وبالنسبة لمعظم الأعضاء ، فإن الأثر الأكبر يتمثل فى ثروة مالية هائلة ووزن سياسى متزايد فى العلاقات الدولية . وعلى الصعيد الداخلى ، فإن الضغط على احتياطات النفط وعملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى تؤدى الى المزيد من عدم الاستقرار السياسى ، وإن الاتحاد السوفييتى مثله كمثل دول الاوبك ، والى حد محدود مثله كمثل الصين ، يكتسب المزيد من النفوذ الدولى من خلال رفع أسعار النفط .

ومن ثم فإن حالة الطلب المرتفع تضر بالمستهلكين ضررا كبيرا ، ولا يقتصر الامر على تهديد القوة الاقتصادية لمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، بل ويخلق متاعب خطيرة للدول الأقل نموا مما يزعزع من وحدة وتماسك دول الجنوب

والموقف المالى الدولى للدول المستوردة يبلغ حدا من الضغط الى حد أن مستويات النمو الاقتصادى لا يحتمل أن تستمر فضلا عن احتمالات حدوث الانحسار .

وموقف دول (الأوبك) فى جوهره ، هو موقف القوة . ولكن هناك احتمالات محددة لحدوث انقسام بين صفوفها حيال اسرائيل والعالم الثالث ، بالإضافة الى الاستقطاب السياسى للسعودية .

وليس من السهل التنبؤ بالوقت الذى تودى فيه ألوان التوتر هذه الى تغيير النظام النفطى ، أو الى أى مدى سوف تستغل دول الأوبك نفوذها السياسى المتزايد . وما لا شك فيه أن العلاقات الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة سوف تتعرض للخطر .

وفى داخل (الأوبك) ، فهناك احتمال لظهور تكتل ثنائى المستوى اذا نفذ صبر دول المجموعة الاولى ومؤيديها بسبب موقف السعودية ، وعلى أى حال، فإن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية سوف تندور كلها تضاعف سعر النفط المتزايد بشكل سريع وصار من المشكلات المالية الدولية لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وللدول الأقل نموا الى حد وقف النمو الاقتصادى بشكل خطير .

وسوف تكون المؤثرات الايجابية الاساسية متمثلة فى ثروة الدول المنتجة للنفط وفى حلز انتاج المصادر البديلة للطاقة .

المشهد الثالث (السيناريو الثالث)

النمو الاقتصادى المرتفع فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مع سياسة حازمة فى مجال الطاقة .

الطلب على نفط (الأوبك) :

يتصاعد النمو الاقتصادى وتنفذ دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سياسة نشطة فى مجال الطاقة . والأهداف تتمثل فى الحد من الاعتماد على

الواردات النفطية من خلال سياسة الحفاظ على الطاقة ، والتوسع في امدادات الطاقة المحلية . واستعادة جزء من عائد النفط من دول الأوبك ، ولو بشكل ضئلي على أقل تقدير .

وتبلغ معدلات النمو الاقتصادي نسبة ٤٪ في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ، ونسبة ٦٪ في اليابان . وتخفيض سياسة الطاقة معامل الطاقة الى ٧٠٪ في أمريكا الشمالية ونسبة ٨٠٪ في غرب أوروبا اليابان . ويبلغ معدل نمو إنتاج الطاقة نسبة ٤٪ في أمريكا الشمالية ، ٧٪ في أوروبا الغربية . وفي اليابان يزداد استهلاك الطاقة من الإنتاج المحلي وواردات الطاقة غير النفطية بمعدل سنوي يبلغ ٩٪ وتظل الدول الأخرى على نحو ما كانت عليه في السيناريو السابق وبمعدل للنمو الاقتصادي يبلغ نسبة ٥٪ ، ومعامل طاقة يبلغ ١٢٪ ، ومعدل كلى للنمو في إنتاج الطاقة يبلغ ٦٪ .

استجابة دول الأوبك :

تتجه دول الأوبك لحثيثتها من التأثير السلبي لسياسة الطاقة في دول منظمة التعاون والتنمية على الطلب على النفط ، الى تخفيض نمو وارداتها بعد عام ١٩٨٠ الى حوالي ٥٪ فقط سنويا في دول المجموعة الأولى ، وإلى ١٠٪ سنويا في دول المجموعة الثانية . وينتج كثير من دول المجموعة الأولى أقل من طاقتها الكاملة . وكما حدث في السيناريو السابق ، يزداد الاستهلاك المحلي للنفط بمعدل سنوي يبلغ نسبة ٨٪ ، كما تنمو الصادرات غير النفطية بمعدل متوسط يبلغ نسبة ١٠٪ سنويا .

السياسات السعرية :

يتم انخفاض مستوى الطلب على سوق النفط العالمية من موقف السعودية في منظمة (الأوبك) كما يخلق توترا خطيرا داخل المنظمة . وتضال حرة حركة دول الأوبك لما يصيب موازينها التجارية من سلبية . كما يقع ضغط كبير على السعودية لقبول زيادة سعرية .

وباعتبار السعودية هي الدولة المنتجة المؤثرة ، فهي تتحمل مسئولية تحقيق التوازن بين العرض والطلب للحفاظ على ثبات أسعار النفط . ونتيجة لذلك فقد تعاني السعودية رغم ذلك من ميزان تجارى سلبى فيما بين عام ١٩٨٠ ، وعام ١٩٨٥ . وبالتالي ، فان السعر الثابت للنفط لم يعد يخدم مصالح السعودية ، كما ان موقف الأوبك يصاب بالمزيد من الإضرار نتيجة لمحاولات المنظمة ووكالة الطاقة الدولية لاستعادة جزء من عائد النفط - ومن ثم توافق السعودية على زيادة سعرية كبيرة . والرأى السائد بين دول منظمة الاوبك ، هو أن سعر النفط الثابت قد ألحق بها الضرر ، وساعد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وهى تريد الحصول على أكبر فائدة ممكنة من النفط ما دامت تستطيع ذلك عن طريق مضاعفة السعر فى أوائل الثمانينات .

ألوان التوترو السياسى :

تتكلف زيادة انتاج الطاقة والحفاظ عليها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ممنا باهظا ، ولكن التعرض لخطر التأثير بضغط منظمة الأوبك ، يتلاشى ويضمحل . ويزداد الاستثمار فى قطاع الطاقة مرات عديدة ، وتصبح الطاقة الجديدة باهظة التكلفة ، ويعنى الحفاظ على الطاقة مزيدا من الإستثمارات وارتفاعا فى أسعار الطاقة . ويفرض رسم استيراد مرتفع على النفط من خارج منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية . وتستهدف الضرائب المرتفعة على استهلاك الطاقة تشجيع المحافظة على الطاقة وتمويل جزء من الاستثمار اللازم . وهناك قيود مباشرة عديدة على استخدام الطاقة : مثل السيطرة المباشرة على الأسعار للحيلولة دون موازنة التكاليف المرتفعة للطاقة من خلال الزيادات السعرية بواسطة الصناعة . ويحتاج كثير من المشروعات الى الاعانات التى تتبعها ألوان من الرقابة الحكومية الشديدة ونجد أن تعبئة رأس المال فى مشروعات لتنمية الطاقة تعتبر من الاستثمارات الأولى والأساسية فى الاقتصاد وأكثر أهمية من أية قطاعات أخرى ، كما تؤدى لبطء الاستهلاك . وتقوم وكالة الطاقة الدولية ، بزعامة الولايات المتحدة بتنسيق جهود الطاقة ، وتوجيه بعض المساعدات المالية لمشروعات الطاقة فى الدول الأعضاء الأشد فقرا . كما يستهدف تنسيق الولايات المتحدة لجهود الطاقة الى خلق الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء .

وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإن الأثر الرئيسي لجهود الطاقة يتمثل في مزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية ، ولهذا السبب وللتكاليف المرتفعة للاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة ، تلمس معارضة متزايدة لهذا التدخل في دول التعاون الاقتصادي والتنمية . ومصدر هذه المعارضة نقابات العمال التي تحرض على نمو الاستهلاك الفردي الخاص ، وكذلك مصدرها من قطاعات الصناعة التي تعاني من قلة رؤوس الأموال . وتصبح الحكمة من هذه الجهود موضع تساؤل بسبب التضخمات المحلية والاختلاف بين السعر الداخل للطاقة في وكالة الطاقة الدولية والسعر الدولي للنفط .

وتتأثر الدول الأقل نموا بطريقتين مختلفتين : فسر النفط المعتدل يمكن بعض الدول الأقل نموا من زيادة وارداتها النفطية دون ضغوط مرهقة على موازين حساباتها الجارية ، ومن ناحية أخرى ، فإن برامج الطاقة المنشودة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لها تأثير عكسي على صادرات معظم الدول الأقل نموا ، وعلى طلب المواد الأولية ، وعلى حجم المونة الاقتصادية . وعلى العموم فإن الدول الأقل نموا تواجه موقفا أسوأ من الموقف الذي تواجهه في نموذج الطلب المرتفع ، وكذلك يتحدد انتشار التكنولوجيا النووية ، وبرغم ذلك يظل وضع أفقر الدول الأقل نمو خطيرا بسبب عدم قدرتها على سداد ثمن الطاقة وخسارتها للمعونة .

والأثر الرئيسي في دول (الأوبك) هو زيادة الاحباط السياسي ، ويحتمل أن يؤدي مثل هذا (النموذج) إلى انهيار التكتل وبدافع من اليأس ، قد تحاول الدول المنافسة فيما بينها تخفيض الأسعار ، وبالتالي ينهار (التكتل) ومن ناحية أخرى ، فقد يكون رد فعل (الأوبك) جماعيا بزيادة سعرية حادة على أمل تعطيم تضامن وكالة الطاقة الدولية بعرض اتفاقيات خاصة للدول التي تتخلى عن رسم الاستيراد الموحد على النفط من خارج دول وكالة الطاقة الدولية ، ومثل هذا الموقف قليل بأن يضع حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مشكلة عسيرة . فالسعر الدولي الجديد للنفط مضافا إليه رسم الاستيراد ، قد يخلق على الأرجح مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرة في الدول المستهلكة والتخلي عن رسم الاستيراد سوف يكون المخرج من هذه المشكلات ، ولكنه يعوق الانتقال إلى أشكال أخرى من الطاقة كما قد يضعف من تضامن المستهلكين .

الأوهام

من أهم الآثار السلبية للنظام النفطى الثانى ، هو أنه يشوه مفهومنا لدى خطورة والحاح مشكلات الطاقة فى العالم . فمن أزمة النفط عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ فقد كيف الاقتصاد العالمى نفسه مع الأسعار النفطية المرتفعة ومع الهيكل الجديد لسوق النفط ، وبالتالى ، ففى أواخر السبعينات ، ظهر ما يشبه الاستقرار ، مع الميل بين أوساط العامة والساسة الى تجاهل العيوب الهيكلية الخطيرة فى سوق النفط ، سواء فى قاعدة الوارد أو فى التنظيم السياسى لهذا السوق .

وهناك تردد فى قبول الحقيقة التى تقول بأن العالم يواجه لأول مرة منذ بداية انتشار التصنيع ، تكاليف حقيقية متزايدة للطاقة ، وأن الثمانينات وربما بقية هذا القرن سوف تكون فترة الطاقة الباهظة التكاليف ، وربما الطاقة النادرة والشميعة . كما أنه لا زال هناك اعتقاد سائد بأنه ليس ثمة قيود أو ضغوط خاصة بامداد الطاقة ، وأن مشكلات الامداد الناتجة إنما تدبرها المؤسسات الصناعية للنفط أو منظمة (الأوبك) .

ونتيجة لذلك ، فهناك تردد فى المحافظة على الطاقة ، وغالبا ما يرتبط هذا بالاعتقاد أن الوصول الى الطاقة الرخيصة والوفرة حق طبيعى (١) . وهذه الآراء أكثر شيوعا وانتشارا فى الولايات المتحدة منها فى غرب أوروبا واليابان ، وهذا أمر مفهوم فى ضوء الوفرة السابقة للطاقة فى أمريكا الشمالية . ولكن اليوم وفى ظل موقف تاريخى مختلف فإن هذه الآراء تعتبر غير مسئولة وتحمل فى طياتها الخطر بالنسبة لأمريكا الشمالية ، وبالنسبة للعالم .

وتبعاً لذلك ، توافق وتعاصب محاولات تخزين الطاقة ، والتوسع فى الامدادات المحلية للطاقة ، فستستخدم الواردات النفطية لحل مشكلات الطاقة المحلية .

(١) وليام هـ. مهنك ، النتائج الاقتصادية للإلحاح لارتفاع أسعار الطاقة فى الولايات المتحدة ، صحيفة الطاقة والتنمية ، ربيع ١٩٧٦ ص ٢٢٢ .

ولقد كان نمو الواردات النفطية في الولايات المتحدة في السبعينات العامل الحيوى الخطير فى سوق النفط العالمية ، ولكن ذلك يجب ألا يستمر فترة طويلة •

أولا : أن الاستهلاك المتزايد لموارد الطاقة الأجنبية بواسطة دولة ذات مستوى استهلاكى مرتفع نسبيا فى مجال الطاقة وذات مصادر طاقة محلية كبيرة يحتمل أن يخلق ألوانا من التوتر السياسى مع أقرب الحلفاء وشركاء التجارة (١) •

وثانيا : أنه يتجاهل المشكلة الأساسية للطاقة ، فان الولايات المتحدة تزيد من حدة الاختلاف بين المستوى التكنولوجى ومستوى السوق بالنسبة للطاقة ، وبالتالى فهى تسهم فى التحرك نحو ندرة الطاقة •

ولم تلتزم الدول المصدرة للنفط بالوفاء • لمجمل طلب العالم كله من النفط، ولا يمكن أن نتوقع منها أن تستوعب الى ما لا نهاية الاختلاف بين الطلب على الطاقة وامداداتها لبقية دول العالم • واذا ما وضعت (الأوبك) حدا أقصى على امداداتها ، فقد تظهر أزمات كبرى بين المستهلكين ، وفيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبين دول (الأوبك) •

ومن العوامل الأساسية فى تجنب أو فى أحداث مثل هذه الأزمات الطلب الأمريكى على الواردات النهائية وهذا يضع على كاهل الولايات المتحدة مسئولية دقيقة فى سوق النفط العالمية ومن ثم فان سياستها فى مجال الطاقة من الأمور التى تهتم بها بقية دول العالم •

ويوجد فى الولايات المتحدة اعتقاد سائد بأن العالم الغربى يستطيع تجاوز الموقف الصعير للطاقة فى السنوات القادمة ، وأن هذا هو الحل المستحسن لانه يتجنب أى التزامات رسمية • ومع ذلك فلا بد أن يكون واضحا من هذه المشاهد أو السيناريوهات أو النماذج الثلاثة التى سبق أن عرضناها أن تجاوز الأزمة أو الموقف لن يتم بدون تكاليف باهظة ، وبدون أخطار جسيمة •

(١) سيوم براون : عوامل جديدة فى السياسات الدولية ، معهد بروكجز ، واشنطن ، ١٩٧٥ ص ٣٦ وما بعدها •

موجز للقضايا المطروحة

من المرجح أن يكون عقد الثمانينات وربما عقد التسعينات كذلك فترة الطاقة باهظة التكاليف ، والسعر الحقيقي للنفط قد يتضاعف مرتين أو ثلاث مرات قبل أن تتأكد عملية توفير مصادر بديلة للطاقة . وإذا ما سادت الظروف الحالية واستمر الطلب على النفط في النمو ، فإن التغيرات التي سوف تحدث تتمثل في ظهور ارتفاع سعرى كبير بأكثر من ظهور ارتفاع تدريجى . وفى ظل مثل هذه الظروف ، فسوف يتمخض عن السعر الجديد مشكلات خطيرة بالنسبة للدول المستهلكة ، وبالنسبة للاقتصاد العالمى ، وهذا بدوره سوف يكون له أثر سلبي على منتجى النفط كذلك . أضف الى ذلك أن امدادات النفط والطاقة سوف تكون شحيحة . وسوف يكون لمثل هذه التطورات بوضوح مضامين قصيرة المدى ووسيلة المدى على مستهلكى الطاقة ، ومضامين بعيدة المدى لها نفس القدر من الأهمية بالنسبة للدول المنتجة للنفط .

وامدادات النفط ليست مضمونة بالنسبة للدول الصناعية المستهلكة للنفط ، لأن الامدادات النفطية الزائدة من (الاوبك) قد لا تتوافر فى نهاية الامر وبشكل قوى بأى سعر من الاسعار . وفضلا عن ذلك فإن الامدادات البديلة للطاقة ليست مضمونة أيضا ؛ لأن تطويرها يتعطل بفعل الظروف فى سوق النفط . كما أن احتمال حدوث أزمات مادية فعلية بالإضافة الى مشكلة سداد ثمن النفط الباهظ التكاليف يحد من احتمالات النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية المستهلكة . وكذلك فإن احتمال حدوث قفزة مذهلة فى الاسعار تهدد الاستقرار الاقتصادى ، اذ يمكنها استثارة موجة تضخمية قوية جديدة .

والمرح السياسى المحلى فى معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مهماً لأن يتحول الى عدم الاستقرار ، وبدرجة عالية من الاستقطاب بسبب التكتسات الاقتصادية والتضخم والبطالة ، وكثير من البلاد قد يختار انتهاز سياسة تجارية تقييدية ووقف مناخ التحرر والانفتاح فى التجارة العالمية .

وفى النهاية فإن السوق العالمية المقيّدة قد يخلق على أرجح الاحتمالات الوانا عنيفة من التوتر داخل الولايات المتحدة وحلفائها الاساسيين ، وتنافس الولايات المتحدة ، وغرب أوروبا ، واليابان على مودة ورضاء الدول المنتجة للنفط ، ومن ثم فإن السوق العالمية المقيّدة للنفط كقيلة بأن تقتت نظام التحالف الغربى اقتصاديا وسياسيا .

وبالنسبة للدول الأقل نموا ، فإن أخطر الاحتمالات هى أن التنمية الاقتصادية سوف تتوقف نهائيا بسبب القفزة السعرية الجديدة فى النفط ، وسوف تواجه بعض الدول الأشد فقرا نكسات خطيرة ، وسيكون لذلك آثار سياسية مهمة . وقد تحول محل الأنظمة المعتدلة مجموعات جديدة تتطرف فى معارضتها للغرب . وعندئذ توجه الدول الأقل نموا اللوم من جديد الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبسبب التطرف فى الاستهلاك . ويمكن عندئذ اعتباره انتصارا جديدا للجنوب على الشمال ، حتى ولو الحق الضرر بمعظم الدول الأقل نموا .

ويعتبر البترول بالنسبة لمعظم مصدري النفط الثروة القومية الوحيدة المهمة . وهى قد تحقق مكاسب قصيرة المدى من الزيادة الجديدة الحادة فى سعر النفط ولكنها تتأثر بشكل متزايد بأداء الاقتصاد الدولى وبصفة خاصة نتيجة لاقتصاديات منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فسوف تعاني هذه الدول على المدى البعيد ، ويتوقف نموها الاقتصادى المستمر على القيمة طويلة الأجل للنفط وقدرتها على تنوع مصادر دخلها . فضلا عن ذلك ، فإن منظمة الأوبك تهدد تهديدا مباشرا نتيجة للصراع المكشوف بين أعضائها بسبب الأسعار والامدادات ، مما قد يتسبب فى تفتيت أو تدمير (التكتل) . كما قد تنهار وحدة منتجي النفط نتيجة لالوان التوتر والصراعات داخل الدول الأقل نموا تجاه مسائل الأسعار النفطية واتجاه علاقات الشمال والجنوب .

احتمالات التغيير

ان النظام النفطى الثانى ، فى ضوء عدم الاستقرار السياسى والمشكلات الهيكلية الأساسية التى يتسم بها لا يحتمل أن يستمر وقتاً طويلاً . وبغض النظر عن مدى سرعة ارتفاع الأسعار، فسوف يصل النظام النفطى الثانى الى نقطة تحول حاسمة حين يقترب الطلب العالمى على النفط من مستوى الامدادات التى تحرم دول الأوبك وتقدر على توفيرها . ومع ازدياد وضوح ندرة النفط ، فسوف يزداد توتر نظام التحالف الغربى ، وسوف يزداد الاعلان الصريح لنقد أوروبا الغربية واليابان للسلوك الأمريكى فى مجال الطاقة ، باعتبار أن الولايات المتحدة تمثل مشكلة العالم الأول فى مجال الطاقة ، ومن ثم فهى الدولة التى تتحمل اللوم بسبب الأزمة . وقد يستتبع ذلك التفاوض حول اتفاقيات ثنائية مهمة بين أعضاء منظمة الأوبك ودول أوروبا الغربية واليابان مما يزعزع موقف الولايات المتحدة فى اطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وفى هذا الموقف فإن حكومة الولايات المتحدة ، ولا سيما اذا حقلت نجاحات قليلة فى تنفيذ سياساتها فى الطاقة داخليا ، سوف تحاول التصرف على النطاق الدولى . وسوف يكون أمام الأمريكين الاختيار لمحاولة اما تنظيم جبهة للدول المستهلكة بسياسة هجومية نحو منتجى النفط أو محاولة زعامة العالم تجاه نوع من الاتفاقية العالمية للطاقة .

وبمعنى الاختيار الأول صراعا مكشوفاً داخل منظمة الأوبك يستهدف ممارسة الضغط على منتجى النفط لتزويد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بزيادة من النفط بشروط أفضل . وهذا لن يكون له من نتيجة سوى تأجيل مشكلات الطاقة فى العالم ؛ لأنه لم يشرع فى التعامل مع مشكلة الانتقال الى المصادر البديلة للطاقة . والاختيار الثانى يمكن أن يشكل نطقاً نفطياً جديداً يحقق الاستقرار لسوق الطاقة فى العالم ، ومثل هذا الاتفاق سوف يكون مكلفاً ، ولكنه سوف يتيح أمناً طويلاً الأجل لكل من المنتجين والمستهلكين . وتتوقف النتيجة الى حد كبير على الاختيار السياسى للولايات المتحدة ، ومع ذلك فإن دول منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية ذات المصالح المهمة المشتركة مع منظمة (الأوبك) مثل بريطانيا والنرويج يمكن أن تلعب دورا مهما كوسطاء بين مجموعتي الدول في المنظمتين .

وإن نجاح الاختيار الاول : أى اتخاذ الولايات المتحدة لموقف هجومي ، أبعد ما يكون عن اليقين : فالاحتلال العسكرى لحقول النفط المهمة أمر غير واقعى وبعيد الاحتمال . فالمسألة معقدة من الناحية العسكرية ، ومن ناحية الامدادات والتموين . ومن المؤكد أنها تخلق فوضى سياسية هائلة . أما المنهج الأقرب الى الواقع فهو من خلال وحدة وكالة الطاقة الدولية وتطبيق الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية . وفى ضوء الخلافات داخل منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فإن تنظيم وبقاء وقيادة مثل هذه الكتلة مسألة صعبة وإذا تماسكت هذه الكتلة فإن موقفها التفاوضى فى سوق النفط العالمية يعتبر ضعيفا بالنسبة لمنظمة (الأوبك) والأمل الوحيد لوكالة الطاقة الدولية يكمن فى برنامج هائل للاكتفاء الذاتى من الطاقة يمكن أن يصبح لهذه الكتلة نوع من القوة التفاوضية الحقيقية . وليست هذه بتبعية الحال استراتيجية قصيرة المدى ، وليس هناك ما يضمن نجاحها ، وفى نفس الوقت ، فإن منتجات النفط قادرون على رفع الأسعار واحباط نجاحها بعقد صفقات ثنائية مع الدول المنفردة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وقد يقال : أنه ليس من الضرورى عقد اتفاقية عالمية للطاقة ، وأنها لن تكون أكثر من هيكل دولى بيروقراطى ، وأن السوق سوف يجد حلوله الخاصة . ومن الناحية التاريخية فقد أثبتت معظم التنبؤات الخاصة بندرة الطاقة ، كذبا وزيفها (١) ، والعالم اليوم أكثر استعدادا من أى وقت مضى لمواجهة استنزاف موارد مهمة بالتجديد والابتكار التكنولوجى (٢) . والتكنولوجيا المتغيرة حل من الحلول المبتكرة بصفة خاصة وبطريقة لا مركزية وبفعل عوامل السوق ، ومن ثم ، فهناك خطر تعويق التغير التكنولوجى إذا عقلت اتفاقية دولية بسبب التدخل فى السوق .

(١) جون بليز ، السيطرة على النفط ، نيويورك ١٩٧٦ ص ١٥ وما بعدها .

(٢) ستيفارت هيمان ، وجيمس كانون ، مستقبل النفط والصناعة ، والتكنولوجيات

النفط ، كامبريدج ، ١٩٧٧ ص ١٠ .

وللحل عن طريق السوق تكاليفه الواضحة ، وتدل التجربة التاريخية على أن الأمر يستغرق ما بين ٣٠ الى ٥٠ عاما لكي يسود مصدر جديد من مصادر الطاقة في مركبات الوقود للمجتمعات الصناعية(١) .

وخلال فترة التكيف والتأقلم ، يواجه العالم خطر الكساد الاقتصادي الطويل ، وقد تكون المحافظة على الطاقة على نطاق كبير مسألة ممكنة نظريا ، ولكن التجربة السابقة تدل على أن المحافظة على الطاقة أمر عسير التحقيق ، كما أنها باهظة التكاليف ، ولن تكون مؤثرة الا بعد وقت طويل . فضلا عن ذلك ، فإن الحلول التي تصاغ عن طريق السوق غير متكافئة . فهي تميل لتأييد الأقوياء الأكثر تنظيما ، والأكثر موارد وثراء ، ضد الضعفاء الأقل تنظيما والأشد فقرا . ومن الجوانب المهمة لمشكلة الطاقة في العالم هي أن الدول الأفقر ، أي الدول الأقل نموا ، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والأوبك الأقل حظا في الثراء ، يلحق بها القدر البالغ ، وإن الحل الناتج عن عوامل السوق وحدها سوف يزيد بالتأكيد من الفوارق الاقتصادية بين الأمم . وقد تستفيد الولايات المتحدة ، والنرويج والسعودية بينما تعاني معظم الدول الأخرى - وقد يكون لذلك آثار اقتصادية سلبية على المدى البعيد بالنسبة للدول الأغنى ، ولكن المؤكد أن ذلك سوف يخلق ألوانا من التوتر السياسي الدولي . وسوق الطاقة الدولية أبعد ما تكون بالفعل عن نموذج السوق الحرة في علم الاقتصاد الكلاسيكي الحديث ، فالتكبتل القوي والتدخل الحكومي يتيح لسياسات الطاقة نفوذا حاسما في تشكيل هذه السوق . ومن ثم فإن الحل السياسي في شكل اتفاقية دولية للطاقة لن تكون خطوة متطرفة بالنسبة للأساليب والأعراف المستقرة في السوق الدولية للطاقة . والاتفاقية سوف تتيح أطارا أقرب الى المنطق والتسامك لاداء السوق مما يتيحها التكتل الحالي ، والتدخلات غير المنسقة من جانب الحكومات .

ولا بد من تلبية ثلاث مجموعات أساسية من الشروط لنجاح اتفاقية دولية للنفط ، أولا : أن المشتركين الأساسيين في سوق النفط الدولي أي المستهلكين

(١) هانز بورمانس ، المصادر الجديدة للطاقة ، في كتاب رجائي ملاح ، وكارل ماكجوير ، دوليات المتحطة وموارد الطاقة في العالم ، كولورادو ١٩٧٧ ص ٨٤ .

من الدول الصناعية ، والمتعجين ، والمستهلكين من الدول النامية ، لا بد وأن يتفقوا على أن النمط التنظيمي الحالي لسوق النفط غير سليم وذلك كأساس أولى للتفاوض فيما بينهم . وقد ظهر اهتمام واضح بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول الأقل نمواً بإبرام اتفاقية دولية للنفط ، ولكن هذا الاهتمام ارتبط بالتنمية الاقتصادية وإدارة أسواق الموارد الأولية ، ولا تهتم دول منظمة (الأوبك) باتفاقية للطاقة إلا إذا تحققت في إطار علاقات الشمال والجنوب . وفي مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، رفضت مجموعة الدول النامية الدخول في أي نوع من الاتفاقيات التي تضمن امدادات الطاقة والاسعار ما لم توضع اتفاقية عامة للتنمية الاقتصادية والمواد الخام ، وأعربت السعودية عن عدم ارتياحها في أعقاب فشل مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي برفع أسعار النفط بنسبة ٥ ٪ .

وبين المستهلكين من الدول الصناعية نجد استعداداً طفيفاً ومحدوداً لقبول مطالب العالم الثالث كمن لاتفاقية الطاقة . كما أن هناك تفاوتاً واختلافاً في الرأي تجاه الحاجة لمقد اتفاقية دولية للطاقة . مع تأييد غرب أوروبا للفكرة أكثر من اليابان والولايات المتحدة ، ولذلك فاما أن تتخلى دول (الأوبك) عن الصلة بين الطاقة ومطالب الدول الأقل نمواً أو أن تقبل الدول الصناعية المستهلكة هذه الصلة بجعل هدف الاتفاقية حقيقة ممكنة .

وفي ضوء علاقات القوى في سوق النفط العالمية فمن غير المحتمل أن تتخلى دول منظمة (الأوبك) عن موقفها ، فدول الأوبك تطور موقفها التفاوضي وتكتسب قاعدة سكانية إضافية لمطالبها من خلال ارتباطها مع بقية دول العالم الثالث . وإذا ما انزلت سياسياً عن الدول الأقل نمواً فسوف تكون أضعف في عالم يتألف أساساً من دول مستوردة للنفط . ومع تحسن الموقف التفاوضي لدول الأوبك وتدهور الموقف التفاوضي للدول الصناعية المستوردة للنفط بسبب ازدياد اعتمادها على النفط المستورد ، فالفرصة ضئيلة في تخفيف دول الأوبك للتشدد في موقفها بل على النقيض من ذلك ، فإن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا بد وأن تتراجع من أجل الحصول على اتفاقية للطاقة . وعلى (م ٩ - السياسة النفطية)

أى حال فإن اتفاقية الطاقة التى تستبعد الدول الأقل نمواً ، هى اتفاقية غير مستحسنة وغير ممكنة سياسياً . ولذلك فإن تفهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لقوة الروابط بين دول الأوبك والدول الأقل نمواً ، ولأن موقفها التفاوضى يزداد تدهوراً تدريجياً ، ولأن اتفاقية دولية للنفط مسألة حتمية ، هذا التفهم سوف يتيح الأساس للتفاهم .

أما الشرط الثانى : فهو ضرورة وجود توافق مبدئى فى الرأى تجاه بعض المبادئ الأساسية المحدودة :

١ - ان دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر من أجل قوتها الاقتصادية ، وهى مجموعة مسئولة عن تنمية الاقتصاد العالمى وامدادات الطاقة فى العالم .

٢ - ان استنزاف الموارد النفطية المنتهية فى العالم سوف يتزامن مع حاجات المستهلكين ، وتنمية الموارد البديلة للطاقة لانتاحة الانتقال من النفط الى البدائل .

٣ - ضرورة زيادة الدول المصدرة للنفط لانتاجها من النفط الى الحد المتفق عليه . وفى المقابل لا بد وأن تتاح لها فرص أكبر لتنمية موارد بديلة للدخل ، فى شكل التصنيع والاستثمار الأجنبى، وبالإضافة الى ذلك فإن الفوائض المالية من التجارة الدولية للبترول لا بد وأن يعاد دورانها طبقاً لضمانات مرضية للأطراف كلها .

٤ - ضرورة تشجيع التعاون بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول الأوبك فى اطار التعاون بين الشمال والجنوب ، وعلى سبيل المثال : يكون بتطوير نقل التكنولوجيا وتيسير الوصول الى أسواق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أمام مصدري النفط والدول الأقل نمواً .

والشرط الثالث : هو أن مصالح مختلف الأطراف المعنية لا بد من التنسيق بينها بقدر الامكان كأساس لاتفاقية ناجحة . وهذا يعنى أساساً أن الصراعات

المحتملة المتصلة بمصالح نفطية محددة لا بد من مواجهتها باهتمامات عامة ومتبادلة . والنفط مصدر واضح للصراعات المحتملة ، ولكن المصالح العامة طويلة الأجل للأطراف المعنية متلاقية في أسسها ، ولدى كل الأطراف رغبة قوية في تجنب الفوضى الدولية ، والكساد الاقتصادى ، وانهيار الاقتصاد العالمى ، والنكسة الاقتصادية والمالية فى الدول الأقل نمواً ، والتطرف البالغ فى الدول المصدرة للنفط أو التدخل الغربى فى الدول المنتجة للنفط .

وان حقيقة تلاقى المصالح السياسية العامة بأكثر مما تتلاقى المصالح النفطية المحددة ، مثل الأسعار والامدادات ، وأنماط الاستهلاك ، يتيح نوعاً من المرونة فى تكوين حل توفيقى بين الجانبين . وهذا النوع من التعاون هو المفتاح لظهور نظام نفطى ثالث قابل للحياة والاستمرار .

الفصل السابع

أنماط التعاون

يتضمن الاعتماد المتزايد لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على نفط منظمة دول (الأوبك) أهدافا سياسية رشيقة معينة بالنسبة لعلاقاتها مع دول الأوبك .

١ - ضرورة تجنب المواجهة والصدام فى القضايا ذات الأهمية المباشرة ؛ لأن دول الأوبك على المدى القصير فى موقف أفضل فى ضوء فوائدها المالية .

٢ - المناقش قصير الأجل يتحتم تمويضه وموازنته بتطوير المصالح المشتركة فى القضايا ذات الأهمية طويلة الأجل .

٣ - ضرورة تشجيع دول الأوبك لتطوير سياسة منلعية تسمح بتوزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية فى العالم وتحفز تدريجيا على تطوير الموارد البديلة للطاقة .

٤ - ضرورة تشجيع دول (الأوبك) على زيادة انتاجها من النفط والاستثمار فى التنمية الاقتصادية والثروات الأجنبية بدلا من الاستثمار فى النفط الكامن فى باطن الأرض .

٥ - ضرورة تشجيع دول الأوبك على استخدام الدخل المستمر من النفط على نحو يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمى وعلى احتمالات نموه .

ولا بد لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من الاعتراف بأن اعتمادها على الواردات النفطية يتضمن نقلا متزايدا للموارد الحقيقية منها الى دول (الأوبك)

ولا يمكنها دون تقبل هذه الحقيقة أن تؤثر على شكل وتوقيت النقل • والاختيارات في جوهرها اما نقلا شاملا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا او نقلا تدريجيا خلال فترة زمنية أطول •

وبالنسبة للدول المستهلكة فان النقل المؤجل هو المفضل ؛ لأنه يتيح الوقت لتوسيع قاعدتها الانتاجية التي يمكن من خلالها انتاج السلع والخدمات لنقلها مستقبلا وهناك اهتمام سائد في الغرب تجاه فوائض دول (الاوبيك) ، لكن تفضيل اوساط عديدة لاستيعاب هذه الفوائض بالنمو المباشر للصادرات الموجهة الى دول الاوبيك هو تفضيل ظاهري مخادع ، فالنقل السريع في شكل المستوى المرتفع من الصادرات الى دول الاوبيك ، معناه أن الموارد لن تستخدم للاستهلاك في الاستثمار في الداخل ، لكن ارجاء النقل من خلال الديون الى دول (الأوبيك) يتيح لأعضاء (التكتل) حق المطالبة بالسلع والخدمات في المستقبل ، وفي نفس الوقت ، فانه يمكن استخدام الموارد للتوسع الاقتصادي المحلي في دول التعاون الاقتصادي والتنمية • ومن الواضح أن شكل وتوقيت النقل ينطويان على أهمية كبرى بالنسبة للقوة الاقتصادية للدول المستهلكة •

بعض الأسباب الكبرى للأفضلية الواضحة في كثير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنقل السريع للموارد الافتقار الى الوسائل الدولية لتنظيم الفوائض والموامة بينهما وبين جوانب العجز الناتجة عن ارتفاع سعر النفط • وتسعى معظم الدول الى تجنب جوانب العجز الخطير ، وليس هناك اطار دولي لموامة ألوان العجز الحتمية الناتجة عن الواردات النفطية الكثيرة • وفضلا عن ذلك ، فان معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تتلقى استثمارات مالية كبيرة من الدول المصدرة ذات الفوائض • ففوائض دول الأوبيك - الى حد كبير - قد وضعت في ودائع قصيرة الأجل في الولايات المتحدة ، ولقد أدى هذا الى نقل للأموال في حدود كبيرة الى الولايات المتحدة من الدول الأفقر في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبخاصة في أولوبا الغربية ، وبما يزيد من المرونة الامريكية على حساب الدول الأخرى في منطقة التعاون الدولي والتنمية • اما مع وجود اطار دولي للموامة بين الفوائض وألوان العجز المرتبطة بالنفط ، فسوف يكون من الأيسر على الدول الأفقر في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جميع جوانب العجز والحفاظ على النمو الاقتصادي •

ان اعتماد منظمة الأوبك على منطقة دول التعاون الاقتصادي والتنمية كسوق لنفطها ، وكمصدر لوارداتها ، وكمكان لاستثمار فوائدها المالية ، ينطوى على عدد من الأهداف الرشيدة بالنسبة لسياساتها تجاه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية •

١ - ضرورة تجنب المواجهة والاحتكاك فى القضايا المهمة على المدى البعيد
لأن موقف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف يتحسن على المدى البعيد •

٢ - ضرورة موازنة التناقض على المدى الطويل باستخدام الموقف المتفوق
قصير الأجل لتطوير المصالح المشتركة •

٣ - ضرورة تشجيع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتطوير مزيج
من السياسة الاقتصادية ، وسياسة للطاقة يسمح بنمو اقتصادى مستقر مع تنمية
تدرجية للمصادر البديلة للطاقة ، وإتاحة عائد عادل لاستثمارات الأوبك ،
وضمن الأسواق المستقلة لنفط (الأوبك) دون ضغوط لا موجب لها على
احتياطيات النفط •

٤ - ضرورة تشجيع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على قبول
الاستثمارات والواردات غير النفطية من دول الأوبك •

٥ - ضرورة تشجيع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تطوير
مؤسسات وسياسات نقدية تستطيع أن توائم فوائض (الأوبك) على نحو يعود
بالفائدة على الاقتصاد العالمى واحتمالات نموه •

ولابد وأن تدرك منظمة (الأوبك) أن تطورها الاقتصادي ونقل المسار
الحقيقية التى تستطيع الحصول عليها من النفط ، إنما يتوقف الى حد ما ، على
قوة اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهذا يؤثر على شكل وتوقيت
النقل • ودول الأوبك مثلها كمثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
أمامها الاختيار إما أسلوب النقل الشامل خلال فترة زمنية وجيزة أو النقل
التدرجى خلال فترة زمنية أطول :

ولدول (الأوبيك) مصلحة في النقل (السريع) حيث يمكن استخدامه لتوسيع اقتصادها المحلي ، وبالتالي تزيد ثم تنوع من إنتاجها للمقبل على الأرباح .
على أن الاستخدام الأمثل لعائدات النفط ، يتحدد بفعل قيود داخلية في كثير من دول الأوبيك وليس فقط في الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكاني المحدود . فبعد تجاوز نقطة معينة ، ومع المستويات المتزايدة بشكل سريع في الاستثمارات في التنمية المحلية ، فسرعان ما يهبط معدل العائد (١) . أن الإفراط في دفع أموال كثيرة في شرايين الاقتصاد المحلي قد يعود بالضرر على المدى البعيد ، إذ يفسر عملية النمو على المستوى الاقتصادي الأدنى ، وبالتالي يقلل من عنصر الكفاءة ويخلق الاختناقات ، بالإضافة إلى توليد ضغوط تضخمية مهمة (٢) .

تتطلب الاستراتيجية الرشيدة للتنمية ، التخطيط والتنسيق والتعميس والنمو المتوازن ، ومن الواجبات الأساسية تنويع الاقتصاد وتحسين كفاءة المؤسسات الخاصة ، وعرض النقد السائل ليس سوى عنصر من العناصر الأساسية وإذا أفرط في استخدامه ، يمكن أن يعقد هذه المهمة بدلا من تيسيرها .

ويرتبط بذلك ، أنه على المستوى الحكومي ، فالمجازفة بالوصول السهل لرأس المال يمكن أن يشجع التورط في مشروعات صناعية سيئة التخطيط وما يستتبع ذلك من خسائر . أن الاشتراك المقترح والواسع النطاق لمنتجى النفط في الشرق الأوسط في صناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية ، ذات العائد غير المؤكد على أحسن القروض ، خير مثال على ذلك (٣) . ومن ثم فإنه بالنسبة لدول الأوبيك وبعد بلوغ مستوى معين ، فإن النقل المرجأ للدخل قد يكون هو الأفضل .

إن عدم الوثوق في سوق النفط في المستقبل ، وبخاصة عدم الوثوق والأرجحية في العائدات على الأصول الأجنبية لها على الأرجح إلى حد كبير المسئولة

(١) أنور جبري ، أزمة النفط ، في دراسة الألاغ وماكجوير ، الولايات المتحدة ، وموارد الطاقة في العالم ص ١٣٦ .

(٢) فالحصر السابق ص ١٣٠ .

(٣) لويس تيرلر ، وجيمس بيدور ، الصناعات البتروكيمياوية وتكرير النفط في السعودية وإيران ، مجلة الشؤون الدولية ، أكتوبر ١٩٧٧ ص ٥٧٥ .

عن وجود رغبة لدى كثير من دول (الأوبك) للنقل الفوري والمباشر للموارد . وهذا يرجع الى غياب الاطار الدولى لترتيب الفوائض وسياسات الاستثمار لمنتجى النفط . وبدون قدر من الاستقرار يمكن أن تتعاطم المخاوف فى دول (الأوبك) من ألا تكفى العوائد على استثماراتها فى دول منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية . وقد يفضى هذا بسهولة الى سياسات أكثر تقييدا فى انتاج النفط ، بما يصود بالضرر على اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وربما ضد المصالح طويلة الاجل لدول (الأوبك) .

وتدل التجربة الاخيرة على أن العائد على ثروات (الأوبك) الموجودة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لم يتجاوز المعدل العام للتضخم ... وأن الاسعار التصديرية قد تضخمت بالنسبة للمستوى العام للأسعار ومن ثم اتاحة عائد لدول (الأوبك) أقل مما كان متوقعا لها أن تحصل عليه لو أنها احتفظت بنفطها فى باطن الارض وخفضت من النقل الحقيقى للموارد . ويمكن اعتبار هذه المكاسب بمثابة اختيار للدول المستهلكة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من منظور قصير الاجل فحسب .

ان فقدان العوائد المحتملة لابد وأن يتحول الى قلق متزايد بالنسبة لدول (الأوبك) ، وما لم يتضائل ويخف هذا القلق فقد يؤدى الى انخفاض فى امدادات النفط المستقبلية ، مما قد يضر باقتصاديات دول التعاون الاقتصادى والتنمية .

وكما اتضح فى النماذج ، والمشاهد (السيناريوهات) فإن الضغط على سعر النفط قد يتطور سواء من الطلب فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية أم من ارتفاع معدل نمو الواردات فى دول (الأوبك) ذاتها . وبالتالى ، فانه لكل من المنتجين والمستهلكين مصلحة فى النقل التدريجى للموارد خلال فترة طويلة . ومع ذلك فبسبب الافتقار الى الضمانات لدى كل جانب من الجانبين فإن كليهما ينزع الى انتهاز سياسة متباينة تهدد امكانياته فى النمو الاقتصادى على المدى البعيد (١) .

• ان المشكلات التي تواجه الدول المنتجة تتماثل تماثلا كبيرا مع المشكلات التي تواجه الدول المستهلكة كما أن أهدافها السياسية متكاملة ، وهذا من شأنه أن يجعل التسوية الدولية أو الاتفاق الدولي حلا رشيدا ومنطقيا ، اذ يمكن أن يتيح لكلا الجانبين الضمان الذي يحتاجان اليه لانتهاج سياسة تخدم مصلحة كل منهما على أفضل وجه •

الموازانات السياسية

لا بد لأي اتفاق بالتفاوض حول الطاقة ، لكي يكون اتفاقا فعالا ، أن يتضمن ضمانات رسمية متبادلة تضمن المصالح الأساسية لكل من دول منظمة التعاون الدولي للتنمية ودول منظمة (الأوبك) وهذا يعني أنه على كل طرف أن يقدم تفضيلات سياسية ، بما يقلل قدرها من حريتها في الحركة •

ولدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصلحة حيوية في زيادة امدادات النفط وتجنب خطوة الصدمة السعريّة الجديدة ، وهذا يعني الاستنزاف السريع لاحتياطيات الأوبك النفطية • وللحصول على ضمان رسمي لذلك ، فلا بد وأن تعرض على دول (الأوبك) معاملة تفضيلية في مسائل الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا • وعلى سبيل المثال : فإن السندات الحكومية العادية قد تتآكل بفعل التضخم ، ولكن نوعا جديدا من السندات الحكومية النفطية قد ينظم بحيث يتيح للمستثمرين من دول (الأوبك) مزيدا من الضمان • وبالإضافة الى هذه الفوائد ، فلا بد وأن يسمح لمصدرى النفط المشاركة ماليا في قطاعات الطاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبحيث يشركها في تطوير الموارد البديلة للطاقة • ويعني هذا النوع من التنازلات أنه لا بد وأن تقبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوجود أقوى لمنظمة (الأوبك) في اقتصادياتها وفي سياساتها الاقتصادية والمالية والتجارية ولا بد وأن تراعى مصالح دول (الأوبك) بوضوح أكبر • وقد تكون هذه على ما يبدو مساومة حقيقية ، ولكن شيئا ما على هذا المنوال ضرورى لاقناع مصدرى النفط بقبول اتفاقيته تقي في جوهرها التنازل عن سلاح النفط •

وللدول (الأوبك) مصلحة قوية في تزامن (التنسيق الزمني) بين استنزاف احتياطياتها النفطية ونموها الاقتصادي ، وبصفة خاصة تطوير مواردها الجديدة من الدخل . وأفضل استخدام لسلح النفط هو أن تصبح متقدمة اقتصاديا ، وأن تحصل لنفسها على مزايا طويلة الأجل وللعالم الثالث ككل .

ومن المحتمل أن تظهر لدى الجانبين شكوك خطيرة ومعارضة قوية لعقد اتفاقية نفطية ، وبعد ذلك بالنسبة للدول المستهلكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنظيم أو تقنين اعتمادها على نفط (الأوبك) ، ويعنى ذلك أيضا بالنسبة لدول (الأوبك) التدخل من حريتها المكتسبة حديثا في الحركة في مجال السياسة النفطية ، ولذلك فإنه لكي تصبح اتفاقية النفط مقبولة سياسيا ، فلا بد وأن تتيج مزايا اقتصادية طويلة الأجل لكلا الطرفين توازن هذه التكاليف السياسية .

وإن صياغة الاتفاقية التي ترضى الطرفين لابد وأن تتضمن مجموعة كبيرة من مشكلات النفط والطاقة ، وبالتالي فإنني أقترح حلا متكاملا ، أي مجموعة محددة من المشكلات ، وكلها مترابطة فيما بينها . ونقترح الاتفاقيات التالية :

١ - اتفاقية لسعر النفط ، وامتداد النفط .

٢ - اتفاقية للطاقة والمشاركة .

٣ - اتفاقية للمال والاستثمار .

٤ - اتفاقية للتجارة والتكنولوجيا .

اتفاقية لسعر النفط والامداد النفطى

تتمثل الأهداف الأساسية في اتفاقية سعر النفط والامداد النفطى فى التقريب بين اتجاهات الطلب والعرض فى مجال الطاقة ، وذلك بالحفز على انتاج الطاقة والمحافظة عليها ، والتخفيف تدريجيا من الضغط على النفط ، وتنظيم زيادة بطيئة فى سعر النفط للحيلولة دون حدوث صدمة سعرية جديدة . ومن الوجهة المثالية ، فلا بد من زيادة سعر النفط كمؤشر للضغط على نمو الطلب ، ولا بد لبلوغ السعر مستوى تكلفة البدائل حين يبلغ الضغط على الموارد النفطية المتاحة

نقطة معينة • ويعني هذا عمليا الوصول الى اتفاق على نقطة السعر المرجحة التي سبق أن تناولناها - وجعل زيادات السعر النفطى تتماثل مع نمو الطلب • ولا بد من اتفاق الطرفين على أنه حتى مستوى محدود فسوف يتاح النفط من قبل المنتجين •

ويجب أن يرتبط السعر بسعر أساسي للنفط الخام كما هو الحال الآن في منظمة (الأوبك) حيث يحل السوق الاختلافات حول السعر والنتيجة عن الجودة وتكاليف النقل • والهدف عندئذ هو تقنين وتنظيم الزيادة السعرية خلال الوقت بحيث تحفز على المحافظة على الطاقة ، وتطوير مصادر بديلة للطاقة •

وبرغم البساطة الظاهرة ، لمبدء الارتباط بين السعر والطلب المتزايد على المصدر غير المتجدد فإن هذا المبدأ يثير عدة أسئلة هي : ما هو مستوى التكلفة الفعلية للبدايل التي يجب استخدامها في إطار المنافسة الأبعد عن الكمال في قطاع الطاقة ؟ وإلى أى مدى تتحدد وتقنى الموارد النفطية في العالم ؟ وما هي النقطة التي يبرر عندها الضغط على الموارد تسعيرها تبعا لتكلفة البدائل ؟ ، ثم كيف يوزع العائد النفطى المتزايد الناتج من الارتفاع التدريجى فى السعر ؟

وهذه الأسئلة أساسية ، وليس ثمة إجابات يسيرة وأكثر الحلول عدلا هي أن يتولى فريق منتخب دوليا تقرير مستوى تكلفة البدائل التي تصلح لأن تكون نقطة للرجوع إليها أو نقطة ارشادية ، ومن الأصعب الاتفاق على الاحتياطات النفطية المقدرة فى الوقت الحالى والأسعار المتوقعة ، وكذلك التكنولوجيا وبالتالي يصبح من الأمور بالغة الصعوبة تحديد وقت بلوغ النقطة المرجحة ، وتحديد وقت تعاطم الضغط على الاحتياطى •

وإذا ما ارتبط التسعير وتقديرات الاحتياطى ، فمن المؤكد أن ذلك سوف يؤثر فى سلوك الحكومات والشركات تجاه النفط • وسوف يحاول معظم هؤلاء التعميل فى تقديراتهم لاحتياطياتهم ، على أمل الحصول على أسعار أعلى • وقلة من الدول ، مثل السعودية ، وقد تتجه لسلوك مسلك مختلف على أمل تأخير الزيادة فى السعر • وعلى أى حال ، فإن البحث عن النفط سوف يزداد ولكن دون اعلان

النتائج - ومن ثم فإن الأمر لا يقتصر على مجرد صعوبة تحديد السعر والتوقيت للانتقال إلى مصادر جديدة للطاقة ، بل إنه ينطوي على مشكلات ، لأنه قد يفسر سلوك الحكومات والشركات .

ومن الحلول الممكنة الاتفاق على أن السعر الحقيقي للنفط المسوق دولياً يزداد بمعدل مرة ونصف من حجم الواردات النفطية إلى منطقة دول التعاون الاقتصادي والتنمية . وفي المقابل ، فإن دول منظمة (الأوبك) سوف تضمن مجتمعة الإمدادات النفطية حتى نقطة معينة متفق عليها . وهذا يعنى على سبيل المثال ، أنه حينما تزداد الواردات بنسبة ٥٠٪ مثلاً بالنسبة لصافي الواردات النفطية الحالية إلى دول التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإن الأسعار الحقيقية للنفط سوف ترتفع بنسبة ١٠٠٪ . وسوف يتوقف معدل الزيادة السعرية على النفط سنوياً على نمو الواردات إلى منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وسوف يعكس ضغطاً متزايداً على المصدر غير المتجدد . وإذا ما هيضت الواردات أو ركبت فسوف يظل السعر ثابتاً ، ونتيجة لذلك فإن الحكومات وشركات النفط سوف تجد الحافز لتزويد السوق بقدر ما تحتاجه مطالب دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث أن هذا هو الأسلوب الوحيد للحصول على أعلى سعر ممكن وتخزين النفط قد يؤدي إلى ركود السعر ، وهذا قد يجعل مهمة تحديد وقت ومستوى السعر المخرج الأقل صعوبة وخطورة .

وتتضمن اتفاقية سعر النفط ، والإمداد نوعاً من التصنيف الرقمي أو الفهرسة الرقمية ، حيث لا بد وأن يتحرك السعر الحقيقي للنفط مع ضغط الطلب ، والفهرسة الرقمية شيء بالغ التعقيد من الناحية الفنية (١) ومن الناحية الأساسية لا بد وأن تعكس تضخم الأسعار على واردات الأوبك من منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية . ويمكن وضع هذا الدليل (الرقمي) ولكنه سوف يستغرق وقتاً طويلاً ، وهناك حل دون مستوى الكمال ، وهو استخدام المؤشرات الرقمية لصندوق النقد الدولي بالنسبة لإصدارات السلع من ١٤ دولة صناعية (٢) ، ولكن هذا يستبعد التضخم على الخدمات المستوردة بواسطة دول (الأوبك) مثل المهارات الإدارية

(١) هلموت ميركلاسين ، تقييم الأسعار النفطية ، في دراسة دالاج وماكجوير ، بولويات
التجارة وموارد الطاقة في العالم من ١٦٥ - ١٨٠ .
(٢) نفس المصدر ص ١٦٦ .

الحبوية ، ولا بد من الاتفاق على نوع من الدليل الرقعى ، ولا بد وأن يلقى هذا الموضوع الفنى اهتماما كبيرا بحيث لا تشكل عائقا يحول دون التفاوض حول اتفاق . كما أن نظام التقييم أو (الترميز الرقعى) سوف يجعل حكومات الدول المستهلكة فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية حذرة من الأسعار التضخمية للصادرات ؛ لأن هذا التضخم سوف يرفع سعر النفط .

والاتفاقية لا تثبت فحسب سعر التجارة الدولية للخام الأساسى ، والذي يزيد تدريجيا من دخول مصدرى النفط ، بل تترك الدول المستهلكة تحدد استخدامات النفط على نحو ما تريد .

ومن العناصر الحيوية فى الاتفاقية أنه فى مقابل سعر النفط المرتفع تدريجيا ، فإن المصدرين يضمنون الإمدادات ضمانات جماعية . وقد يخلق هذا توترات خطيرة بين مصدرى النفط بالنسبة لتوزيع الانتاج والدخول . والواقع أن ذلك قد يحدث على نحو ما هو جار فى الوقت الحاضر مع تولى السعودية لدور المنتج (الاحتياطى) ، وفى ضوء الزيادة السعرية يستفيد مصدرى النفط من ذوى الاحتياطيات الصغيرة من العائدات المقبلة من احتياطياتهم النفطية المحدودة ، ولكن الزيادة السعرية سوف تكون تدريجية ، وفى ضوء احتياجاتهم الكبيرة من الدخول ، فإن معظم هذه الدول سوف ينتج باقى درجات طاقتها .

وكذلك مع ارتباط الزيادات السعرية بموجب الاتفاق بالتوسع فى التجارة الدولية للنفط ، فإن منح الإمدادات قد يكون له تأثير سلبى على الأسعار والدخول والواقع فإن دول (الأوبك) الأخرى قد تكون لها مصلحة فى زيادة السعودية لإمداداتها ، وإن الاعتراف بدور السعودية (الاحتياطى) بصراحة قد يساعد على تحقيق الاستقرار فى سوق النفط العالمية .

وفى إطار علاقات الشمال والجنوب ، لا بد وأن تتضمن الاتفاقية تمويضا للدول الأقل نموا بالنسبة للسعر المرتفع للنفط ، ويستند مثل هذا التمويضى على الزيادات فى سعر النفط ، وتلقى الدول الأقل نموا نسبة محددة من هذه الزيادة (والسداد) قد يأخذ شكل الائتمانات القائمة على أساس دليل رقمى لمجمل الناتج

القومي معترف به دوليا ، وعلى ذلك فمع ازدياد مجمل الناتج القومي ، تنخفض (قروض السداد) ويمنح الائتمان لقرض طويل الاجل ، وبأسعار فائدة منخفضة بحيث تسد الدول الأقل نموا في واقع الأمر ، حساباتها من الواردات النفطية بالكامل . وحتى لا يقع عبء ثقيل على الدول المصدرة للنفط ، فلا بد وأن تتولى مؤسسة مالية دولية ادارة هذا القرض أو هذه الائتمانات ، ويفضل أن تكون هذه المؤسسة هي صندوق النقد الدولي . وهذا التعويض للدول الأقل نموا سوف يكون مساعدة مهمة لميزان مدفوعاتهما ، ولكن يكون ذات قيمة على المستوى العالمي، حيث أن الواردات النفطية للدول الأقل نموا محدودة نسبيا . فالدول المستفيدة من هذا التعويض لابد وأن تسمح لبعثات التفتيش الدولية بالقيام بهماهما لضمان أنها لا تعيد تصدير النفط تحقيقا للأرباح .

وإذا لم يتم الاتفاق على تعويض الدول الأقل نموا فقد تبحث منظمة (الأوبك) فرض ضريبة تنمية على صادراتها النفطية للدول الصناعية (١) ويمكن توجيه العائدات الى الدول الأقل نموا من خلال صندوق التنمية في منظمة (الأوبك) أو المؤسسات القائمة . وضريبة تصاعدية ثابتة من هذا النوع سوف تولد أرصدة صلبة لمعونات التنمية ، وعلى سبيل المثال ، فإن ضريبة تقدر بنسبة ٢٥٪ من الدولار في البرميل سوف تضمن بالمستويات الحالية لتجارة النفط ٢٥٠ بليون دولار سنويا ، ومثل هذا الحل سوف يدعم بالتأكيد التحالف بين دول (الأوبك) والدول الأقل نموا ، وهكذا ، ولتجنب مثل هذه الضريبة ، فمن مصلحة الدول المستهلكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قبول التعويض السعري للدول الأقل نموا .

وإذا لم يفلح اتفاق سعر النفط والامداد في التقريب الوثيق بين اتجاهات الطلب والعرض في مجال الطاقة ، أي أنه إذا استمرت خصائص المرونة السعرية طويلة الاجل شديدة الانخفاض ، مع نشوء تقلص في الامدادات ، فلا بد من اضافة اتفاقية لتحديد الاسعار . وفي الوقت الحاضر لا يبدو هذا ضروريا أو مستحسنا أو ممكنا.

وهدف التسعير هو تثبيت استخدام النفط حيث يسهل نسبيا استبداله بأشكال أخرى من الطاقة الأولية ، ثم لمزيد من التنمية للمصادر البديلة للطاقة • وهذا يتضمن اعطاء أولويات مختلفة للاستخدامات المختلفة للنفط ، ولننظر على سبيل المثال الى الترتيب التالي :

١ - أولوية قصوى وسعر أدنى لاستخدام النفط لأغراض بتروكيماوية •

٢ - استخدام النفط لحركات الاحتراق لابد وأن يكون متوسط السعر نسبيا •

٣ - أولوية دنيا وأعلى سعر لاستخدام النفط في الكهرباء والتدفئة

وبالإضافة الى ذلك فإن اتفاقية تحديد السعر الاختيارية هذه يمكن توسيع نطاقها الى أشكال أخرى من إنتاج الطاقة • وعلى سبيل المثال : فإن إنتاج مصادر بديلة للطاقة التي يعتبر تطويرها أمرا مستحسنا بصفة خاصة ، يمكن حفره وتشجيعه من خلال رفع الأسعار • وكذلك يمكن زيادة إنتاج النفط الصناعي من الفحم الحجري ، أو الرمال المحملة بالغاز ، والنفط والفحم المنتجين في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، ان التباين في أسعار النفط بحسب استخداماتها النهائية قد يتيح المنافذ للطاقة المرتفعة الأسعار • وسوف يتطلب هذا في واقع الأمر ألوانا مشددة وعامة من الرقابة وأساليب تخطيطية ، وقد لا يتسنى الأخذ بها الا في الحالات الدقيقة والحرجة •

اتفاقية الطاقة والمشاركة

تتمثل الأهداف الرئيسية في اتفاقية الطاقة والمشاركة في تنظيم اطر تنظيمي مشترك بين منتجي ومصدري النفط بقصد تجميع الموارد وتوجيه الجهود في قطاع الطاقة ، وأن تتيج لمنتجي النفط ثروات حقيقية ، ودورا ومصلحة في استهلاك الطاقة لدى الدول المستهلكة وخاصة في مجال الموارد البديلة للطاقة •

وخير سبيل لتوزيع الموارد وتخصيصها في قطاع الطاقة هو التعاون ، والى حد ما ، من خلال التكامل المتجدد بين الشركات الدولية للنفط وهي ليست حيوية ليس بسبب مواردها التكنولوجية ، والتنظيمية والمالية فحسب ، بل لأنها تعتبر شركاء على قدر من الأهمية في الاقتصاد الدولي(١) .

ولقد أدى انهيار البنيان المتكامل لسوق النفط في الثورة النفطية الى خلق مشكلات خطيرة للطرفين ، اذ فقدت شركات النفط الدولية والعديد من شركات النفط الوطنية في الدول المستهلكة كثيرا من مواردها النفطية ، وحتى وان كانت شركات كثيرة قد حققت أرباحا طائلة لمخزونها خلال أزمة النفط ، فان كثيرا من هذه الشركات في الوقت الحالي تواجه موقفا ماليا بالغ الصعوبة ويصدق هذا بصفة خاصة على شركات النفط الوطنية في أوروبا الغربية(٢) .

وقد ازداد تحرك شركات النفط في السنوات الأخيرة نحو مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم والزيوت الحرجى واليورانيوم . هذا النوع من التنوع الذى يطلق عليه اصطلاح التكامل الأفقى ، يحظى بالتأييد ؛ لأنه يركز رأس المال والحبرة ، ومن ثم زيادة ودفع تطوير الموارد الجديدة للطاقة ، وإن كان قد لقي نقدا شديدا في الولايات المتحدة ؛ لأنه يعوق التنافس في قطاع الطاقة وقد يؤدي الى زيادات سعرية كبيرة بالنسبة للمستهلكين . ويسبب ارتفاع التكاليف، والموقف المتأزم ماليا لكثير من الشركات فإن عملية التكامل الأفقى على ما يبدو قد تباطأت وإذا لم يكن ثمة ما يحول دون هذه العملية، فالأرجح أن تدفع عجلة تطوير المصادر الجديدة للطاقة ، ولكنها في نفس الوقت تخلق تكتلا دوليا قويا في مجال الطاقة كما يحتمل أن تؤدي الى زيادات سعرية . وإن الحد من التكامل الأفقى يعنى تخفيض احتمال خطر التكتل الدولى في مجال الطاقة ، ولكن على حساب الإبطاء في تطوير المصادر الجديدة للطاقة ، وبالتالي خلق ضغط جسيم من أجل الزيادات السعرية . ومن ثم فإن موارد شركات النفط المطلوبة لتوسيع انتاج الطاقة ، ولكن

(١) ديمون فيرنون ، عاصمة على الشركات متعددة القوميات ، دار نشر جامعة هارفارد ، ١٩٧٧ ص ١٧٥ وما بعدها .

(٢) جان كارييه ، الشركات الخمسة في أوروبا وإزمة الطاقة ، مجلة السياسة الخارجية ، عدد (٢) ١٩٧٧ ص ١٥٥ - ١٦٥ .

هناك مبرر قوى لتشديد الرقابة السياسية عليها • إذ أنه بالنسبة للدول المصدرة للنفط ، كان معنى انهيار الهيكل المتكامل فقدان منافذ مضمونة لنفطها وظهور مشكلات جديدة للتكيف مع السوق، على نحو ما هو متمثل في خطط الدول المصدرة للنفط لمزيد من المشاركة والعمل في المشروعات الأساسية • والواقع أن هذا التفتت خلق سوقا وسيطة جديدة في صناعة النفط ، بحيث أدت الى المزيد من الذبذبة والحسائر الاقتصادية المحتملة لكلا الطرفين •

والحل المقترح هنا هو استخدام شركات النفط الدولية كحجر أساس للنظام النفطي الجديد ، ولا بد من تشجيع توسعها واشتراكها في أنواع أخرى من الطاقة في ظل رقابة عامة وثيقة ويمكن تنظيم هذا من خلال مشروعات مشتركة ، ومن خلال مشاركة الدولة بواسطة الدول المستهلكة والمنتجة في صناعة النفط الدولية، واقترح هنا حلين بدلين أحدهما معتدل ، والحل الثنائي أكثر تطرفا •

١ - والحل المعتدل هو تنظيم أو وضع نظام لعقود الخدمة والمشاركة • وعقود الخدمة تتطلب من شركات النفط الدولية توفير مهارات معينة في الدول المنتجة مع السداد بالنفط الخام^(١) وعقود المشاركة تسمح لشركات النفط الوطنية في الدول المنتجة التي تفتقر الى شبكات العمليات الأساسية أن تقوم بتكرير وتسويق جزء من نفطها الخام من خلال الهيكل التنظيمي للشركات النفطية في دول التعاون الاقتصادي والتنمية • والتعويض عن هذا يمكن أن يسدد بالنفط الخام ، وتقديرا لهذا التعاون ، فإن الشركة المنتجة كممثل في مجلس إدارة الشركة الموجودة في دول التعاون الاقتصادي والتنمية • وقد يضاف الى ذلك من قبل الشركة المنتجة استخدامها لنفطها الخام في شراء أسهم في الشركات ذات العمليات الأساسية الواسعة النطاق (التكرير والتسويق الخ) كذلك فإن العديد من شركات النفط سواء التي تتولى منها الانتاج أو التسويق يمكن أن تتعاون في مشروعات مشتركة في الدول المستهلكة ، وفي النهاية ، يمكن وضع نظام لاتفاقيات تخطيط الطاقة بين حكومات الدول المستهلكة وصناعة النفط الخاصة •

(١) سوف نضمن هذا الحل لأصول الأيمن للنفط الخام ، ومع احتمالات زيادة التلصص الخفي ، فالأدبج أن يغطي التلصص المالي للنفط بالوثيقة على من مسألة تلصص الأموال •

٢ - أما الحل الأكثر تطرفا فهو زيادة رأس مال الشركات النفطية الدولية من خلال المشاركة المباشرة للحكومات المستهلكة والمنتجة أو بشكل غير مباشر من خلال شركات النفط الوطنية في هذه الدول .

ان توسيع رأس المال سوف يؤدي الى زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة لشركات النفط الدولية ، بما يسمح بمزيد من التكامل الأفقى أما مشاركة حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشكل مباشر أو من خلال شركات النفط الوطنية فإنه يتيح مزيدا من الرقابة على صناعة النفط وقطاع الطاقة . كما أن عملية التكامل الأفقى فى الطاقة والقوة الاقتصادية المضافة لشركات النفط الدولية سوف تكون مقبولة سياسيا بدرجة أكبر اذا أنتجت للحكومات هذه الرقابة الإضافية . أما مشاركة حكومة دول الأوبيك وشركاتها النفطية الوطنية فى رموس الأموال وعمليات الانتاج فسوف توسع من أسواقها ودورها فى العمليات الأساسية مثل التكرير والتسويق ، ويتيح لها منافذ مضمونة لنفطها ، وربما قد ترجىء تشييدها المتوقع لصناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية . وأخيرا وليس آخرا فسوف يتيح لحكومات (الأوبيك) دورا ومصلحة فى الموارد البديلة للطاقة ، بل ومصلحة أكبر فى استهلاك الطاقة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وبالنسبة لشركات النفط الدولية ، فإن مشاركة حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعنى تعاونا أوثق مع السلطات العامة ، وبخاصة فى عمليات التخطيط العام ، وفى تطوير أشكال أخرى من الطاقة . وإن مشاركة الدولة بواسطة حكومات دول (الأوبيك) قد يجعل مصادر النفط الخام مضمونة بشكل أكبر ، كما قد يعنى اشتراكا أوثق فى التخطيط فى (الأوبيك) . ومع اشتراك عديد من الحكومات فى كل شركة ، لن يصبح لحكومة واحدة سيطرة منفردة على الشركة وكذلك فإن شركات النفط الدولية سوف تصبح بمثابة حلقات اتصال أو مناطق فاصلة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، كما أن مواردها الفنية والبشرية سوف تجد مجالا أوسع للاستخدام ، كما أن مواردها الاقتصادية سوف تزداد زيادة كبيرة ، ورغم ذلك فإن عملياتها سوف تخضع لمزيد من الرقابة العامة الدقيقة ، ولا بد أن تكون أكثر استجابة لاهتمامات الحكومات والبرلمانات ، ولكن ذلك قد يكون إحدى السلبيات الطفيفة اذا قورنت بضمان الامدادات والأسواق الى جانب الموارد والمهام الاقتصادية الجديدة .

اتفاقية المال والاستثمار

تتمثل الأهداف الرئيسية لاتفاقية المال والاستثمار في تنظيم إطار يستطيع الملاحة بين الفوائض والديون المتصلة بالنفط ، وإتاحة فرص وإمكانيات استثمارية مغرية لدول الأوبك ، ثم دفع عجلة إنتاج النفط •

والمبدأ الأساسي في الاتفاق هو ضرورة تيسير النقل المرجأ للموارد ، وضرورة تشجيع الفرص الاستثمارية الجديدة في دول التعاون الاقتصادي والتنمية لدول الأوبك على الإسراع في استنفاد احتياطياتها النفطية في حدود معقولة • ويعنى هذا عمليا أن استثمار عائدات النفط في أصول أجنبية لا بد أن يكون أشد إغراء وجاذبية من الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض • والفكرة هي تشجيع دول الأوبك ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكاني المحدود على توسيع إنتاجها من النفط ، وفي نفس الوقت أن تتاح لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأثير التأثير المالي لسداد ثمن هذا النفط ، وهذا قد يحسن بشكل واضح من موقف أعضاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يهدد ارتفاع سعر النفط موقفها المالي الدولي ، واحتمالاتها في النمو •

وللحل المقترح هنا ثلاثة جوانب :

- ١ - تحسين تسهيلات القروض قصيرة الأجل لمستوردي النفط •
- ٢ - تقنين نظام للتعامل في القروض طويلة الأجل والفوائض بين مستوردي ومصدري النفط •
- ٣ - تنمية الاستثمار المباشر من قبل مصدرى النفط في الدول المستهلكة •

إن سعر النفط الذي يزداد ولو تدريجيا كما هو مقترح في اتفاقية سعر النفط والإمداد قد يخلق مشكلات اقتصادية خطيرة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل الدانمارك ، وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ، كما قد يلقي عبئا إضافيا على موازين مدفوعاتها ، كما قد يعرقل النمو الاقتصادي وعلى فرض

امكان تعامل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل مع زيادة سعرية تدريجية ، ولكن ليس هذا هو موقف بعض الدول فرادى ، فالزيادة السعرية التدريجية قد لا يكون لها سوى تأثير حقيقى محدود ، ولكن برغم ذلك قد تكون مدمرة نفسيا وسياسيا ، ومن ثم تهديد النمو الاقتصادي والاستقرار السياسى فى بعض الدول .

والدول المحتاجة فى منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية لا بد وأن يتاح لها الحصول على القروض الدولية لموازنة جزء من حسابات وارداتها النفطية المتزايدة . ولا يجب أن تتجاوز القروض نسبة مئوية محدودة من حساب وارداتها النفطية ، أى نسبة ٢٠٪ على سبيل المثال . كما يجب أن يكون بسعر فائدة منخفضة نسبيا أى بنسبة ٦٪ أو ٧٪ مثلا ، كما يجب أن تمنح من خلال مؤسسة قائمة ، ويفضل أن تكون صندوق النقد الدولى . وتوجيه القروض من خلال صندوق النقد الدولى أمر مستحسن لأنه يقرر قدرا من الحياذ . ويجب سداد هذه القروض النفطية بعد خمس سنوات ، وإذا لم تسدد القروض النفطية بعد فترة خمس سنوات ، يجب تحويلها الى سندات نفطية ستوصف فيما بعد . ويجب تحويل القروض من خلال اسهامات مصدرى النفط ذوى الفائض ، ومستوردي النفط من ذوى الفوائض ، وعلى سبيل المثال : ألمانيا الغربية واليابان ، فى ضوء فوائضهما لا بد وأن تسهما فى هذه القروض .

ومن المحتمل أن تؤدى الأسعار النفطية المتزايدة تدريجيا الى تضخم الجوانب (الرسيكلية) لنواحى المعز والفائض فى موازين المدفوعات وتؤكد هذه المشكلات ضرورة وجود حلول ائتمانية طويلة الأجل ، ومن أجل المساعدة على ارجاء السداد من جانب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومن أجل خفض الانتاج ، فلا بد أن تطرح الدول المستهلكة للنفط سندات خاصة على الدول المصدرة للنفط (١) . ويجب اصدار هذه السندات النفطية تحت رعاية منظمة دولية ، والتنظيم الأمثل لهذا العمل هو صندوق النقد الدولى ، كما يجب

(١) هيلموت ، سركاين ، وكارى هاريس ، الاقتصاديات الطاقة ، دار نشر كالج ، هوستون

تصنيفها باعتبارها ضمانا ضد التضخم والذبذبة في أسعار الصرف . والسندات المصنفة ليست موجودة في الولايات المتحدة ، ولكنها متاحة في أوروبا . وإن استخدام السندات المصنفة في الولايات المتحدة ليس الا تضحية طفيفة تقدم من أجل خفض منتجى النفط على زيادة انتاجهم ، ولا بد وأن تحمل السندات سعر الفائدة السائد حتى تصبح لها القدرة على المنافسة .

وفي إطار الحدود المقولة التي تحددها مؤسسة دولية يمكن للدولة المستهلكة أن تصدر سندات نفطية لموردى النفط اليها . وإذا كانت الدولة المصدرة للنفط تفضل السداد نقدا ، فيمكنها بيع سندات النفط للمنظمة الدولية المشرفة التي تقوم عندئذ ببيعها لدول أخرى رغبة في الاحتفاظ بالسندات . ويمكن كذلك للقروض النفطية قصيرة الأجل أن تحول ، في نطاق حدود معينة الى سندات نفطية ، ومثل هذا النظام للسندات النفطية سوف يكون اسهاما مؤثرا في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي (١) . كما سيكون حافزا على إنتاج النفط في دول ربما تكون قد أثرت الاحتفاظ بنفطها في باطن الأرض .

والسندات وحدها لا تكاد نفي بالتعويض الكافي للاستنزاف السريع لاحتياطيات النفط (٢) . فبالإضافة الى السندات ، لا بد لمستهلكي النفط من إتاحة الأصول الحقيقية لمنتجى النفط .

كما يجب تشجيع الاستثمار المباشر لمنتجى النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي ظل رعاية اتفاقية دولية ، يمكن زيادة جاذبية الشراء للأصول الحقيقية بواسطة مصدرى النفط ، ويتحقق هذا بإزالة القيود على إرسال الأرباح والعوائد الى الأوطان ، وبحرير قواعد لوائح الاستثمار ، وبالتغلب عن الضرائب الخاصة والقيود المفروضة على أسعار الفوائد والمائدات المدفوعة للأجانب ، وبضمان عدم وجود قيود رسمية على المعاملات المالية الدولية المعتادة (٣)

(١) رجالي اللاخ ، ومحسن خادم ، وآرى پولسون ، الاستثمار الراسمال في الشرق الأوسط ، ليوبروك ١٩٧٧ .

(٢) مع كلين وهاردي ، اقتصاديات الطاقة ص ١٠٦ .

(٣) عبد العزيز البخيل ودارون واسنيك ، إنتاج النفط وتمديد الاسعار والنظام المالي الدولي في دراسة اللاخ وماكجوير ، الولايات المتحدة والوحدات العالمية للطاقة ص ١٥٧ - ١٦٤ .

اتفاقية التجارة والتكنولوجيا

تتمثل الأهداف الرئيسية لاتفاقية التجارة والتكنولوجيا فى تنظيم اطار للتنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط ، وتأكيد خواص التنوع والتحديث والتصنيع . وهذا يربط نمو الواردات بعملية التغير الهيكلى ، وفى نهاية المطاف تحقيق مزيد من التوازن فى الاعتماد المتبادل بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبين دول منظمة الأوبيك (الدول المصدرة للنفط) .

والفكرة الأساسية هى أن نقل التكنولوجيا من دول (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) الى دول (الأوبيك) يجب أن يكون سهلا وميسورا ، وضرورة فتح أسواق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لمجموعة واسعة من السلع من دول (الأوبيك) وهذا يعنى عمليا أن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تضمن حصول دول الأوبيك على التكنولوجيا الحديثة (باستثناء التكنولوجيا النووية العسكرية) بأسعار غير تمييزية ، وإتاحة المساعدة للنقل والتشغيل المبدئى لهذه التكنولوجيا ، كما تعنى أيضا اتفاقا تجاريا طويل الاجل يخفض تدريجيا من حواجز التجارة فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية أمام الصادرات الصناعية والزراعية لدول (الأوبيك) .

والحل المقترح هنا له أربعة جوانب :

- ١ - نظام من المشروعات المشتركة لنقل التكنولوجيا على المستوى الحكومى .
- ٢ - الاشراف على انتقالات التكنولوجيا على مستوى المؤسسات .
- ٣ - اتفاقية تجارية تتيح الأسواق لصادرات (الأوبيك) .
- ٤ - تشجيع التعاون الاقتصادى الاقليمى .

والأموال الأجنبية قد تتيح لدول (الأوبيك) مصدرا طيبا للدخل ، ولكنها ليست بديلا عن التنمية الاقتصادية المحلية ، إذ لا بد لمعظم دول الأوبيك أن تأخذ بسبيل التصنيع على الفور بسبب احتياجاتها النفطية المحدودة وتعداد

سكانها الكبير ، بل انه حتى دول الأوبك ذات الاحتياجات الأكبر لها مصلحة في تنوع اقتصادياتها وبخاصة من خلال تطوير صناعات تحتاج لكميات هائلة من الطاقة ورووس الأموال (١) . ان التنوع الاقتصادى والتصنيع فى دول (الأوبك) أمر مهم بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، لانه يزيد من توازن الاعتماد المتبادل بين المجموعتين فى نهاية المطاف (٢) .

وسوف تؤدي عملية التنمية فى دول الأوبك الى ارتفاع مستويات المعيشة والمزيد من الاعتماد على الواردات والى علاقة متميزة بشكل متزايد مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وهذا سوف يجعل من المسير على دول (الأوبك) انكار الرابطة الوثيقة فى المصالح بين اقتصاديات الأوبك واقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

بيد أن النمو السريع لواردات الأوبك من منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية لا يخلق بذاته تكافلا متوازنا . فقيمة الواردات تتضاءل بسبب التضخم فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والمائد المنخفض على الاستثمارات الجديدة فى دول (الأوبك) .

والتكافل الأقرب الى التوازن والذي يعود بالنفع على الجانبين لا يتحقق الا من خلال تغيير هيكل فى اقتصاديات دول (الأوبك) ، وهو ما يستغرق وقتا ويتطلب التخطيط والتنسيق . وبالتالي فالتحديث الاجتماعى والاقتصادى ليس دلالة أو مؤشرا مباشرا على نمو الواردات ، والواقع أن الزيادة المفاجئة فى نمو الواردات قد يستثير فى أسوأ الاحتمالات أثرا سلبيا ضارا بالتنمية ومما قد يلحق الضرر بموقف دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ولذلك فمن مصلحة الجانبين ربط إيرادات النفط ونمو واردات (الأوبك) بتغيير هيكل أكثر استمرارا ودواما .

(١) المصدر السابق ص ١٥٩ .

(٢) الكونجرس الأمريكى ، لجنة الشؤون الداخلية ، الجغرافيا السياسية للطاقة ، الدورة (٩٥) ١٩٧٧ ص ١٣٦ .

ونظام المشروعات المشتركة لنقل التكنولوجيا أساسى للتحويل الهيكلى فى اقتصاديات الأوبىك ومن خلال هذا النظام ، يمكن لأى حكومة من حكومات منظمة الأوبىك أن تطلب من إحدى حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية جزءا محددا من التكنولوجيا الصناعية المتاحة فى تلك الدولة • وعندئذ سوف تكون من مسئولية تلك الدولة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إتاحة التكنولوجيا المطلوبة بشروط متكافئة وغير تمييزية ، وتتاح خلال فترة أولية المعونة الفنية • ويمكن بطبيعة الحال وضع استثناء بالنسبة للتكنولوجيا النووية الحربية ، وهذه العملية تحدث بالفعل بأصاليب كثيرة بين دول الأوبىك ، ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولكن بدون الاتفاقية الدولية ، تتراوح الشروط بشكل كبير ، وليس من المؤكد دائما إتاحة معاملة متكافئة وغير تمييزية • والاتفاقية الدولية سوف تضم الحكومات بشكل مباشر ، وتتيح لها فى نفس الوقت مزيدا من الرقابة على شروط انتقال التكنولوجيا •

والإشراف على نقل التكنولوجيا سوف يستكمل ضمانات حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن طريق تنظيم وتقنين العملية على مستوى المؤسسات •

ولضمان المعاملة المتكافئة وغير التمييزية من مؤسسات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فسوف تكون حكوماتها مسئولة عما يحدث بين الشركات • وسوف تضمن حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن المشروعات المشتركة بين شركتين أو أكثر من شركات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وشركات دول (الأوبىك) لتنفيذ نقل التكنولوجيا سوف تسير على نفس الخطوط والأسس الإرشادية المتبعة على المستوى القومى • ومن ثم فإن شركات دول (الأوبىك) سوف تعامل معاملة عادلة من قبل شركات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وعلى نحو يشجع التغيير الهيكلى فى اقتصاديات دول (الأوبىك) •

اتفاقية التجارة سوف تتيح الأسواق للاتئاج الصناعى الجديد لدول الأوبىك ، وإتاحة مصادر جديدة للدخل للدول المنتجة للنفط ، واتفاقية التجارة سوف تحدد جدولا زمنيا للتحقيق التدريجى لرؤوم الاستيراد فى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية وغير ذلك من الحواجز التجارية ضد المنتجات الصناعية من دول الأوبىك كما أنه يمكن إدراج بعض الصادرات الزراعية فى

اتفاقية التجارة • واتفاقية التجارة الخاصة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول (الأوبك) سوف تنظر إليها بالتأكيد الدول الأقل نموا ضمن مجموعة الدول غير المنضمة لمنظمة الأوبك بأنها تنطوي على التفرقة والتمييز • ومن العسير القول بما إذا كانت دول الأوبك سوف تقبل أو لا تقبل اتفاقا تجاريا ثنائيا مستقلا مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لأن ذلك قد يضعف صلاتها بالدول الأقل نموا ، وهذا يؤكد أهمية الإطار العام الذي يجمع بين الشمال والجنوب • ولأسباب سوف نوضحها فيما بعد سوف نفترض أن مثل هذا الاتفاق التجاري الثنائي بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبين منظمة الأوبك ممكن من الوجهة السياسية •

إن قدرة دول الأوبك ، إلى حد كبير ، على استيعاب فوائدها المالية ترتبط بمصنوعاتها للدول الأقل نموا من غير أعضاء منظمة الأوبك (١) • وللدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصنعة مؤكدة في تطوير أساسى طويل الأجل لاستيعاب الأرصدة الفائضة ويمكن للتعاون الإقليمي أن يكون أداة مهمة لبلوغ هذه الغاية • كما قد يتيح لدول الأوبك بيئة اقتصادية سياسية أكثر استقرارا ومودة • ومن ثم فلا بد وأن يدفع الغرب بعجلة التنمية للدول المهمة المجاورة في منظمة الأوبك ، ولا سيما إذا كانت هذه التنمية تحصل على تمويلها من المنظمة •

وسيلة تشجيع هذه الأنظمة الإقليمية هي مساعدة الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك بالمشاركة في التعاون الاقتصادي الإقليمي مع دول الأوبك للاستفادة من منافع ومزايا اتفاقية التجارة والتكنولوجيا ويعنى هذا بالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا • أى سوريا ولبنان ومصر ، وربما تونس والمغرب ، أنه لا بد من منحها ميزة نقل التكنولوجيا وضمانات تحرير التجارة على أساس متكافئ مع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة (الأوبك) وسوف يكون الأثر على المدى الطويل هو تنمية اقتصادية أكثر توازنا لمنطقة الشرق الأوسط كلها • وعلى المدى البعيد ، فإن هذا لن يقلل لمخسب من المخاوف تجاه تراكم الفوائض المالية من النفط ، بل وسوف يخلق ظروفًا سياسية أكثر استقرارًا ، وبالتالي المزيد من الضمان في إمدادات النفط •

(١) الأناضول ، وبولسون ، الاستثمار الرأسمالي في الشرق الأوسط ص ٣٩ وما بعدها •

الاختيارات

تعتبر الاتفاقيات الأربعة المقترحة فيما سبق بمثابة وحدة متكاملة ومتراصة ، والواقع أن الاتفاقية يمكن أن تتضمن اتفاقا حول سعر النفط والامداد فقط ، أو قد تشمل المشاركة في الطاقة ، والأموال والاستثمار ، أو حتى نقل التكنولوجيا والتجارة ، وكلما اتسع نطاق الاتفاقية ، ازدادت صعوبة التفاوض لإبرامها . لكن الاتفاقية المتكاملة التي طرحناها نستطيع وبطريقة منتظمة التوفيق بين الاختلافات بين منتجي ومستهلكي النفط .

وتعتبر الاختيارات بالنسبة للنطاق وبالنسبة للمشاركة ذات أهمية حاسمة ، فالاتفاقية ذات النطاق المحدود التي تعالج أسعار النفط وامتداداته فحسب ، قد تخلق مشكلات خطيرة للدول الأفقر في مجموعة دول التعاون الاقتصادي والتنمية وناهيك بالدول الأقل نموا . وفعالية هذا الاتفاق في ضمان المزيد من امدادات النفط موضع شك ، حيث أن دول (الأوبك) لن تحصل على مزايا بخلاف الدخول المتزايدة تدريجيا وحتى التي يمكن الحصول عليها بسهولة دون اتفاق من خلال رفع السعر من جانب واحد . ومن الأمور المغربة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السعي لإبرام اتفاق بينها وبين منظمة الأوبك ، ولكن ليس هناك ما يدعو لتوقع قبول دول الأوبك لمثل هذا الاتفاق . إن الحل المتكامل ، إذ يأخذ المصالح الأوسع في الاعتبار ، يمكن أن يربط كافة الأطراف برباط أوثق ، ومن ثم يتيح ضمانات أكثر فاعلية ومزيديا من المرونة . فضلا عن ذلك ، فإن اشراك الدول الأقل نموا ينطوي على ميزات خاصة ؛ لأنه يؤسس مجموعة ثالثة وبسيطة داخل هذا النظام (١) .

وهناك أسباب وجيهة أخرى لجعل الاتفاق مفتوحا أمام الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين .

(١) أدت بن دول ، جوانب من الملاحظات الاستهلاكية والإنتاجية في صناعة النفط ، في دراسة اللامخ ومكجواير في كتاب الولايات المتحدة وموارد الطاقة في العالم ص ٢٧ وما بعدها .

اذ أنه سوف تزداد حاجة دول أوروبا الشرقية الى استيراد النفط مما يضمها في نفس موقف دول أوروبا الغربية . ومن خلال مشاركتها في اتفاقية النفط سوف تضمن مصالحها النفطية الأساسية ، وسوف تزداد اقترابا من المجتمع الدولي . ان مشاركة دول شرق أوروبا في الاتفاقية المتكاملة بما في ذلك المشاركة في الطاقة والمال والاستثمار والتكنولوجيا والتجارة سوف يكون بالتأكيد ابتكارا اقتصاديا وسياسيا . واذا ما أصبح الاتحاد السوفيتي مستوردا خالصا للنفط في الثمانينات فسوف يكون من المحتم وضع اطار دولي لحل المشكلات المتصلة بالنفط من أجل تجنب المنافسة بين القوى الأعظم على الاحتياطات النفطية المحدودة . ولن يعود هذا بالفائدة لحسب على الدول المستهلكة ، بل وبالتأكيد على الدول المنتجة كذلك . وان مشاركة الصين ، كدولة مصدرة للنفط قد تعجل لها بعض المزايا وتحفز تطوير صادراتها النفطية .

المؤسسات

ان الاتفاقية الدولية للطاقة والواسعة النطاق المائلة للاتفاقية المتكاملة المطروحة هنا لا تتطلب جهازا بيروقراطيا دوليا حتى تصبح مؤثرة وفعالة ، ومع ذلك فلا بد من وجود بعض الابتكار التنظيمي ليكون له تأثير ايجابي وفعال على سلوك الأطراف المشتركة ، وبما يسهم في استقرار ودوام الاتفاقية . ان اتفاقية نفطية بدون كيان تنظيمي قد تتدهور بأسرع مما تتدهور اتفاقية أتيح لها قاعدة تنظيمية ومصالح ادارية مفررة تعمل بشكل دائم لحل الخلافات والمنازعات . ومن ثم فان الحل المفضل هنا يتضمن بعض التنظيمات الدولية الجديدة .

ومن هذه الاختيارات انشاء وكالة مشتركة تحت اشراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأوبك تتولى ادارة هذه الاتفاقيات وليس هناك ما يدعو لادماج الاتفاقيات الأربعة المقترحة في ميثاق هذه المؤسسة ، فالمنظمة الجديدة يمكن أن تستهدف العمل بمثابة جهاز اشرافي واداري لكافة أنواع اتفاقيات الطاقة الثنائية والمتعددة الأطراف . كما يمكن لصندوق النقد الدولي أن يتولى المعاملات المالية التي تنطوي عليها أية اتفاقية ، ولكن سوف يكون

لذلك تأثير ملموس على موارد وعلى أداء صندوق النقد الدولي ، وبالتالي ، يجب منح الدول الرائدة في تصدير النفط وذات الفوائض مثل السعودية وربما الكويت مكانة دائمة في أجهزة اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي .

ولا بد أن يكون لمنظمة الطاقة التابعة للأمم المتحدة من القدرة على التأثير في سياسات النفط والطاقة على مستوى الدول حتى تصبح لها قوة من الفاعلية . والحد الأدنى سوف يكون الدراسة الدورية والمقارنة لسياسات الطاقة والنفط في الدول . وقد تكون هذه شبيهة بالدراسات والتوصيات السنوية حول السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، والتي تقوم بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الوقت الحاضر . لكن الخطوة الكبرى والأقوى هي أن تقوم منظمة الطاقة التابعة للأمم المتحدة بربط اتوصيات بالحوافز المادية والمثبطات في شكل القروض كما يمكن منح سلطات أوسع لمنظمة الطاقة هذه في سوق الطاقة الشحيحة بسبب زيادة احتمالات الصراع على النفط والطاقة . وقد تتضمن هذه الصلاحيات تحديد هيكل للأسعار الدولية للنفط والأشكال الأخرى من الطاقة تبعاً للاستخدامات النهائية ، والحاجة لتطوير مصادر جديدة للطاقة . وفي الحالات القصوى ، فقد تقوم هذه المنظمة بتخصيص الموارد الشحيحة ، ولكن مثل هذه الصلاحيات الضخمة لا تبدو أمراً مستحسنًا أو ضرورياً في الوقت الراهن . ومع ذلك فيمكن لمنظمة الأمم المتحدة للطاقة سواء في الوقت الحاضر أم في الثمانينات أن تلعب دوراً مهماً في تجميع الموارد وتوجيه الجهود نحو تطوير المصادر البديلة للطاقة . كما قد تلغز الاتفاقيات حول تعويضات الأسعار ومعونات الطاقة بالنسبة للدول الأقل نمواً .

وأزاء الطبيعة العالمية لمشكلة الطاقة ، فلعل الوسيلة الأمثل هي : ربط هذه الاتفاقية بالأمم المتحدة . وقد يتحقق هذا من خلال إنشاء منظمة فرعية جديدة للطاقة تابعة للأمم المتحدة . يطلق عليها اسم منظمة الأمم المتحدة للطاقة ، وسوف يكون هدفها تنمية التعاون الدولي في مسائل الطاقة سواء على المستوى الإقليمي أو بين منتجي ومستهلكي النفط وتشجيع صياغة سياسة دولية في مجال موارد الطاقة . وتشمل هذه السياسة الاستغلال والمحافظة على الطاقة واستهلاك مواردها في العالم ، كما تحاول ضمان الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة على المدى البعيد .

وقد يكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة للطاقة فى شكل مؤتمر عام للدول الأعضاء كسلطة نهائية ، وهذا يثير تساؤلات حول طبيعة العضوية . والهدف الأول للاتفاقية المتكاملة هى تلبية مصالح كافة الأطراف ، أى مصدرى النفط ، والدول الصناعية المستهلكة ، والدول الأقل نمواً ، لكن العضوية من قبل تكتل معين يضم عدداً من الدول يتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة . ويمكن التغلب على هذه الصعوبة من خلال مجلس تنفيذى يعمل على منوال مجلس الأمن تقسم فيه العضوية بالتساوى بين الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية المستهلكة والدول الأقل نمواً . وقد يطرح ذلك مشكلات فى موقف الدول الأقل نمواً والدول الصناعية المستهلكة . والحل البسيط هى تقسيم العضوية فى المجلس التنفيذى بالتساوى بين مصدرى الطاقة بالكامل وبين مستوردي الطاقة بالكامل . وسوف يخلق هذا انقسامات وتحالفات على أسس وظيفية تختلف عن التحالفات الحالية السائدة .

وسوف يعين المجلس التنفيذى سكرتيراً عاماً يرأس سكرتارية دائمة . والمهام الرئيسية للسكرتارية هى الاشراف على مختلف الاتفاقيات ، وجمع الاحصائيات والتفتيش الدورى والمقارنة بين سياسات الطاقة . ويرتبط بالسكرتارية معهد دول للطاقة . وواجباته الأساسية هى مساعدة الدول فى الحفاظ على الطاقة ، وتطوير المصادر الجديدة للطاقة وخاصة تلك الدول التى تفتقر الى المهارات الفنية .

الالتزامات

ان الحل المتكامل المطروح هنا سوف يتضمن حتى دون منظمة الأمم المتحدة للطاقة ، التزامات مهمة من كل مجموعة من الدول .

فحكومات الدول الصناعية المستهلكة لا بد وأن تقبل بأسفار النفط التى تزيد تدريجياً وتسمح باشتراك دول الأوبك فى العمليات النفطية الأساسية ، وفى الأشكال الأخرى من انتاج الطاقة فى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومن الناحية المالية فسوف تلتزم حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

بإصدار سندات نفطية خاصة ومصنفة • ومن الوجهة الصناعية ، فلا بد وأن تقبل استثمارات من الدول المصدرة للنفط بشروط متكافئة وغير تمييزية •
وفضلا عن ذلك فسوف تضمن حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتشرف أيضا على نقل التكنولوجيا كما ستفتح أسواقها أمام سلع دول الأوبك ، غير النفطية •

ومن ناحية أخرى فلا بد من أن تقبل حكومات الدول الأقل نموا زيادة تدريجية في سعر النفط • وللتعويض السعري عن هذه الأسعار المرتفعة في النفط سوف يتناقص مع ارتفاع مستويات التنمية ، وكذلك فإن الدول التي تحصل على التمويل لا بد وأن توافق على تفتيش دولي على تجارتها النفطية ولا بد لهذه الدول كذلك أن تقبل اشتراك دول الأوبك في العمليات النفطية الأساسية وغير ذلك من مشروعات الطاقة •

وسوف تلتزم حكومات دول (الأوبك) بتدبير كميات متزايدة من النفط بأسعار متدرجة في الارتفاع حتى مستوى معلوم تنفق عليه • ومن الناحية المالية ، فسوف تلتزم ، الى حد معين بقبول سندات نفطية كسداد لنفطها ، ومن ثم فالمجموعات الثلاثة من المشتركين لا بد وأن تقبل بالتزامات أساسية ، وهذا بالتأكيد يمثل عقبة أمام إبرام اتفاقية • ورغم ذلك فإن الفوائد التي تعود على كل الأطراف ستكون ضخمة وهائلة •

شروط التسوية

إن الحاجة الأساسية المؤيدة لإبرام اتفاقية دولية للطاقة هي أن مشكلة الطاقة ذات أبعاد عالمية ولا يمكن لدولة بمفردها حل هذه المشكلة • وفي نهاية المطاف ، فإن مشكلات المنتجين والمستهلكين ، ذات خصائص مترابطة ومتكاملة • ويتسم سوق النفط الدولي باتجاه نحو الاستقطاب بين منظمة (الأوبك) ووكالة الطاقة الدولية ، وهذا يزيد بوضوح من خطورة حدوث مواجهة في المستقبل والتي تعود بالضرر على الجميع • ورغم ذلك فإن هذا الهيكل الثنائي يحل أيضا في طياته بنورا للتعاون •

وعرب الجانبان دائما عن ضرورة التعاون (١) . ولكن ليس هناك اجماع
فى الرأى حول كيفية تحقيق هذا الهدف (٢) .

وربما تكون العقبة الأساسية هى عدم اعتماد دول منظمة التعاون
الاقتصادى والتنمية لادراك العلاقة بين مشكلات الطاقة والاطار الأوسع والأمثل
الذى يجمع بين الشمال والجنوب . وذلك هو السبب الذى يفسر الجمود والفشل
فى مؤتمر التعاون الاقتصادى والتنمية فى ربيع ١٩٧٧ ، وهناك أيضا عقبات
أخرى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

أولا : عدم الاعتماد للتقويم الواقعى لاعتماد منظمة التعاون الاقتصادى
والتنمية على النفط الأجنبى ، الذى يتضاعف باعتقاد أن ذلك التكتل الاحتكارى
سرعان ما ينهار ويتحلل .

ثانيا : هناك مصالح مقررة متعارضة مع اتفاقية للطاقة ، لأن ذلك قد
يتضمن - جزئيا - مزيدا من التدخل العام فى قطاع الطاقة . وهناك عراقيل
فى نطاق دول (الأوبك) بنفس القدر ، إذ نجد فى دول (الأوبك) ترددا فى
الاعتراف بمدى تبعية أو اعتماد دول (الأوبك) على القوة الاقتصادية لمنطقة
التعاون الاقتصادى والتنمية ، وأحيانا تشوش أفكار (الأوبك) بأحلامها فى
العودة الى ماضيها فى حيازة الرعى إذا تدهورت الأوضاع (٣) . وبعض دول
(التكتل الاحتكارى) تضع فروضا غير واقعية حول قوة وقدرة سلاح النفط
متجاهلة أن القدرة الأكبر من قوة هذا السلاح تكمن فى استخدامه .

وعلى هذا النحو نجد متطرفين فى كل مجموعة من المجموعتين . ومع ذلك
فانه مع انحسار أزمة النفط وانتسابها الى الماضى ، نجد وعيا وأدراكا لدى

(١) انظر على سبيل المثال فى مكتبة الكونجرس الأمريكى ، التكاليف فى المشروعات ،
واشنطن ١٩٧٧ ص ٧٥ .

(٢) الكونجرس الأمريكى ، الجغرافيا السياسية للطاقة ص ٣٣ .

(٣) المصدر السابق .

الطرفين . وازدياد تقبل الجميع للتعاون (١) . ويبدو ممكنا الآن اقناع الاغلبية الساحقة من حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستحسان وأهمية التعاون مع دول منظمة (الأوبك) . لكنه من الصعب جدا تحقيق توافق في الآراء فيما بين هذه الدول حول الاسعار أو حصول عناصر أخرى محددة من الاتفاقية وهناك وعي متزايد في صفوف دول الأوبك بأن تطورها على المدى البعيد يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير الاقتصاد الغربي ، وأن التعاون يمكن أن يعود على الطرفين بالنفع والفائدة . ورغم ذلك فليس مفهوما بنفس القدر من الواضح أن التعاون يعني التخلي عن سلاح النفط أو الحد من استخدامه الى حد كبير .

ومن أجل ذلك فإن الواجب الواقع على عاتق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمثل في اقناع المتشككين بأهمية اتفاقية الطاقة الى حد أنها تستحق دفع أسعار أكثر ارتفاعا للنفط وتقديم بعض التنازلات في علاقات الشمال والجنوب . ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا بد وأن تقنع المتشككين بأنه من المجدي التخلي عن سلاح النفط مقابل المزايا الاقتصادية الكبرى ، ومقابل التقدم في علاقات الشمال والجنوب .

والموقف الراهن ينطوي على أخطار محددة بالنسبة للجانبين مما يؤكد ضرورة المفاوضات . وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعتمد الاستقرار الاقتصادي اعتمادا متزايدا على امدادات النفط ، وهنالك الامدادات تعتمد بدورها على الاختيازات السياسية للسعودية . والقرارات التي لا بد وأن تتخذها السعودية تصبح أكثر صعوبة مع ازدياد الضغط من الجانبين (٢) . ولا تعرف الا القليل عن السياسات السعودية ، ويبدو أن السعودية يسودها الاستقرار ، ولكن من الصعب التنبؤ بالتغيرات السياسية المحتملة (٣) . ومن

(١) اولف لانتزكي ، بالتعاون الدولي في مجال الطاقة للشركات والاحتمالات ، مجلة العالم اليوم ، مارس ١٩٧٧ .

(٢) لويس ليزر ، النفط وحوار الشمال والجنوب ، مجلة العالم اليوم ، فبراير ١٩٧٧ ص ٥٨ .

(٣) الكونفيرس الأمريكي ، الجغرافية السياسية للطاقة ص ١٤ .

الواضح ان السعودية لا تزال فى عملية تكييف نفسها مع موقفها الجديد وليس ثمة ضمان لوجود استمرارية فى سياستها النفطية ، وبالنسبة لدول الاوبك فهناك خطر يتمثل فى أن حدوث أزمة اقتصادية فى الغرب قد تؤدى الى ظهور حكومات أكثر هجومية وعدوانية بحيث تأخذ موقفا أكثر تشددا وتطرفا تجاه دول (الاوبك) • فضلا عن ذلك فإن انهيار (مؤتمر التعاون الاقتصادى والتنمية) يثير الاحساس بالتشاؤم لدى الجانبين ، كما أنه أوقف أى تقدم ملموس نحو الوصول الى اتفاقية •

وتتحمل الولايات المتحدة مسئولية خاصة باعتبارها أكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط فى العالم ، وباعتبارها زعيمة منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • وتعتبر الواردات النفطية المتزايدة عبئا على ميزانها التجارى ، ومن ثم فهى تسهم فى عدم استقرار الدولار فى سوق العملات الاجنبية ، وأن هذا الموقف ، مقترنا بالنكسات المحتملة فى سياسة الطاقة المحلية ، قد يستثير عملية اعادة تقويم أمريكية لسياسة الطاقة الدولية • ومن الاختيارات المطروحة على الولايات المتحدة أن تعرض على (الجنوب) اتفاقية للتنمية الاقتصادية بشرط التوصل الى اتفاقية للطاقة • وهناك احتمال آخر وهو تقديم اتفاقية كلية متكاملة ماثلة للاتفاقيات المطروحة فى هذا البحث ، مضافا اليها اتفاقا بين الشمال والجنوب • ومن ناحية أخرى ، فدول (الاوبك) التى تشعر بالانزعاج إزاء مستقبلها الاقتصادى واعتمادها على الغرب قد تأخذ زمام المبادرة بشرط أحرار تقدم فى علاقات الشمال والجنوب •

وما أن يتم الاتفاق ، فإن عملها بطريقة فعالة يعتمد - أساسا - على عدد من الدول الأساسية التى تحترم هذا الاتفاق ، فالسعودية والولايات المتحدة لا بد وأن يلتزما التزاما قويا بالاتفاقية حتى يمكن أن تنجح • وبرغم ذلك فإن الاتفاقية لن تبقى مباشرة على العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية بل تحول هذه العلاقة باعطاء السعودية دورا أساسيا فى التعامل مع النفط ومع الأموال • وهذا هو جوهر الاتفاقية المقترحة • وبتقنين دور السعودية ومكانتها فسوف تخلق الاتفاقية أطارا لمواجهة الضغوط على السعودية ، وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار فى سوق النفط •

الخلاصة

ان هذه النظرة الى الثمانينات تدل على أن مستقبل سوق النفط الدولية حافل بالذبذبات والأمور المجهولة ، وهناك الكثير من المشاهد والسيناريوهات المحتملة الحدوث ، ولكن من المؤكد أن أيام النفط البخس الثمن قد ولت وأدبرت . ان الازدهار الاقتصادي منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٣ لم يحدث له مثيل في العالم الغربي . والواقع أنه يستمد طاقته عمليا من مدخلات الطاقة التي تتزايد بسرعة ومن اعتماد الغرب المتعاطم على النفط الميسر . وفي ضوء عدم الاستقرار في المستقبل في سوق النفط العالمية وبخاصة اذا كانت قوى السوق والتنافس السياسي هي الوسائل الرئيسية لحسم الاختلافات ، فلا يحتمل أن يزدهر النمو الاقتصادي على نحو ما ازدهر في سنوات ما بعد الحرب العالمية . ومن ثم فالمطلوب البحث عن أنماط للتعاون على نحو ما تمثله الاتفاقية المقترحة .

ان الاتفاقية الدولية للنفط والطاقة التي سبق أن تناولناها بالوصف هي اتفاقية فريدة ومتميزة . فمن الوجهة التقليدية ، انهارت الاتفاقيات السلمية بسبب التغيرات الجذرية في مبادئها وأساسياتها . والحل المتكامل المطروح هنا يستتبع عددا من الأجهزة والأدوات المهمة التي تحقق تنظيما ذاتيا . فمن خلال المشاركة في العمليات النفطية الاساسية ، ومن خلال تطوير المصادر البديلة للطاقة ، فان دول (الأوبك) سوف تحصل على مصلحة مباشرة في استهلاك النفط والطاقة من منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومن ثم تكتسب الدول الاعضاء في منظمة (الأوبك) مزيدا من النفوذ والتأثير في مجال الموازنات فيما بين استهلاك الطاقة ، والضغط الواقع على نفطها وتطوير البدائل .

ومن حيث الجوهر ، فسوف تكتسب الدول المنتجة للنفط مزيدا من السيطرة على تحويل سوق الطاقة العالمية ، مما يتيح لها مزيدا من المصلحة في استقرار النظام . ونتيجة لذلك يتحقق المزيد من الضمان والأمن الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - وهذا الترابط في المصالح يشجع الأساس لنظام نفطي جديد يحقق الاكتفاء الذاتي .

وإن جوهر هذا الحل هو أن الاتفاقية النفطية التي تتحقق بطريقة التفاوض مطلب مستحسن وحل فعال لمشكلات النفط لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ولدى دول منظمة (الأوبك) أن ترابط المصالح فى اتفاقية متكاملة يخلق نظاما نفطيا جديدا يأخذ فى اعتباره احتياجات كافة الأطراف ، ومن ثم يساعد فى تهيئة الأساس لنمو اقتصادى مستقر ، ومع التسليم بأن التكاليف السياسية هى تكاليف باهظة بالنسبة لكافة الأطراف المعنية ، لكن الرأى فى هذه الدراسة أنه يمكن مواجهة هذه التكاليف ببسر وسهولة من خلال المزايا والفوائد الاقتصادية التى تعود على كافة المشتركين فى اتفاقية دولية • وإن جدوى مثل هذه الاتفاقية وقابليتها للتطبيق إنما تستحق مزيدا من البحث والتنقيب •

المداول

جدول رقم (أ)

الإضافات السنوية المقترحة لاحتياطات النفط العالمية
بلايين الأطنان المترية

السنوات	مرتفع	منخفض
١٩٧٥ - ٢٠٠٠	٢٠٨	١٤
٢٠٠٠ - ٢٠١٠	١٧٠	١١
٢٠١٠ - ٢٠٢٠	١٢٠	٨
٢٠٢٠ - ٢٠٢٥	٦	٤

جدول رقم (٢)

حالة احتياطات النفط العالمى بالمعدلات المختلفة لزيادة الاحتياطى ونمو الطلب
بملايين الأطنان المترية

الاحتياطيات المتوقعة بمعدل مرتفع جدا من الزيادة					
معدل نمو الطلب بالنسبة السنوية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
٢	٩١,٠٠٠	٩٣,٣٠٠	٩٥,٨٠٠	٩٢,٨٠٠	٨٩,٩٠٠
٣	٩١,٠٠٠	٩٢,٨٠٠	٩٢,١٠٠	٨٨,٥٠٠	٨١,٦٠٠
٤	٩١,٠٠٠	٩٢,٣٠٠	٩٠,٢٠٠	٨٣,٧٠٠	٧٢,١٠٠
٥	٩١,٠٠٠	٩١,٨٠٠	٨٨,١٠٠	٧٨,٥٠٠	٦١,٤٠٠

الاحتياطيات المتوقعة بمعدل مرتفع من الزيادة					
معدل نمو الطلب بالنسبة السنوية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
٢	٩١,٠٠٠	٨٩,٨٠٠	٨٧,٨٠٠	٨٢,٤٠٠	٧٥,١٠٠
٣	٩١,٠٠٠	٨٩,٣٠٠	٨٥,١٠٠	٧٨,٠٠٠	٦٧,٦٠٠
٤	٩١,٠٠٠	٨٨,٨٠٠	٨٣,٢٠٠	٧٣,٢٠٠	٥٨,١٠٠
٥	٩١,٠٠٠	٨٨,٣٠٠	٨١,١٠٠	٦٨,٠٠٠	٤٧,٤٠٠

تابع جدول رقم (٢)

الاحتياجات المتوقعة بمعدل متوسط من الزيادة						معدل نمو الطلب بالنسبة المتوقعة
٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
٤٩٨٠٠	٦١٩٠٠	٣١٩٠٠	٨١٨٠٠	٨٦٣٠٠	٩١٠٠٠	٢
٣٥٧٠٠	٥٣٦٠٠	٦٧٥٠٠	٧٨١٠٠	٨٥٨٠٠	٩١٠٠٠	٣
١٩٢٠٠	٤٤١٠٠	٦٢٧٠٠	٧٦٢٠٠	٨٥٣٠٠	٩١٠٠٠	٤
(٣٠٠-)	٣٣٤٠٠	٥٧٥٠٠	٧٤١٠٠	٨٤٨٠٠	٩١٠٠٠	٥

الاحتياجات المتوقعة بمعدل منخفض من الزيادة						معدل نمو الطلب بالنسبة المتوقعة
٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
٣٢٢٠٠	٤٧٩٠٠	٦١٤٠٠	٧٤٨٠٠	٨٢٨٠٠	٩١٠٠٠	٢
١٨٢٠٠	٣٦٦٠٠	٥٧٥٠٠	٧١١٠٠	٨٢٣٠٠	٩١٠٠٠	٣
١٧٠٠٠	٣٠٦٠٠	٥٢٢٠٠	٦٩٢٠٠	٨١٨٠٠	٩١٠٠٠	٤
(١٧٤٠٠-)	١٩٤٠٠	٤٧٥٠٠	٦٧١٠٠	٨١٣٠٠	٩١٠٠٠	٥

(٣) القيم السالبة تشير إلى مدى تجاوز الطلب للاحتياجات .

جدول رقم (٣)
الأنظمة النفطية الثلاثة

النظام النفطى			
الأول	الثانى	الثالث	
قاعدة الموارد الزائدة	نفط تقليدى	نفط بديل	نفط صناعى
التكاليف الحدية	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة
السعر	منخفض	مرتفع	مرتفع جدا
الهيكل	متكامل	مفكك	؟
الرقابة والسيطرة	للمستهلكين	للمنتجين	؟

جدول رقم (٤)
توزيع احتياطيات النفط العالمى وانتاج النفط عام ١٩٧٥
بملايين الاطنان للترية

الاحتياطيات	الانتاج	نسبة الاحتياطيات الى الانتاج	
أمريكا الشمالية	٥٦٦٠	٤٨٩	١١٥
أوروبا الغربية	٣٥٣١	٢٧	١٣٠٧
الشرق الأوسط	٥٥٢٤٧	٩٧٧	٥٦٥
أمريكا اللاتينية	٥٥٥١	٢١٩	٢٥٥
آسيا	٢٨٧٩	١١٠	٢٦١
أفريقيا	٩٣٤٣	٢٤٩	٣٧٥
الدول الشيوعية	١٥٢٣٩	٥٩٢	٢٥٧

جنول رقم (٥)

موازن التجارة للبترول في العالم لعام ١٩٧٦
بملايين الاطنان المترية

المنطقة	انتاج البترول	استهلاك البترول	الميزان التجارى
أمريكا الشمالية	٤٨٩١	٩٠٨٣	٤١٩ -
أوروبا الغربية	٤٦٥	٦٩١١	٦٤٥ -
أستراليا ونيوزلندا	٢٢٨	٣٧٧	١٥ -
اليابان	٠٥	٢٥٤٥	٢٥٤ -
الاجالى في منطقة منظمة	—	—	—
التعاون الاقتصادى والتنمية	٥٥٨٩	١٨٩١٦	١٣٣٣ -
الشرق الاوسط	١١٣٧٨	٨٨٥	١٠٥٠ +
آسيا (٣)	١١٥٥	١٢١٢	٦ -
افريقيا	٢٩١٠	٥٤٢	٢٣٧ +
أمريكا اللاتينية	٢٢٨٤	١٨٩١	٣٩ +
الصين	٩١٠	٦٦٠	٢٧ +
الاتحاد السوفيتى	—	—	—
ودول أوروبا الشرقية	٥٢٧٣	٥٦٠٠	٦٧ +
اجالى العالم باستثناء	—	—	—
منظمة التعاون	—	—	—
الاقتصادى والتنمية	٢٣٩١٠	٩٧٩٠	١٤١٤ +
اجالى العالم بما فى ذلك	—	—	—
منظمة التعاون	—	—	—
الاقتصادى والتنمية	٢٩٤٩٩	٢٨٧٠٥	—

(٣) باستثناء اليابان وأستراليا ونيوزلندا .

جدول رقم (٧)

استهلاك وإنتاج البترول في العالم ١٩٥٠ - ١٩٧٥

بملايين الأطنان المترية

الاستهلاك			الإنتاج		
السنة	العالم	بأسكتلندة الدول التيبوية	العالم	منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	بأسكتلندة الدول التيبوية
١٩٥٠	٤٧٨	٤٣٦	٣٦٨	٥١٤	٤٧٦
١٩٦٠	١,٠٥٩	٩٠٧	٧٥٣	١,٠٣٦	٨٧٥
١٩٧٠	٢,٢٨١	١,٩٤٨	١,٦٠٨	٢,٢١٦	١,٨٣١
١٩٧٣	٢,٧٨٩	٢,٣٥٥	١,٩٤٩	٢,٧٤٠	٢,٢٨٤
١٩٧٥	٢,٧٤٢	٢,٢٣٩	١,٨٠٤	٢,٦٢٢	٢,٠٣٩

جدول رقم (٨)

احتياجات النفط العالمي وإنتاج النفط ١٩٥٠ - ١٩٧٥

بملايين الأطنان المترية

السنة	احتياجات النفط العالمية	الإنتاج العالمي للنفط	نسبة الاحتياطيات إلى الإنتاج
١٩٥٠	١,٠٤٥٨	٥٢٠	٢,١
١٩٦٠	٣,٩٦٧٦	١,٠٤٩	٣,٧٨
١٩٧٠	٧,٢٥٧٦	٢,٢٩٥	٣,١٦
١٩٧٣	٩,٠٨٦٤	٢,٧٨٦	٣,٢٦
١٩٧٥	٩,٧٤٥٨	٢,٦٦٤	٣,٦٥

جدول رقم (٩)

معدلات نمو استهلاك النفط

السنوات	العالم	الدول الشيوعية العالم باستثناء	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
١٩٥٠ - ١٩٦٠	٪ ٨٢	٪ ٧٦	٪ ٧٤
١٩٦٠ - ١٩٧٠	٪ ٨١	٪ ٧٩	٪ ٨٩
١٩٧٠ - ١٩٧٣	٪ ٦٩	٪ ٦٥	٪ ٦٦
١٩٧٠ - ١٩٧٣	٪ ٨٠	٪ ٧٦	٪ ٧٥
١٩٧٣ - ١٩٦٠	٪ ٧٨	٪ ٧٢	٪ ٧٦

جدول رقم (١٠)

الحجم الاجمالى للنفط المستهلك
بملايين الاطنان الترية

السنوات	العالم	الدول الشيوعية العالم باستثناء	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
١٩٥٠ - ١٩٥٩	٦٩٨٩٢	٦١٩٨٨	٥١٧٤٥
١٩٦٠ - ١٩٦٩	١٥٢٩٩٣	١٣٠٧٨٥	١٠٨٥٩٦
١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٠١١٢١	٨٥٨٣٠	٧٠٠٩٩٠
١٩٥٠ - ١٩٧٣	٣٢٤٠٠٦	٢٧٨٦٠٣	٢٣١٣٣١
١٩٦٠ - ١٩٧٣	٢٥٤١١٤	٢١٦٦١٥	١٧٩٥٨٦
١٩٧٠ - ١٩٨٠	٣٣١٩٩٧	٢٨٠٧٩٠	٢٣١٨٩٨

جدول رقم (١١)

متوسط معدلات النمو السنوى لإنتاج الطاقة ١٩٦٠ - ١٩٨٠

بالنسب المئوية

السنين				المنطقة
١٩٦٠-١٩٨٠	١٩٧٤-١٩٨٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٦٠-١٩٧٠	
٢٧	١٢	١٠	٤٥	أمريكا الشمالية
٣١	٨٦	٦٣	-	غرب أوروبا
١١	٥٥	٤٥	-٢٢	اليابان

جدول رقم (١٢)

متوسط معدلات النمو السنوى لواردات النفط ١٩٦٠ - ١٩٨٠

بالنسب المئوية

السنين				المنطقة
١٩٦٠-١٩٨٠	١٩٧٤-١٩٨٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٦٠-١٩٧٠	
٨٤	٩٩	١٦٦	٥٢	أمريكا الشمالية
٦٣	-٢١	-٤	١٢٦	غرب أوروبا
١٢٩	٤٨	٦٢	١٩٩	اليابان

جدول رقم (١٣)

استهلاك أنواع عديدة من الطاقة الأولية عام ١٩٧٦
بملايين الأطنان لتتربة من النفط أو ما يعادلها

المنطقة	الإجمالي	الفحم	الهيدروكربونية	النووية	الغاز الطبيعي	النفط	واردات النفط
أمريكا الشمالية	١٠٩٩٨	٣٦٥	١١٣	٤٦	٥٨٠	٨٩٤	٣٥٤
غرب أوروبا	١٠٢٠٨	٢٣٥	٧٤	٢٧	١٧٥	٦٩٧	٦٠٧
اليابان	٣٤٦	٥٢	٢١	٧	١١	٢٥٥	٢٥٤

جدول رقم (١٤)

الاستخدامات النهائية للنفط في قطاعات مختارة عام ١٩٧٤
بملايين الأطنان لتتربة

المنطقة	الإجمالي في كل القطاعات	اصناعة	النقل	النقل البري
أمريكا الشمالية	٧٧٧	٩٨	٤٢٨	٣٥٨
غرب أوروبا	٦٦٧	١٤١	١٥٨	١٢١
اليابان	٢٣٨	٦١	٣٨	٢٩

جدول رقم (١٥)

الواردات النفطية لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية

حتى عام ١٩٨٥

معدل النمو الاقتصادي	نمو الانتاج المحلي للطاقة بالنسبة المئوية				معامل الطاقة
	% ٥	% ٤	% ٣	% ٢	
٢٢٧٠	٢٥٩٠	١٩٧٧	١٤٢٦	٢٥	١٩
٢١٠٦	٢٦٤٢	١٨١٣	١٦٦٢	٣٠	
٢٩٢٤	٢٢٥٤	١٦٤١	٩٩٦	٣٥	
٢٣٥٣	٢٠٧٣	١٤٦٠	٩٠٩	٤٠	
٢٩٥٢	٢٣٥٩	١٨٢١	١١٦٨	٢٥	١٠
٢٧٨٨	٢١٩٥	١٦٥٧	١٠٠٤	٣٠	
٢٦١٦	٢٠٣٢	١٤٨٥	٨٣٢	٣٥	
٢٤٣٥	١٨٤٢	١٣٠٤	٦٥١	٤٠	
٢٦٤٩	٢١٣٨	١٦٦٩	١٢٤٠	٢٥	٠٩
٢٤٨٥	١٩٧٢	١٥٠٥	١٠٧٦	٣٠	
٢٣١٣	١٨٠٢	١٣٣٣	٩٠٤	٣٥	
٢١٣٢	١٦٢١	١١٥٢	٧٣٢	٤٠	
٢٣٥٩	١٩٢٤	١٥٢٢	١١١٥	٢٥	٠٨
٢١٩٥	١٧٦٠	١٣٥٨	٩٨٦	٣٠	
٢٠٢٣	١٥٥٨	١١٨٦	٨١٤	٣٥	
١٨٤٢	١٤٠٧	١٠٠٥	٦٣٣	٤٠	
٢٠٨٦	١٧١٩	١٣٧٩	١٠٤٣	٢٥	٠٧
١٩٢٢	١٥٥٥	١٢١٥	٨٧٩	٣٠	
١٧٥٠	١٣٨٣	١٠٤٣	٧٠٧	٣٥	
١٥٦٩	١٢٠٢	٨٦٢	٥٣٦	٤٠	

جدول رقم (١٦)

احتياجات النفط والسكان في دول منظمة الأوبك عام ١٩٧٧

النسبة	احتياجات ١٩٧٧	السكان عام ١٩٧٧	نسبة الاحتياجات
بلايين الإطنان القترية	(بالآلاف)	للسكان	
الجزائر	٩٣٢	١٧٧٩٠	٠.٠٥
أكوادور	٢٣٣	٦٧٠٥	٠.٠٣
الجا بون	٢٩١	٥٣٥	٠.٥٤
اندونيسيا	١٤٢٨	١٣٤٤١٤	٠.٠١
ايران	٨٦٣١	٣٤٤٢٤	٠.٢٥
المراق	٤٦٥٨	١١٧٥٩	٠.٤٠
ليبيا	٣٤٩٤	٢٦٠٧	١٣٤
نيجيريا	٢٦٧٢	٨٠٠٠٠	٠.٠٣
فنزويلا	٢٠٩٢	١٢٥٤٢	٠.١٧
اجالى المجموعة (١٠)	٢٤٤٤١	٣٠٠٧٧٦	٠.٠٨
الكويت	٩٢٣٤	١١١٢	٨٣٠
قطر	٧٨١	١٨٣	٤٢٦
السعودية	٢٠٥٥٠	٩٤٣٠	٢١٧
الامارات العربية المتحدة	٥٠١٧	٦٥٢	٧٦٩
اجالى المجموعة (٢)	٣٥٥٨٢	١١٣٧٧	٣١٣
اجالى دول الأوبك	٦٠٠٢٣	٣١٢١٥٣	٠.١٩

جول رقم (١٧)

انتاج النفط واحتياطيات النفط في دول الأوبك عام ١٩٧٥
بملايين الأطنان المترية

الدولة	الانتاج	الاحتياطيات	نسبة الاحتياطيات للسكان	الحجم العالمي المتاح ١٩٨٥
الجزائر	٤٨	١٢٠٥٣	٢١٩	٥٠
أكوادور	٨	٣٤٢	٤٢٧	١٠
الجابون	١١	٢٣٩	٢١٧	٢٥
اندونيسيا	٦٥	٢٠٥١	٣١٥	١٠٠
ايران	٢٦٧	٩٠٢٨	٣٢٨	٣٢٠
العراق	١١١	٤٧٨٧	٤٣١	١٥٠
ليبيا	٧٥	٣٦٣٨	٤٨٥	١٢٠
نيجيريا	٨٩	٢٨٥٩	٣٢١	١٢٠
فنزويلا	١١٧	٢٠٥١	١٧٥	١٠٠
اجمالي المجموعة (١)	٧٩١	٢٤٩٩٥	٣١٥	٩٩٥
الكويت	١٠٤	١١١٤١	١٠٧١	١٢٠
قطر	٢٢	٨٢٠	٣٧٢	٣٥
السعودية	٣٥٣	٢٣٦٨٦	٦٧٠	١٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٨٤	٤٦٤٠	٥٥٢	١٠٠
اجمالي المجموعة (٢)	٥٦٣	٤٠٢٨٧	٧١٥	١٢٥٥
اجمالي منظمة الأوبك	١٣٥٤	٦٥٢٨٦	٤٨٢	٢٢٥٠

جسٹس رفیق (۱۸)

انتاج النفط في دول الاريك والامارات الاجنبية عام ١٩٧٥ مع تقديرات طرود الانتاج في المستقبل
بملايين الاكسان الترية للنفط والموارد الاميركية عام ١٩٧٥

[illegible]

جدول رقم (١٩)

بقاء وانهايار منظمة الاوبيك عند المستويات المختلفة للطلب

الطلب	الأبعاد المسيطرة للصراع	احتمالات البقاء	احتمالات الانهيار
منخفض	توزيع الانتاج	حل وسط مع تراجع المجموعة الأولى	المنافسة بالتخفيض (المناقصة)
متوسط	السعر توزيع الانتاج	حل وسط استمرار سيطرة السمودية مع تراجع المجموعة الثانية	منافسة بالمناقصة سوق ذو مستويين
مرتفع	السعر	حل وسط مع تراجع المجموعة الثانية	سوق ذو مستويين

جدول رقم (٢٠)

معدلات نمو السعر الحقيقي للنفط تبعاً لمختلف نقاط السعر المخرجة

الأساس : ١١ر٥١ دولار للبرميل عام ١٩٧٥ ، ومعدلات النمو السنوية المطلوبة

السنة	١٧٥٠	٢٠٠٠	٢٢ر٥٠	٢٥ر٠٠	٢٧ر٥٠	٣٠ر٠٠
١٩٨٥	٤٣	٥٧	٦٩	٨١	٩١	١٠١
١٩٩٠	٢٨	٣٨	٤٦	٥٣	٦٠	٦٦
١٩٩٥	٢١	٢٨	٣٤	٤٠	٤٥	٤٩
٢٠٠٠	١٧	٢٢	٢٧	٣٢	٣٦	٣٩
٢٠٠٥	١٤	١٩	٢٣	٢٦	٣٠	٣٢
٢٠١٠	١٢	١٦	١٩	٢٢	٢٥	٢٨
٢٠١٥	١١	١٤	١٧	٢٠	٢٢	٢٤

جدول رقم (٢١)
توزيع المائد من النفط

النسبة المئوية للموارد بحسب كل برميل			
السنة	١٩٦١	١٩٧٥	١٩٧٣
عائد الدولة المنتجة	٦٩/٧٦	١١/٢٨٠	٢٤/١٠١٠
الفرائب بواسطة الدولة			
المستصلحة في أوروبا	٥٢/٧١٠	١/١١٤٠	٤٥/١٤٩٠
مواضع الشركات			
وعناصر التكلفة	٤٢/٥٧٠	٣٣/٦٨	٢٥/٨٢٠
متوسط الإجمالي	١٣/٦٠	٢٠/٥٠	٣٣/٢٠
المقدّم			
			٦٢ + ١٢٧٠ +

التبعية
١٩٧٣/٧٥

٢٣٩ + ٧٠٨٠ +

٣١ + ٣٥٠ +

٢١ + ١٤٠

جول رقم (٢٢)

حجم وتوزيع عائد النفط في فرنسا

السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
متوسط سعر التجزئة	٤٧٠ر٠٠	٥٢٠ر٠٠	٨٢٠ر٠٠
متوسط سعر الاستيراد	٥٦ر٠٠	٨١ر٥٠	٢٩٩ر٠٠
متوسط الضريبة بالإضافة للتكلفة	٤٦ر٠٠	٦٤ر٠٠	٢٦٨ر٠٠
تكاليف الانتاج	٨ر٠٠	٦ر٠٠	٥ر٠٠
تكاليف النقل	١٠ر٠٠	١٧ر٥٠	٣١ر٠٠
تكاليف التكرير	٢٥ر٠٠	٢٥ر٠٠	٢٥ر٠٠
تكاليف التوزيع	٣٥ر٠٠	٣٥ر٠٠	٣٥ر٠٠
متوسط التكاليف الكلية	٧٨ر٠٠	٨٧ر٠٠	٩٧ر٠٠
متوسط عائد النفط	٣٩٢ر٠٠	٤٣٦ر٥٠	٧٢٣ر٠٠
عائد النفط / سعر التجزئة	% ٨٣ر٤	% ٨٣ر٩	% ٨٨ر٢
عائد الحكومة الفرنسية	٣٦٥ر٠٠	٢٦٢ر٧٠	٣١٥ر٠٠
أرباح الشركات	٨٩ر٠٠	١١٥ر٨٠	١٤٥ر٠٠
عائد الدولة المنتجة	٣٨ر٠٠	٥٨ر٠٠	٢٦٣ر٠٠
النسبة المئوية لعائد النفط			
الحكومة الفرنسية	% ٦٧ر٦	% ٦٠ر٢	% ٤٣ر٦
شركات النفط	% ٢٢ر٧	% ٢٦ر٥	% ٢٠ر١
الدول المنتجة	% ٩ر٧	% ١٣ر٣	% ٣٦ر٤

جدول رقم (٢٣)

السيناريو الأول : استهلاك وانتاج الطاقة في الثمانينات والتسعينات
بملايين الأطنان المترية للنفط او ما يعادلها

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
إجمالي استهلاك الطاقة						
أمريكا الشمالية	١,٨٠٤	٢,١٨٣	٢,٤٥٨	٢,٧٦٧	٣,١١٦	٣,٥٠٨
غرب أوروبا	١,١٢٨	١,٣٦٥	١,٥٠٣	١,٧١٧	١,٩٦٢	٢,٢٤١
اليابان	٣٢٩	٤١٨	٥٢١	٦٤٩	٨٠٩	١,٠٠٨
مجموع منظمة التعاون						
الاقتصادي والتنمية	٣,٢٦١	٣,٩١٦	٤,٤٨١	٥,١٣٣	٥,١٨٦	٥,٧٥٧
إجمالي	٧٥٢	١,٠٠٦	١,٣٤٧	١,٨٠٢	٢,٤١٢	٣,٢٢٧
العالم	٤,١١٣	٤,٩٢٣	٥,٨٢٨	٦,٩٣٥	٨,٥٩٨	٩,٩٨٤
الانتاج للعمل للطاقة						
أمريكا الشمالية	١,٥٥٩	١,٨٣١	٢,٠٩٧	٢,٤٠٢	٢,٧٥١	٣,١٥١
اليابان	٨٩	١٢٥	١٧٥	٢٤٦	٣٤٤	٤٨٣
غرب أوروبا	٥٢١	٦٨١	٨٩٠	١,١٦٣	١,٥٢٠	١,٩٨٧
الاقتصادي والتنمية	٢,٢٠٩	٢,٦٣٧	٣,١٦٢	٣,٨١١	٤,٦١٦	٥,٦٢٠
إجمالي	٤٩٩	٦٦٨	٨٩٤	١,١٩٦	١,٩٦٠	٢,١٤٢
العالم	٢,٧٠٨	٣,٣٠٥	٤,٠٥٦	٥,٠٠٧	٦,٢١٦	٧,٧٦٢
واردات النفط						
أمريكا الشمالية	٢٩٥	٣٥٢	٣٦٠	٣٦٥	٣٦٥	٣٥٧
غرب أوروبا	٦١٧	٦٣٤	٦١٣	٥٥٤	٤٤١	٤٥٤
اليابان	٢٤٠	٢٩٣	٣٤٦	٤٠٣	٤٦٤	٥٢٥
مجموع منظمة التعاون						
الاقتصادي والتنمية	١,١٥٢	١,٢٧٩	١,٣٦٩	١,٣٢٢	١,٢٧٠	١,١١٦
إجمالي	٢٥٣	٣٣٩	٤٥٣	٦٠٦	٨١١	١,٠٨٦
العالم	١,٤٠٥	١,٦١٨	١,٨٢٢	١,٩٢٩	٢,٠٨٢	٢,٢٢٢

جدول رقم (٢٤)

السيناريو الأول : صادرات الأوبك النفطية في الثمانينات والتسعينات
بملايين الأطنان المترية للنفط

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
توزيع الصادرات النفطية						
المجموعة (١)	٦٥١	٨٥٧	٨٠٨	٦٨١	٥١٦	٢٩٤
المجموعة (٢)	٧٥٤	٧٦١	٩٥٤	١٠٢٤٨	١٠٥٦٦	١٠٩٢٨
المجموعتين	٥٤٤	٥٣٧	٧٤١	١٠٠٢٧	١٠٣٤٨	١٠٧١٥
خاكنس الطاقة في السعودية						
بمختلف المعايير المعسرة للتأجير						
٧٥٠	١٩٣	٢٠١	٩-	٣٠٤-	٦٣٨-	١٠٢٠٣-
١٠٠٠	٤٣٣	٤٥١	٢٤١	٥٤-	٢٨٨-	٧٧٣-
١٢٥٠	٦٩٣	٧٠١	٤٩١	١٩٦	١٣٨-	٥٢٣-

جدول رقم (٢٥)

السيناريو الثاني : إنتاج واستهلاك الطاقة في الثمانينات والتسعينات
بملايين الأطنان المترية للنفط أو ما يعادلها

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
إجمالي الطلب على الطاقة						
أمريكا الشمالية	١,٨٩٤	٢,٢٨٧	٢,٦٧٧	٣,١٣٣	٣,٦٦٨	٤,٢٩٣
أوروبا الغربية	١,١٣٨	١,٣٧٩	١,٦٤٦	١,٩٦٤	٢,٣٤٤	٢,٧٩٨
اليابان	٣٣٩	٤٣٨	٥٦٩	٧٤١	٩٦٤	١,٢٥٣
إجمالي منظمة التعاون						
الاقتصادي والتنمية	٣,٣٦١	٤,١٠٤	٤,٨٩٢	٥,٨٣٨	٦,٩٧٦	٨,٣٤٤
إجمالي	٧٥٢	١,٥٠٦	١,٣٤٧	١,٨٠٢	٢,٤١٢	٣,٢٢٧
المعالم	٤,١١٣	٥,١١٠	٦,٢٣٩	٧,٦٤١	٩,٣٨٧	١١,٥٧٢
الإنتاج لكل منطقة						
أمريكا الشمالية	١,٥٩٩	١,٨٣١	٢,٠٩٧	٢,٤٥٢	٢,٧٥١	٣,١٥٩
أوروبا الغربية	٥٢١	٦٨١	٨٩٠	١,١٦٣	١,٥٢٠	١,٩٨٧
اليابان	٨٩	١٢٥	١٧٥	٢٤٦	٣٤٤	٤٨٣
إجمالي منظمة التعاون						
الاقتصادي والتنمية	٢,٢٠٩	٢,٦٣٧	٣,١٦٢	٣,٨١١	٤,٩١٦	٥,٦٢٠
إجمالي	٤٩٩	٦٦٨	٨٩٤	١,١٩٦	١,٦٠٠	٢,١٤٢
المعالم	٢,٧٠٨	٣,٣٠٥	٤,٠٥٦	٥,٠٠٧	٦,٢١٦	٧,٧٦٢
واردات النفط						
أمريكا الشمالية	٢٩٥	٤٥٥	٥٧٩	٧٣٦	٩١٧	١,١٤٣
غرب أوروبا	٦١٧	٦٩٨	٧٥٦	٨٠١	٨٢٤	٨١١
اليابان	٢٤٠	٣١٣	٣٩٤	٤٩٥	٦١٩	٧٧٠
مجموع منظمة التعاون						
الاقتصادي والتنمية	١,١٥٢	١,٤٦٧	١,٧٣٠	٢,٠٢٨	٢,٣٦٠	٢,٧٢٤
إجمالي	٢٥٣	٣٣٩	٤٥٣	٦٠٦	٨١١	١,٠٨٦
المعالم	١,٤٠٥	١,٨٠٥	٢,١٨٣	٢,٦٣٤	٣,١٧١	٣,٨١٠

جدول رقم (٣٦)

السيناريو الثاني : صادرات الأوبك النفطية في الثمانينات والتسعينات
بملايين الأطنان المترية

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
توزيع المصادرات النفطية						
للمجموعة (١)	٦٥١	٨٦٣	٨١٩	٦٨١	٥١٦	٣٩١
للمجموعة (٢)	٧٥٤	٩٤٧	١٠٣٦٤	١٠٩٥٣	٢٠٦٥٥	٢٠٤٩٩
السعودية	٥٤٤	٧١٨	١٠١٤١	١٠٧٣٣	٢٠٤٣٧	٢٠٢٨٦
فائض الطاقة في السعودية عند مختلف المستويات المتصورى للانتاج						
٧٥٠	١٩٧	٢٠	- ٤٠٩	- ٧٥٩	- ١٠٧٢٧	- ٢٠٩٩٤
١٠٠٠	٤٤٧	٣٧٠	- ١٥٩	- ٥٠٩	- ١٠٤٧٧	- ٢٠٣٤٤
١٠٢٥٠	٦٩٧	٥٢٠	٩١	- ٢٥٩	- ١٠٢٢٧	- ٢٠٠٩٤

جدول رقم (٢٧)

السيناريو الثالث : استهلاك وإنتاج الطاقة في الثمانينات والتسعينات
بملايين الأطنان المتربة للنفط أو ما يعادلها

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
مجموع استهلاك الطاقة						
أمريكا الشمالية	١,٨٩٤	٢,٢٧٨	٢,٦١٥	٣,٠٠٢	٣,٤٤٧	٣,٩٥٧
غرب أوروبا	١,١٣٨	١,٣٧٤	١,٦٠٨	١,٨٨٣	٢,٢٠٤	٢,٥٨٠
اليابان	٣٣٩	٤٣٥	٥٨٠	٦٩٦	٨٧٩	١,١١٢
مجموع منطقة التعاون						
الاقتصاد والتنمية	٢,٣٦١	٤,٠٨٧	٤,٧٧٤	٥,٥٨٠	٦,٥٣٠	٧,٦٤٨
الباقى	٧٥٢	١,٠٠٦	١,٣٤٧	١,٨٠٢	٢,٤١٢	٣,٢٢٧
المجموع	٤,١١٣	٨,٠٩٣	٦,١٢٠	٧,٣٨٣	٨,٩٤٢	١٠,٨٧٦
الإنتاج كالحل للطاقة						
أمريكا الشمالية	١,٥٩٩	١,٨٤٥	٢,٣٦٧	٢,٨٨٠	٣,٥٠٤	٤,٢٦٣
غرب أوروبا	٥٢١	٧٣١	١,٠٢٥	١,٤٣٧	٢,٠١٦	٢,٨٢٨
اليابان	٨٩	١٣٧	٢١١	٣٢٤	٤٩٩	٧٦٧
مجموع منطقة التعاون						
الاقتصاد والتنمية	٢,٢٠٩	٢,٨١٣	٣,٦٠٢	٤,٦٤١	٦,٠١٩	٧,٨٥٨
الباقى	٤٩٩	٦٦٨	٨٩٤	١,١٩٦	١,٦٠٠	٢,١٤٢
المجموع	٢,٧٠٨	٣,٤٨١	٤,٤٩٦	٥,٨٣٧	٧,٦١٩	٩,٩٩٩
الواردات المطلوبة						
أمريكا الشمالية	٢٩٥	٣٣٢	٢٤٨	١٢٢	٧٥ -	٣٠٦ -
غرب أوروبا	٦١٧	٤٦٣	٥٨٣	٤٤٥	١٨٨	٢٤٨ -
اليابان	٢٤٠	٢٩٨	٣٤٠	٣٧١	٣٨١	٣٤٤
مجموع منطقة التعاون						
الاقتصاد والتنمية	١,١٥٢	١,٢٧٤	١,١٧١	٩٣٩	٥١١	٢٠٩ -
الباقى	٢٥٣	٣٣٩	٤٥٣	٦٠٦	٨١١	١,٠٨٦
المجموع	١,٤٠٥	١,٦١٣	١,٦٢٤	١,٥٤٥	١,٣٢٢	٨٧٦

جدول رقم (٢٨)

السيناريو الثالث : صادرات الأوبك النفطية في الثمانينات والتسعينات
بملايين الأطنان المترية

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
توزيع صادرات النفط						
المجموعة (١)	٦٥١	٨٥٧	٨٠٨	٦٨١	٥١٦	٢٩٤
المجموعة (٢)	٧٥٤	٧٥٦	٨١٦	٨٦٥	٨٠٧	٥٨٣
السعودية	٥٤٤	٥٣٣	٥٩٣	٦٤٤	٥٨٩	٣٦٩
فائز الطاقة في السعودية						
بمختلف الحسود						
اللمسوى للإنتاج						
٧٥٠	٢٠٦	٢١٨	١٥٧	١٠٦	١٦١	٢٨١
١٠٠٠٠	٤٥٦	٤٦٨	٤٠٧	٣٥٦	٤١١	٦٣١
١٢٥٠	٧٠٦	٧١٨	٦٥٧	٦٠٦	٦٦١	٨٨١

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد / مشروع الثمانينات (ج)	
العرض العام لكتاب السياسات النفطية في الثمانينات . . . (ك)	

الفصل الأول

اتفاقية دولية للنفط (مقدمة) ١	
---	--

الفصل الثاني

السياسات الدولية للنفط ٩	
قاعدة الموارد ٩	
الاعتماد على النفط ١٨	
تسييس النفط (تحويل النفط الى قضية سياسية) . . . ٢٤	
أنماط العلاقات النفطية ٢٩	

الفصل الثالث

الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣٣	
عوامل الطلب ٣٤	
التناقضات الإقليمية ٣٨	
أنواع التوتر داخل منطقة منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية . . ٥٠	
البدائل المطروحة في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية . . . ٥٤	

الصفحة	الموضوع
	الفصل الرابع
٥٧	استجابة الدول المصدرة للبترول « الأوبك »
٥٧	الخلفية التاريخية
٦٠	الأسباب والدوافع الاقتصادية والسياسية
٦٢	المواقف المتناقضة لأعضاء الأوبك
٦٩	العوامل الأخرى
٧٤	البدايل السياسية في دول منظمة الأوبك

الفصل الخامس

٨٣	الاقتصاد السياسي لأسعار النفط
٨٣	التكامل بين المستهلكين والمنتجين
٨٩	المنافسة
٩١	الحدود السعرية
٩٥	النقطة المرجحة للسعر
٩٦	عائد النفط
١٠١	احتمالات السعر

الفصل السادس

١٠٣	المشكلات والأخطار في النظام النفطي الثاني
١٠٣	المشكلات الأساسية
	المشهد الأول : انخفاض النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون
١١١	الاقتصادى والتعلمية

المشهد الثاني : ارتفاع النمو الاقتصادي في دول التعاون الاقتصادي والتنمية	١١٥
المشهد الثالث : النمو الاقتصادي المرتفع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع سياسة حازمة في مجال الطاقة	١١٨
الأوهام	١٢٢
موجز للقضايا المطروحة	١٢٤
احتمالات التغيير	١٢٦

الفصل السابع

أنشطة التعاون	١٣٣
الموازنات السياسية	١٣٨
اتفاقية لسبعر النفط والامداد النقطي	١٣٩
اتفاقية الطاقة والمشاركة	١٤٤
اتفاقية المال والاستثمار	١٤٨
اتفاقية التجارة والتكنولوجيا	١٥١
الاختيارات	١٥٥
المؤسسات	١٥٦
الالتزامات	١٥٨
شروط التسوية	١٥٩
المحلاصة	١٦٣
المداول	١٦٥

 Bibliotheca Alexandrina



0351826